**جامعة امحمد بوقرة –بومرداس**

**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم التجارية**

**مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر**

**تخصص: تسويق الخدمات**

**الموضـــوع :**

# واقع التنمية السياحية في الجزائر
# دراسة حالة ولاية بومرداس

**من اعداد الطلبة :**

**لقـامـة مريـــم**

**قرنـــان مريـــم**

**اشـــراف الاستـــاذ :**

**بن شايـــب محمـــد**

**دفعة جوان 2021-2022**

# إهـــــــداء

اللهم لك الحمد حتى ترضي و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا، لك الحمد كالذي نقول و خيرا مما تقول و لك الحمد كالذي تقول و لك الحمد على كل حال.

إلى الوالدين الكريمين اللذين ما بخلا علينا بعطائهما ودعواتهما طوال مشوارنا الد راسي أمي و أبي

الى اخوتي* نسيمة ،رتيبة، شهيناز، ايمان *

الى اخي العزيز * يزيد* اطال الله في عمره و رزقه

الى* حبيبي الغالي* حفضه الله هو الذي صبر معي و كان لي نعم السند و عائلته الكريمة * ابى رابح و امي جميلة* اختي *نعيمة* و اخوتي *منير، خير الدين، موح الصغير، مراد *و الكتاكيت *ايمن، علاء الدين*

الى الكتاكيت الصغار *وليد، حسام، ياسر، نهال ،انيس، ملاك*

الى أصدقائي *عبد الله، وحيد، سليم، سامي، خير الدين *والى صديقاتي *سهام، مريم، مروة، حسيبة، فطيمة ،صارة ،نجلة *

اهدي هذا البحث المتواضع

**لقامة مريم – قرنان مريم**

اهدي ثمرة جهدي و نجاحي :

الى سبب وجودي الى من قال فيهما الرحمان ﴿و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهماً كما ربياني صغيرا﴾ صدق الله العظيم

الى مثلىً الاعلى وقدوتي في الحياة، الى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب، الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، الى من حصد ا لشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز *علي*

الى التي وضعت الجنة تحت أ قدامها الى ... الى التي حملت و تعذبت و انجبت وربت و.....و افنت من أجلىً أيامها الى التي اخضرت أ وراق عمري باصفرار اوراقها الى التي لو منحتها حياتي ما استوفت فضلها الى أ مي الغالية أطال الله في عمرها و متعها بالصحة و العافية * نصيرة *.

الى اقرب الاقارب *ابراهيم ،مقران، نعيم* و اعز الحبايب الى زميلتي في المذكرة * مريم قرنان* ،الى كل عائلة قرنان .

الى جميع اطارات و موظفي وعمال مديرية السياحة و الصناعة التقليدية ولاية بومرداس و اخص بالذكر* العوبي عبد العزيز*

الشّكر الأول و الأخير لله العليّ القدير، واسع الملك البصير، الذي أمدّنا بالجهد و الصبر لكي نكمل هذا البحث المتواضع الذي نتمنى أن يسهم ولو بالقليل في مجال العلم والمعرفة.
ثم شكرنا للصدر الرّحب الذي لم يبخل علينا بعطائه، استاذنا الفاضل رعاه الله ووفّقه في حياته، الذي رافقنا في انجاز هذا البحث بنصائحه و ارشاداته طوال مدّة اشرافه علينا، نسأل الله له دوام الصحة و العافية.

لك منا كل الاحترام و التقدير " بن شايب محمد "

كما نشكر كل اساتذتنا الكرام، و كل اعضاء لجنة المناقشة ، و لا ننسى صاحب الفضل الكبير علينا لإتاحة الفرصة لنا و صبره علينا من اجل استكمال هذه المذكرة السيد " العوبي عبد العزيز " مدير السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس

و الى كل اطارات و موظفي وعمال مديرية السياحة الصناعة التقليدية لولاية

بومرداس على تعاونهم معنا من أجل انجاز هذه المذكرة.

و الى كل من أعاننا في اتمام هذا البحث .

شكرا جزيلا لكم.

**الطالبتين:**

**- لقـامـة مريـــم**

**- قرنـان مريـــم**

# فــهرس المحتوى

**الفصل_الاول : الاطار المفاهيمي**

**مقدمة .....ص01**

**المبحث_الاول_: التنمية المستدامة .....ص01**

المطلب الاول :مفهوم التنمية المستدامة .....ص01

المطلب الثاني : اهداف التنمية المستدامة.....ص03

المطلب الثالث :ابعاد التنمية المستدامة .....ص04

المطلب الرابع :مؤشرات التنمية المستدامة.....ص09

**المبحث الثاني : التنمية السياحية و مكوناتها.....ص14**

المطلب الاول : مفهوم التنمية السياحية و عناصرها .....ص14

المطلب الثاني : اهداف و اشكال التنمية المستدامة .....ص16

المطلب الثالث :مراحل اعداد خطة التنمية .....ص20

**المبحث الثالث :التخطيـــط السيـــاحي .....ص22**

المطلب الاول : مفهوم التخطيط السياحي و تعريفه.....ص22

المطلب الثاني : اهمية التخطيط السياحي ، اهدافه ، و عوامل نجاحه .....ص23

المطلب الثالث : المستويات المكانية للتخطيط السياحي.....ص25

المطلب الرابع : العلاقات الاربع للتخطيط السياحي و خصائصه .....ص27

**الفصل الثاني : سياسة التنمية السياحية في الجزائر**

**مقدمة .....ص30**

**المبحث الاول : سياسة التنمية السياحية في الجزائر .....ص30**

المطلب الاول : التوجهات العامة للسياسة السياحية .....ص30

المطلب الثاني: هيكلة القطاع السياحي.....ص32

المطلب الثالث: التخطيط السياحي.....ص35

المطلب الرابع : اثر عمليات التنمية على اداء القطاع السياحي .....ص46

**المبحث الثاني : سياسة التنمية السياحية في الجزائر في ظل الاقتصاد الحر .....ص51**

المطلب الاول : السياحة و التحولات الاقتصادية .....ص51

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية السياحية افاق 2022 .....ص52

المطلب الثالث : الاثار التنموية على اداء القطاع السياحي .....ص59

**المبحث الثالث : افاق التنمية السياحية .....ص61**

المطلب الاول : تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .....ص61

المطلب الثاني: مؤهلات نقاط قوة و ضعف السياحة في الجزائر.....ص 62

المطلب الثالث : استراتيجية التنمية السياحية افاق 2015.....ص63

المطلب الرابع : اليات تنفيذ استراتيجية التنمية السياحية 2025.....ص63

**الفصل الثالث : واقع و افاق التنمية السياحية ( دراسة حالة ولاية بومرداس )**

**المبحث الاول : مقومات و جهود التنمية في ولاية بومرداس .....ص72**

المطلب الاول: مقومات التنمية السياحية .....ص72

المطلب الثاني : تأطير التنمية السياحية و انجاز منشئات الاستقبال .....ص87

المطلب الثالث: التكوين و الترقية السياحية.....ص89

المطلب الرابع: ترقية الصناعة التقليدية.....ص91

**المبحث الثاني : مؤشرات النشاط السياحي.....ص92**

المطلب الاول : التوافد على الحظيرة الفندقية .....ص92

المطلب الثاني: التوافد على مستوى الشواطئ.....ص94

المطلب الثالث : الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للنشاط السياحي .....ص96

**المبحث الثالث : معوقات و افاق التنمية السياحية.....ص98**

المطلب الاول : المعوقات الطبيعية و البشرية .....ص98

المطلب الثاني : افاق الاستثمار السياحي .....ص99

المطلب الثالث : استراتيجية التنمية السياحية المحلية .....ص104

المطلب الرابع : اقتراحات و توصيات من اجل تنمية المستدامة للسياحية .....ص104

**الخاتـــــــــمة:.....ص108**

# فهرس الجداول


| الرقم | اسم الجداول و الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول 01 | توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات الاقتصادية | 40 |
| الجدول 02 | استهلاك الاعتمادات المالية | 41 |
| الجدول 03 | الانجازات الفندقية | 43 |
| الجدول 04 | توزيع المنشآت الفندقية المنجزة | 44 |
| الجدول 05 | حصيلة التكوين للفترة 2015-2017 | 45 |
| الجدول 06 | حصيلة التكوين للفترة 2017-2019 | 46 |
| الجدول 07 | تطور عدد السياح للفترة 2005-2012 | 46 |
| الجدول 08 | تطور عدد السياح للفترة 2012-2019 | 47 |
| الجدول 09 | توافد السياح الاجانب على دول شمال افريقيا 2016-2019 | 47 |
| الجدول 10 | ايرادات القطاع السياحي في الجزائر من العملة الصعبة من 2010-2019 | 48 |
| الجدول 11 | تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي من 2016-2019 | 49 |
| الجدول 12 | تطور مناصب الشغل في القطاع السياحي من فترة 2012-2022 | 49 |
| الجدول 13 | البرنامج التكميلي لدعم النمو 2018-2022 | 57 |
| الجدول 14 | تطور طاقات الايواء من فترة 2010-2022 | 59 |
| الجدول15 | دخول السياح عبر الحدود من 2012-2022 | 59 |
| الجدول16 | توزيع الناتج الداخلي الخام على القطاعات الاقتصادية في الفترة2012-2019 | 60 |
| الجدول17 | توزيع المشاريع ذات الاولوية افاق 2015 | 69 |
| الجدول18 | التقسيم الاقليمي للبلاد | 73 |
| الجدول19 | قائمة الشواطئ المسموحة للسباحة لموسم الاصطياف 2022 | 75 |
| الجدول20 | قائمة الشواطئ الممنوعة للسباحة | 77 |
| الجدول21 | السدود المتوفرة بالولاية | 78 |
| الجدول22 | خصائص مياه المنبع الحموي الثلاث | 79 |
| الجدول23 | قائمة المواقع المقترحة للتصنيف كغابات التسلية | 79 |

| | | |
|---|---|---|
| الجدول24 | مناطق التوزيع السياحي لولاية بومرداس | 80 |
| الجدول25 | حجم الانتاج الحيواني | 81 |
| الجدول26 | توزيع السكان حسب التجمعات السكانية | 82 |
| الجدول27 | توزيع المؤسسات الفندقية حسب طبيعة المؤسسة | 87 |
| الجدول28 | تصنيف الحظيرة الفندقية حسب الصيغة | 88 |
| الجدول29 | توزيع الفنادق المصنفة حسب درجة التصنيف | 88 |
| الجدول30 | تطور التوافد على الحظيرة الفندقية من2010-2018 | 92 |
| الجدول31 | توافد الجزائريين و الاجانب من سنة 2010-2018 | 93 |
| الجدول32 | تطور التوافد الشهري على الحظيرة الفندقية سنة2018 | 93 |
| الجدول33 | تطور التوافد على الشواطئ بين سنة 2013-2018 | 94 |
| الجدول 34 | تطور التوافد الشهري على الشواطئ لموسم الاصطياف 2018 | 94 |
| الجدول35 | التوزيع الجغرافي للتوافد على شواطئ سنة2018 | 95 |
| الجدول36 | رقم اعمال المؤسسات السياحية سنة2018 | 96 |
| الجدول37 | مناصب الشغل في القطاع السياحي | 97 |
| الجدول38 | توزيع السكان الناشطين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية | 97 |
| الجدول 39 | الاستثمار في اطار البرامج القطاعية للتنمية | 100 |
| الجدول40 | المبالغ المخصصة لتحضير موسم الاصطياف | 102 |
| الجدول41 | وضعية مشاريع الاستثمار السياحي الخاص | 102 |
| الجدول42 | برنامج تهيئة منطقة التوسع السياحي صالين | 103 |
| الشكل 01 | توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات الاقتصادية | 38 |
| الشكل 02 | تطور الاعتمادات المالية عبر المخططات التنموية | 38 |
| الشكل 03 | تطور نسبة استهلاك الاعتمادات المالية | 42 |
| الشكل 04 | تطور الاعتمادات المالية المبرمجة و المستهلكة | 42 |
| الشكل 05 | توزيع ايرادات دول شمال افريقيا من السياحة بين 2017-2019 | 48 |

# مـقـدمـــــة عـــامـــة

# مقدمـــــــــة :

أصبحت صناعة السياحة من النشاطات الاقتصادية البارزة في العالم، التي تراهن عليها العديد من البلدان لتسريع وتيرة النمو الاقتصاد و هذا بالنظر لمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول.تبرز أهمية السياحة بالنظر لما تحققه من مداخيل مالية من العملة الصعب سواء عن طريق التدفقات السياحية (التوافد ) أو عن طريق جلب الاستثمارات , إضافة للأعداد الكبيرة من العمالة التي يمكن للقطاع أن يشتغلها، كما تؤثر السياحة على النواحي الاجتماعية و الثقافية للبلدان لما تحققه من التقارب بين الشعوب وكذا التبادل بين مختلف الحضارات.

و لعل خير دليل على النمو المحقق من هذا القطاع ،إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة التي سجلت 1مليار و 233 مليون سائح سنة 3112 بعائدات قدرت ب 1.2 تريليون دولار ، وبلغت مساهمته % 9 في الناتج الداخلي الخام العالمي، تعتبر السياحة كالك من القطاعات الأكثر إنشاء لمناصب الشغل، حيث يمثل عدد العمال الاين يشتغلون في السياحة 9 % من اليد العاملة في العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حقق القطاع السياحي بها سنة 3112 مداخيل تقدر ب139.6 مليار دولار أمريكي، كما حققت السياحة في إسبانيا مداخيل قدرت ب 72 مليار يورو سنة 3112، و هو ما يبين أهمية الدخل الا يحققه هذا القطاع وكذلك حجم العمالة التي يور فيها.

نظرا لديناميكية النشاط السياحي اعتمد جيراننا على هذا القطاع في دفع عجلة التنمية ببلدانها، حيث حقق النشاط السياحي دخلا قدره 6.85 مليار دولار ما يمثل % 29 من عائدات الصادرات و % 12 من الناتج الداخلي الخام ، و يشغل أكثر من نص مليون عامل .وفي تونس بلغت مداخيل السياحة 2.2 مليار دولار ما يعادل 20 % من مداخيل الصادرات. و 7 % من الناتج الداخلي الخام، ويبلغ مجموع مناصب الشغل في هذا القطاع 400000 منصب شغل حسب تقديرات نفس المنظمة سينمو عدد السياح في العالم ب 3,3 %سنويا ليبلغ مليار و 800 مليون سائح افاق 2030.

و بالنظر لما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية ، تسمح لها بخلق وتطوير العديد من الأنماط السياحية على غرار السياحة الصحراوية والسياحة الساحلية فهي مؤهلة لإقامة صناعة سياحية ترقى بها الى مصاف البلدان السياحية ، وهذا ما يحقق لها تنمية اقتصادية تمكنها من التحرر من تبعيتها الاقتصادية للمداخيل التي تدرها عليها الجباية البترولية.

و تعد ولاية بومرداس من أهم الولايات السياحية التي من شانها المساهمة في النهوض بها القطاع نظرا لما

تزخر به من مقومات سياحية متنوعة ، إذ تتوفر على شريط ساحلي يمتد على طول112 كم و مواقع أثرية و غابات ومواقع جبلية وطبيعية تفتح احضانها لمحبي الطبيعة وهواة المغامرة، كما تتميز الولاية بموقعها الاستراتيجي ،حيث لا يفصلها عن عاصمة البلاد سوى 01 كم و كذا قربها من ميناء الجزائر ومطار الجزائر الدولي، قربها من الطريق السيار شرق غرب وكذا الطريق الوطني رقم30 الا يمر عبر شريطها الساحلي من الشرق الغرب.

يضاف الى هذه المقومات ما يتعلق بالعنصر البشر الا تتوفر عليه الولاية ،علما ان سكان المنطقة يتميزون بطبيعتهم المضيافة.

لا شك أن الاستغلال و التوجيه الأمثل لهاه المقومات سيمكن من خلق قطاع سياحي معتبر من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية في الولاية و أن تجعل ولاية بومرداس مقصد سياحي لا يستهان به.

## الإشكالية

رغم كل الموارد والإمكانيات السالفة الذكر إلا أن حركية التنمية السياحية بالولاية لم ترق إلى المستوى المرجو منها، و السؤال المطروح هو لماذا لم يحقق القطاع السياحي الإقلاع الاقتصاد بالولاية رغم توفر العوامل المساعدة ، وما هي الأسباب الحقيقية لهذا الركود؟

و لمعالجة هذا الإشكال ينبغي طرح الأسئلة التالية:

-ما هي السياسة التي انتهجتها الجزائر لتنمية القطاع السياحي ؟

-ما هي الموارد السياحية و ما هي الإمكانيات التي تتوفر عليها ولاية بومرداس ؟

كيف يتم استغلال هذه الموارد و الإمكانيات؟

-ما هي الجهود المبذولة من أجل تنمية هذا القطاع ؟

-ما هي المعوقات التي تواجه تنمية القطاع السياحي بهذه الولاية؟

-ما هي آفاق تنمية القطاع السياحي بولاية بومرداس ؟

-ما هي الاقتراحات المناسبة لتحقيق تنمية مستدامة للسياحة بهاه الولاية ؟

## أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

-الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يكتسيها قطاع السياحة، حيث أنه يعتبر من الخيارات الواردة لفترة ما بعد البترول.

-معرفتنا بخبايا القطاع بحكم الممارسة المهنية و اختيار منطقة الدراسة يرجع إلى أننا موظفين بمديرية السياحة لهذه الولاية.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

-محاولة الفهم العميق لإشكالية هذه القطاع بتتبع منهجية علمية قصد إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

-السعي إلى حصر الأسباب التي جعلت قطاع السياحة لا يلعب الدور به اقتصاديا.

-اقتراح الحلول المناسبة من أجل تنمية مستدامة لهذا القطاع.

## المنهجية

من أجل القيام بهذه الدراسة على أحسن وجه اتبعنا الخطوات المنهجية التالية:

-**بحث ببليوغرافي حول الموضوع و منطقة الدراسة** ويمكن لك الاطلاع على الكتب و الدراسات المتاحة و التي عالجت موضوع السياحة، كما تم الاطلاع على عدد من مذكرات التخرج التي عالجت الموضوع في منطقة الدراسة و التي أنجزت على مستوى جامعة أمحمد بوقرة بومرداس أو جامعة الجزائر.

-**بحث على شبكة الأنترنت** : للاطلاع على المواقع المهتمة بالسياحة و خاصة مواقع الهيئات الوطنية و المنظمات الدولي.

-**جمع المعلومات و المعطيات:** وذلك بالتقرب من مصالح وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس ، و كل الهيئات المعنية بطريقة مباشرة او غير مباشرة بقطاع

السياحة( المديريات الولائية، الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ).

-**الزيارات الميدانية** : و ذلك للوقوف على وضعية المواقع السياحية و كيفية استغلالها، وكذلك مقابلة فاعلي القطاع السياحي.

-**تنظيم المعطيات:** وذلك بترتيبها و تقديمها على شكل جداول و رسوم بيانية.

-**التحليل و التفسير**: وذلك بتحليل و توضيح و تفسير الجداول و الرسوم البيانية

## تنظيم الدراسة

لقد تم تنظيم هذه الدراسة في ثلاثة فصول كالتالي:

-**الفصل الأول** : الإطار المفاهيمي ، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف وتفسير بعض المصطلحات التي سنستعملها في دراسة موضوعنا، فراينا انه من الضروري التطرق للجانب النظري لها.

-**الفصل الثاني: سياسة التنمية في الجزائر** حيث تطرقنا في هذا الفصل الى التوجهات العامة لسياحة في الجزائر و هيكلته و تخطيطه و اثره على اداء القطاع السياحي .

-**الفصل الثالث : واقع و آفاق التنمية السياحية بولاية بومرداس**، حيث تناولنا في هذا الفصل المعطيات الطبيعية و البشرية لولاية بومرداس لتعريف على مقومات السياحة بالولاية ثم تناولنا الجهود التي بذلت من أجل تنمية قطاع السياحة .ثم قمنا بدراسة مؤشرات النشاط السياحي للوقوف على أداء هذا القطاع و مساهمته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما حاولنا حصر العوامل التي تعيق تنمية النشاطات السياحية و في الأخير استعرضنا الآفاق المستقبلية لتنمية هذا القطاع.

## صعوبات البحث:

خلال قيامنا بهذا البحث واجهتنا صعوبات كثيرة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

-قلة المراجع و الدراسات التي عالجت الموضوع في منطقة الدراسة سواء باللغة العربية أو باللغة الاجنبية.

-صعوبة التفرغ لإنجاز الدراسة مما يقتضيه من وقت للبحث في جمع المعطيات و التنقلات الميدانية.

-قلة الاحصائيات المتعلقة بالدراسة.

# الفصل الاول

# الاطار المفاهيمي للتنمية السياحية

**تمهيـــــــــــد:**

قبل الشروع في دراسة التجربة الجزائرية في تنمية القطاع السياحي، تمكنا أن نقوم بتوضيح المفاهيم العامة و كذا المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، فلا يمكن دراسة أي موضوع دون الإلمام بالمفاهيم و المصطلحات الأساسية التي تخصه. كما لا يمكن للقارئ غير الملم بها استيعاب الأفكار الواردة في الدراسة، و لذا يعتبر التعريف بالمفاهيم و المصطلحات الأساسية للموضوع الذي تم اختياره أمر ضروري لجعل الدراسة أكثر وضوحا.

في هذا الفصل حاولنا أن نعطي شرحا كافيا للمفاهيم التي تطرقنا إليها وتعريفا وافيا لمعظم المصطلحات التي استعملناها في الدراسة. كما حاولنا أن نمده بجميع العناصر التي تمكنه من فهم ظاهرة السياحة وكيفية تطورها.

كما سعينا أيضا لتبسيط المفاهيم المقترنة بالظاهرة المدروسة كالتنمية السياحية، التنمية المستدامة ونظرا للأهمية البالغة التي توليها المنظمات السياحية والحكومات للحفاظ على الموارد السياحية المتاحة للبلد بما يلبي حاجيات المجتمعات دون التغافل عن احتياجات الأجيال القادمة وكذا التخطيط السياحي.

## الفصل الأول: الاطار المفاهيمي

### المبحث الأول : التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المبحث عن الاطار المفاهيمي لتنمية المستدامة واهدافها وابعادها و مؤشراتها

#### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

#### أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لإعطاء مفهوم شامل للتنمية المستدامة يجب التطرق إلى مختلف التعاريف التي أعطت تفسيرا لهذا المصطلح، وسنحاول أن نستعرض أهم التعاريف المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة بعد التعرف على مصطلح التنمية.

**تعريـف التنمية:**

هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا (التي كانت عبارة عن مستعمرات) و يقصد به إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية

و الثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب بمعنى أخر، التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف و تطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية و استخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية.[1]

و بخصوص التنمية المستدامة سنحاول إعطاء أهم ما جاء بخصوص توضيح المعنى الدقيق لها كالتالي:

1. عرفها مدير حماية البيئة الأمريكية ويليام **( روكز هاوس W. Ruckkelhaws)** على أنها " العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة، و ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة و ليست متناقضة"[2]
2. عرفها المفكر الفرنسي **(جون بيار هوي )Jean Pierre Hauet** "التنمية المستدامة تعني تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، و تنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، و السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي بغض النظر عن الاختلافات الثقافية و اللغوية و الدينية للأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها".[3]
3. يرى المفكران **(ساتو و هيرياما Saton and Hirayama )**أن التنمية المستدامة في معناها هي تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه و التمتع بالموارد، ووضع حد أدني مائة عام لأي مشروع تنموي[4].
4. يعرفها الأستاذ مصطفى كمال طلبة "إن أهم شروط التنمية المستدامة القدرة على تصميم تدابير في مجال السياسات تستطيع استغلال التآزر المحتمل بين أهداف النمو الاقتصادي الوطني وبين السياسات التي ترتكز على البيئة، كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغيير جذري في مجال التكنولوجيا و ما يتصل بها".[5]
5. **تعريف التنمية المستدامة حسب العناصر المكونة لها:**

---

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص116.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 25.

[3] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،2013،ص55 .

[4] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق ص 56.

[5] صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص17.

و المتمثلة في العنصر الاجتماعي و العنصر الاقتصادي و البيئي و العنصر التكنولوجي.

أ. **التعريف الاقتصادي:** أن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة و الموارد الطبيعية و إجراء تحويلات جذرية في الأنماط الجبائية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع للمستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.[6]

ب. **التعريف الاجتماعي:** و هي العمليات التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلائم أفضل بين الاحتياجات الغذائية و البرامج الاجتماعية، و هي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد و توجيه الطاقة البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الإفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعلم و الصحة و النقل و الموصلات... الخ، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة للمساهمة و المشاركة في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.[7]

ج. **التعريف البيئي:** التنمية المستدامة في الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية، و الموارد المائية في العالم، بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.[8]

د. **التعريف التكنولوجي:** و هي تعرف على أنها نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.[9]

## المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:[10]

أ. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان،** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، و التعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان، و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة و تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.

---

[6] نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 31.

[7] طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من العدالة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص35

[8] عبد الخالق عبد الله، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسة الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 245.

[9] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية التلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 92.

[10] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2012، ص ص72- 73.

ب. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة،** و ذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ و متابعة و تقديم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

ج. **احترام البيئة الطبيعية،** و ذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة والتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان، و بالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المخلفة و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

د. **تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد:** و هنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

هـ. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حماية المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر و أثار بيئية سلبية.

و. **إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع،** و ذلك بإتباع طريقة إمكانية و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة علة جميع المشكلات البيئية.

ز. **تحقيق نمو اقتصادي تقني،** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية إدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه.

## المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتشكل التنمية المستدامة من أربعة أبعاد متكاملة و مترابطة فيما بينها، فإذا لم يتوفر بعد واحد لتحقيق شرط الاستدامة، و هي ممثلة في البعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي والتكنولوجي.

**أولا: البعد البيئي:**

يتمثل هذا البعد في التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، و بالتالي فكل خطة و استراتيجية تنموية يجب أن تراعي قيود الطبيعة و حدود مواردها، و أن تحافظ على الحقوق البيئية للإنسان الحالي أو الأجيال القادمة منه. [11]

و تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على مواردها كالمياه العذبة و ترشيد استخدامها، و حماية سائر المسطحات المائية من التلوث، مع ضبط الاستهلاك للموارد كالغابات، المراعي، الأراضي الزراعية، والأسمدة الكيماوية و المبيدات الحشرية. و يتحدد نجاح التنمية المستدامة بمدى توفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها.

و على العموم يتمحور موضوع البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكرها كالتالي:[12]

- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- القدرة على التكيف و الإنتاجية البيولوجية. و تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، و الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و العديد من المشاكل المتعلقة بالهواء. [13]

**ثانيا: البعد الاجتماعي**

**أ. تثبيت النمو الديمغرافي**

و تعني العمل على تثبيت نمو السكان، ذلك أن النمو السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية.

**ب. مكانة الحجم النهائي للسكان**

للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لان حدود الأرض في إعالة الحياة البشرية

[11] عبد القادر بلخضر، إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 99.

[12] ماهر عبد العزيز توفيق مبادئ إدارة الفنادق، دار زهران، الأردن، 1997، ص12-13-14.

[13] خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص32 ،33.

غير معروفة بدقة و بالنسبة لعدد السكان يتوقع أن يصل إلى 11 مليار نسمة سنة 2100، و ضغط السكان حتى بالمستويات الحالية عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربية والإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية.

**ج. أهمية توزيع السكان**

إن توسع المناطق الحضرية و لاسيما في المدن الكبرى له عواقب بيئية ضخمة على المدن، حيث يتم رمي النفايات و المواد الملوثة فتشكل خطرا على السكان و تدمر النظم البيئية المحيطة بها، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة نحو المدن.

**د. الإستخدام الكامل للموارد البشرية**

تهدف التنمية المستدامة إلى استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، و ذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية و محاربة الجوع و أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق، و ذلك يعني توجيه الموارد و إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة و توفير الرعاية الصحية.

**هـ. الصحة و التعليم**

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع باقي الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين و غيرهم من سكان البادية على حماية الغابات و الأراضي و التنوع البيولوجي.

**و. أهمية دور المرأة**

أهمية خاصة في الكثير من الدول النامية تقوم النساء و الأطفال بالزراعات المعيشية والرعي و غير ذلك من الأعمال الشاقة، كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال، و مع ذلك كثيرا ما تتلقى صحتها و تعليمها الإهمال مقارنة بصحة الرجال و تعليمهم: و بالتالي ففي شأن الاستثمار في صحة المرأة و تعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

ز. **الأسلوب الديمقراطي في العالم**

إن اعتماد الأسلوب الديمقراطي في الحكم يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، و تشكل السياسات الوطنية، من تحقيق الحرية و الأمن و الاستقرار الداخلي و احترام حقوق الإنسان و العدالة الاجتماعية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

**ثالثا: البعد الاقتصادي**

أ. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية، ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب: 33 مرة وفي بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE أعلى ب: 10 مرات من المتوسط في البلدان النامية مجتمعة، كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج العالمي و تتملك حوالي 84 % من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ عدد سكانها 25 % من سكان الكرة الأرضية و هي تستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب ويبلغ دخل الفرد فيها 20 ضعف متوسط الدخل الفردي في دول الجنوب.[14]

**ب. الحد من التفاوت في المداخيل:**

التنمية المستدامة تعني إذا الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و في فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة و الغير منتجة للفقراء الذين لا يملكون أراضي في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية و تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية الغير رسمية و إكسابها الشرعية وتحسين فرص الحصول على الأراضي و التعليم و غير ذلك من الخدمات الاجتماعية.[15]

**ج. ايقاف تبديد الموارد**

التنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة بما يسمح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية و إحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا أنه يجب التأكد

[14] بوعشة مبارك، التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،8/7 أفريل، 2008، جامعة سطيف، ص 55.

[15] عبد القادر بلخضر، مرجع سابق، ص 99

من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، و تعني أيضا التنمية المستدامة تغيير الاستهلاك الذي يهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى.[16]

د. **المساواة في توزيع الموارد**

إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحنا مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة، و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.[17]

هـ. **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته**

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي للموارد الطبيعية كالمحروقات كان كبيرا، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بأن تصبح بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف و تستخدم الموارد بكثافة أقل، في القيام بتحويل اقتصاداتها إلى حماية النظم الطبيعية و العمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة و المشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها و توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.[18]

**رابعا: البعد التكنولوجي**

و هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف و أكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة و الموارد، و أن يكون الهدف من هذه التكنولوجيا إنتاج حد أدنى من انبعاثات الغازات و الملوثات و استخدام معايير تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات و تعيد تدوير النفايات داخليا و تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

و لكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها: [19]

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات.
- التقيد قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

[16] نفس المرجع السابق، ص 98

[17] بن طيب هديات خديجة، بينوت لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7/8 أفريل، 2008، جامعة سطيف، ص272.

[18] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 58.

[19] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 33

- إيجاد الوسائل البديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها. و التكنولوجيا المدعومة التي تحافظ على البيئة هي تلك التكنولوجيا التي تقلل من التلوث البيئي من خلال التقدم التقني الكبير، و نظرا لان المجتمع برمته يستفيد من التكنولوجيا التي تصون البيئة، ويمكن اعتبار التطور التكنولوجي في صالح البيئة و الاقتصاد بشكل عام و دائم إذا:[20]

1. **العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير**

يؤدي هذا المعيار إلى حماية صحة الإنسان مع وجود الرفاهية الاجتماعية و البيئية في آن واحد مما يؤدي إلى خفض تكلفة التلوث و التحكم فيه.

2. **إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة**

و معنى هذا أنه يجب على العالم التركيز على الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة إلى الوقود الحفري.

3. **أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة**

و يعني ذلك أن هناك تكنولوجيا تصون البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص الذي قد يكون حلا للمشكلات التقنية.

4. **أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية و اجتماعية**

ومفاد ذلك أن لا يكون هناك تباين بين الفوائد العامة و الفوائد الخاصة، بمعنى أن يحصل مبتكر هذه التكنولوجيا على نسبة أرباح تؤدي إلى استرداد عائد الاستثمارات التي أنفقوها على البحث والتطوير.

## المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة:

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث عناصر رئيسية و هي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية و ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها و نوعها من فترة زمنية إلى أخرى و من منطقة إلى أخرى، نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها و اختلاف الأولويات، كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، بحيث أن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل و ترابط الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و أي تغيير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، و فيما يلي سوف نقدم المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة:

[20] نفس المرجع السابق، ص37.

**أولا: المؤشرات الاقتصادية**

وهي عبارة عن معطيات و إحصائيات كمية، تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة و تتلخص هذه المؤشرات في:[21]

1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه و مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، و قد شهد نصيب الفرد العربي ارتفاعا من 2096 دولار عام 1995 إلى 2492 دولار عام 2003 غير أنه مازال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي، 4045 دولار على صعيد الدول النامية.

**2) نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي**

و يقصد بها مؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأموال الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9 % في عام 1990 إلى 20.5 % عام 2003، و تتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى 31.5% أما في الجزائر بلغت 29.5% عام 2003.

**3) رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي**

يقيس هذا المؤشر رصيد الحساب الجاري و درجة مديونية الدول، و يساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، و يرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

**4) صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي**

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية و هو يرد كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

**ثانيا: المؤشرات الاجتماعية**

وهي تمثل نوعية للحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة و شمولها عند توزيع الموارد و في الحصول على فرص لكل فرد من الصحة و التعليم و العمل، و في تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية و المستقبلية.

[21] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 160 -161.

**1-المساواة الاجتماعية**

تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة و الحصول على فرص الحياة، و تربط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد و إتاحة الفرص و اتخاذ القرار، و تتضمن الحصول على عمل والخدمات العامة منها الصحة و التعليم و العدالة و المساواة، و يمكن أن تكون مجالا للمقارنة و التقييم داخل الدولة نفسها و كذلك بين الدول المختلفة.[22]

**2-معدل البطالة**

و يشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين يرغبون في العمل ويبحثون عن منصب عمل و ليسوا موظفين و لا يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين، كنسبة مئوية من القوى العامة.[23]

**3-الأمن**

و يتعلق في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم، فالعدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور و عادل من الإدارة الأمنية التي تحمي الناس من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطتها في الإساءة للفرد و تحترم حقوق الإنسان، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.[24]

**4-معدل النمو السكاني:**

يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة و يعبر عنه في نسبة مئوية، و تسعى هذه السياسة إلى تحقيق (صفر نمو السكاني) أي تساوي معدلات الوفيات مع معدلات المواليد، مع عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني حتى لا يصل إلى ما يسمى بالتراجع السكاني و يمكن متابعة النمو السكاني باستخدام التنبؤات.[25]

**5-نوعية الحياة**

يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يشير لهم الانتفاع بالمياه المأمونة و الخدمات الصحية و مرافق التنظيف الصحي و التي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة. [26]

**6-التعليم**

---

[22] مرزيق عاشور، من التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الوطني حول البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية،06/07جوان، 2006، ص06

[23] راضية مدي، اليات تمويل مشاريع التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص تمويل، جامعة بسكرة، 2008/2009 ص 31

[24] مرزيق عاشور، مرجع سابق، ص07

[25] راضية مدي، مرجع سابق، ص 32

[26] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 149

يعتبر التعليم عملية مستمرة طول العمر وهو متطلب رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم أهم لموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، و يوجد ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما وجودته و ما مدى تقدمها الاجتماعي و الاقتصادي و هو يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:[27]

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة و زيادة فرص التدريب و زيادة التوعية العامة. مستوى التعليم و يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- محو الأمية و يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع و يقيس هذا المؤشر كل نسبة من الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة و الذين هم أميون و المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية و الذي يبين مستوى المشاركة في التعليم.

**7-السكن**

و يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني و الحضري للمدن ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها، و يبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 بحدود 500 مليون نسمة و يتوقع تضاعف الرقم خلال الفترات اللاحقة.[28]

**8-الصحة العامة**

هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة و تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية و البيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة.[29]

**ثالثا: المؤشرات البيئية**

و تتمثل المؤشرات البيئية في الآتي:

**1-الغلاف الجوي**

و يشمل ذلك التغير المناخي و ثقب الأوزون و نوعية الهواء، و انعكاس ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار و توازن النظام البيئي، و هناك ثلاثة مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي و هي:

- التغير المناخي, و يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون, و يتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.

[27] مرزيق عاشور، مرجع سابق، ص06، ص07.
[28] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص16
[29] نفس المرجع السابق، ص151.

- نوعية الهواء, و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.[30]

**2-الأراضي**

و أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي هي:

أ- **الزراعة** و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستعمال المبيدات والمخصبات الزراعية.

**ب-الغابات** و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و كذلك معدلات قطع الغابات.

**ت-التصحر** و يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

**ث-الحضرية** و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.[31]

**3-البحار والمحيطات و المناطق الساحلية:**

بما أن البحار و المحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو اكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات و هشاشتها و كونها الأقل استكشافا من قبل العلماء.

و المؤشرات المستخدمة للمحيطات و المناطق الساحلية هي:

أ- **المناطق الساحلية**. و تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، و نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

ب- **مصائد الأسماك**, وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.[32]

**4-المياه العذبة:**

لاشك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، و هي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، و هي كذلك أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث، و تعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار و بحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة و تعرضها للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية. و تقاس نوعية المياه بتركيز

[30] عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية و التنمية المستدامة، دار الحامد للنشر، الأردن، 2008، ص34.
[31] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 38
[32] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 155

الأكسجين المذاب عضويا و نسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.[33]

5- **التنوع الحيوي:**

و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:[34]

- **الأنظمة البيئية:** و التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- **الأنواع :** يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض .

## المبحث الثاني: التنمية السياحية و مكوناتها

سنتناول في هذا المبحث عن التنمية السياحية و مكوناتها واهدافها و اشكالها و مراحل اعداد خطة التنمية السياحية .

### المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية و عناصرها

*** تعريف التنمية السياحية:**

نعرف التنمية السياحية على أنها توفر التسهيلات و الخدمات الإشباع حاجات و رغبات السياح، وتشمل بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة و دخول جديدة وتشمل التنمية السياحية

جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض و الطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق و الحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة والتنمية السياحية في الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها.[35]

يذهب (دو قلاس بيرس) إلى أنه يمكن تعريف التنمية السياحية على أنها مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح[36] .

و في تعريف أخر للتنمية السياحية فهي التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة و تشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها و بالشكل الذي يتلائم مع القدرات المالية للفئات المختلفة للسائحين[37].

[33] عبد الجبار محمود العبيدي، مرجع سابق، ص42

[34] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص157.

[35] محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث مصر 2009 ص 113

[36] نشوى فؤاد، التنمية السياحية، دار الوفاء للنشر و التوزيع مصر 2008، ص 09.

فهناك من يربط هذا المفهوم بزيادة العرض السياحي بما يضمه من موارد و منشئات الاستقبال و الإيواء و إقامة المنتجعات السياحية.

وهناك من لم يكتف بذلك بل يجب أن يشمل المفهوم الطلب أيضا، لأن تطوير العرض دون استهلاك المنتجات لا يؤدي إلى بلوغ أهداف التنمية السياحية، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية و لذا تعتبر زيادة القدرة الشرائية و تسهيل ظروف إجراءات التنقل للأفراد، وكذا الترويج من العوامل الأساسية لزيادة الطلب على المنتجات السياحية.

و حسب رأينا المتواضع، فإن مفهوم التنمية السياحية يتعدى الرؤيا القطاعية الضيقة فهو لا يقتصر فقط على تشييد مراكز سياحية تستجيب لحاجيات السياح أو التوفيق بين العرض و الطلب، بل يجب أن يتعدى ذلك لأن النشاط السياحي نشاط حساس يتأثر بصفة سريعة بكل ما يحدث في محيطه من

جانب أخر فان متطلبات السياح لا تختلف كثيرا عن متطلبات السكان المحليين، فحاجات السياح المختلفة تتطلب تنمية كل مجالات الحياة وبالتالي فإن التنمية السياحية لا تعدو أن تكون تنمية شاملة للأقاليم.

*** عناصر التنمية السياحية:**

يمكن حصر أهم عناصر التنمية السياحية في النقاط التالية:

– **عناصر الجذب السياحي:** و تشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح و المناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات و المتاحف و المواقع الأثرية و التاريخية.

– **أماكن الإقامة** : سواء التجاري منها كالفنادق و الموتيلات و أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة والإيجار.

– **التسهيلات المساندة** : بجميع أنواعها كالإعلان السياحي و الإدارة السياحية والأشغال اليدوية

و البنوك.

– **النقل:** بأنواعه المختلفة البري، البحري و الجوي.

– **خدمات البنية التحتية:** كالمياه و الكهرباء و الاتصالات.[38]

– **كفاءة الإدارة السياحية و التنظيم الفعال:** حيث يشترط في التنمية السياحية توفر جهاز إداري يتميز بالمرونة و السرعة في اتخاذ القرارات.

[37] جليلة حسن حسيين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية الاسكندرية 2006 ص6

[38] رضا محمد السيد، أساسيات الجغرافيا السياحية، الرمال للنشر و التوزيع عمان 2016 ص 105.

– **تقديم حوافز للمشاريع السياحية:** و تشجيعات لدعم الاستثمارات. و تتراوح هذه الإجراءات بين تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الخاصة إلى تقديم مساعدات مالية. و تستهدف هذه الحوافز إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع السياحية و الفندقية.[39]

## المطلب الثاني: أهداف و أشكال التنمية السياحية.

### أهداف التنمية السياحية:

تهدف التنمية السياحية لتحقيق عاملين أولهما، خلق الرواج الاقتصادي عن طريق الإنفاق السياحي، و ما سيتبعه من توفير فرص عمل، و ثانيهما الحصول على أكبر قدر من العملات الأجنبية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة بها.[40]

كما تهدف التنمية السياحية إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار السياحي مع الحرص على تثمين التراث السياحي الوطني[41] بمختلف أشكاله.

و تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة و متوازنة من الموارد السياحية وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداءها الرئيسية، لهذا فإن الدولة مطالبة للسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية و النفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

إن عملية تنمية و تطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل إيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصا للسياحة، و التقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، و إنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة و اعتمادها على اتجاهات و خصائص الطلب السياحي العالمي و الذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية و القومية للسياحة عبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة و المعدات اللازمة لمشاريعهم.

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر و الإمكانات و الجهود العاملة في الحقل السياحي لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة و نشاطات اقتصادية مختلفة. لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن و المناطق و المواد سياحيا، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من

[39] نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر و التوزيع، مصر 1998 ص 22.
[40] منال شوقي عبد المعطي أحمد، محاضرات في التنمية السياحية، دار الوفاء لدينا الطبع و النشر الإسكندرية.2013 ص 37.
[41] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 40 المؤرخ في: 2003/02/19.

مزيج الاتصال التسويقي تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لابد من مراعاتها و هي على النحو التالي:

– تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

– المحافظة على الطبيعة الأصلية للمواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل أخر تتميز به المنطقة السياحية.

– الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي و العالمي.

– إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة و فيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.

– دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية و يكون ذلك عبر خطة إعلامية تسويقية متكاملة.

– ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.

– تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.

– دراسة السوق السياحية المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين و ما هي تفضيلاتهم السعي إلى تأمينها قدر الإمكان.

– توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، و لكل نماذج الرغبات و خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدد، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

– رفع مستوى النظافة و الخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع و الشواطئ و الآثار، وغيرها من عوامل الجذب السياحي تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد كذلك فأنها تحفز السواح لاختيار هذه الوجهة وهذا بعد اطلاعهم على الملاحظات المدونة من طرف السواح الذين سبق لهم أن زاروا هذا البلد او الفندق ..الخ على مختلف المواقع الالكترونية المختصة مثل:( TRIVAGO, BOOKING.)

و باختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحية في مجموعة من الأهداف كالتالي: [42]

*** أهداف اقتصادية:**

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة منسوبات الدخل.
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.

*** على الصعيد الاجتماعي:**

- توفير تسهيلات ترفيه و استجمام للسكان المحليين.
- حماية و إشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد و الجماعات.

*** على الصعيد البيئي:**

- المحافظة على البيئة و منع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.

*** على الصعيد السياسي و الثقافي:**

- نشر الثقافات و زيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

**أشكال التنمية السياحية:**

تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها :[43]

**1- تطوير المنتجعات السياحية:**

إن هذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات و العطل. و تعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر عناصر الاكتفاء الذاتي، و تتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه و الاستراحة و الاستجمام.

**2- القرى السياحية:**

[42] محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي مرجع سابق، ص 117- 118.

[43] نور الدين هرمز، التخطيط السياحي و التنمية السياحية، مجلة جامعة تيشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، 2006 ص21.

هي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدا في أوروبا، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن وتستهوي سكان المدن حياتي التغيير والبساطة.

و يعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ) مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية، أثرية، مواقع علاجية، ملاعب جولف، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

و تختلف مساحات هذا النوع من المواقع و تتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة و المرافق التكميلية، مثل الأسواق و المناطق التجارية، خدمات ترفيهية و ثقافية، مراكز المؤتمرات و مرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام، ويتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية موحدة، و يأخذ التنفيذ مراحل متعددة و على فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي، و الطاقة الاستيعابية.

**3- منتجات المدن:**

يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي و التنمية الاجتماعية، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات ...الخ) في المنطقة، و تحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع، مثل التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

**4- منتجعات العزلة:( Retreat Resorts )**

لقد أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها و دقة تخطيطها و شموله، و يتم عادة اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة، مثل الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

**5- السياحة الحضرية:**

هي نوع من السياحة الدارجة و المعروفة، و توجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة و تشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة و تخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها وقد أخذت الكثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير و تنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية و التي يمكن تطويرها، مثل المواقع التاريخية و الأثرية، و ذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

**6- سياحة المغامرة:**

إن هذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة و معايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام، و في نفس الوقت التعايش مع العادات و التقاليد الاجتماعية والثقافية و المناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

و لا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات و مرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة و توفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة و خبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية و أساسية، و كذلك خدمات و مرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية و بحالة مؤكدة السلامة.

**7- سياحة الرياضة البحرية:**

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء ( البحار أو البحيرات تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة، مثل الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب ...الخ

## المطلب الثالث: مراحل إعداد خطة التنمية السياحية

تشمل عملية إعداد التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة و المترابطة كالتالي:

– إعداد الدراسات الأولية؛

– تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجحة خلال عملية إعداد الخطة و مرحلة تقييم الآثار؛

- جمع المعلومات و إجراء الممسوحات و تقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية؛

– **تحليل البيانات:** و تشمل هذه المرحلة على تحليل و تفسير البيانات التي تم جمعها من خلال البيانات وتوليفها و الخروج بحقائق و تعميمات تساعد في إعداد الخطة و رسم خطواتها العلمية و التفصيلية.

– **إعداد الخطة:** و هنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة و يتم تقديم هذه السياسات البدائل لاختيار ما هو ملائم و مناسب لتنفيذ الخطة، و كذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

– تنفيذ الخطة بتوصياتها و بالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.

– تقييم و متابعة الخطة السياحية و تعديلها وفق التغذية الراجحة، إذا تطلب الأمر ذلك، والجدير بالذكر أن الممسوحات و جمع البيانات و تحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية و تحتاج هذه المرحلة إلى دقة و تنظيم كبيرين وأهم الجوانب التي يمكن جمع المعلومات عنها:

- عناصر الجذب السياحي؛
- المرافق و الخدمات؛
- وسائل النقل؛
- خدمات و مرافق البيئة التحتية؛

و تتطلب من هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه وأيضا ممثلي القطاع الخاص و ممثلي المجتمعات المحلية، و مراجعة الدراسات المتوفرة و الخرائط والبيانات الجغرافية و الخصائص الطبيعية و البيئية و دراسة الأسواق السياحية، و خصائص السياح و معدلات إنفاقهم و كفاءة السياحة المحلية و خطوط النقل الجوي ..... الخ.

و تشمل عملية تحليل البيانات ثلاثة محاور أساسية هي:

**أ– تحليل الأسواق السياحية من:**

- التوقعات المستقبلية ( الطلب السياحي على مرافق الإقامة)؛
- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة و الخدمات العامة و خدمات البنية التحتية؛

**ب– التحليل المتكامل:** يمثل هذا التحليل العناصر التالية:

- خصائص البيئة الطبيعية؛
- العوامل الاجتماعية و الاقتصادية؛
- عناصر الجذب السياحي؛
- الأنشطة السياحية؛
- السياسات و الخطط المتوفرة؛
- الطاقة الاستيعابية؛

**ج–تحليل العناصر المؤسسة للقطاع السياحي :**

و تتضمن على الميدانين العام و الخاص و يتضمن آليات التنفيذ و المتابعة و المراقبة والسياسات والاستراتيجيات و توفر القوانين و الأنظمة و القدرة المالية و الاستثمار وبرامج التعليم و التدريب السياحي، و

تشكل هذه المرحلة من تحليل القاعدة الأساسية التي توفر المدخلات الرئيسية اللازمة الوضع الخطة الشمولية السياحية.

## المبحث الثالث: التخطيط السياحي

سنتناول في هذا المبحث عن التخطيط السياحي و اهميته و اهدافه و عوامل نجاحه و المستويات المكانية والعلاقات الاربع للتخطيط السياحي و خصائصه

### المطلب الأول: مفهوم التخطيط السياحي وتعريفه

- **أولا: مفهوم التخطيط السياحي**

لم يتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح و محدد إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام، وتعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، وقد أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالسياحة والأنشطة السياحية، وظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هذه النشاطات من أجل الحد من آثارها السلبية على المجتمع والبيئة، وتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، خصوصا بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل هام في كثير من دول العالم .

والتخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي، وهو مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، وتفادي حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.[44]

- **ثانيا :تعريف التخطيط السياحي:**

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة. ويقتضي ذلك احصاء الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.[45]

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، لذا يجب أن يكون

[44] رضا محمد السيد ، أساسيات الجغرافيا السياحية ، الرمال للنشر و التوزيع- عمان الاردن 2016 ،ص98 .
[45] الروبي نبيل ، التخطيط السياحي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، 1987،ص 65 .

التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي – بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات ( السياح )، والمجتمع المضيف للسياحة – بدءا من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحة.

## المطلب الثاني: أهمية التخطيط السياحي أهدافه و عوامل نجاحه

### أولا – أهمية التخطيط السياحي

يلعب التخطيط السياحي دورا بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسئولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيرا من الجهد الضائع .

يساعد التخطيط السياحي على توحيد جهود جميع الوحدات المسئولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط. لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة ومن أهم المزايا والفوائد التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات نذكر ما يلي :

1- يساعد التخطيط للتنمية السياحية على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
2- يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعلى تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.
3- يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار التنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.
4- يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات و الخرائط والمخططات و التقارير والاستبيانات، ويضعها في يد طالبيها.
5- يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، و توزيع أثار تنميته على أفراد المجتمع كما يقلل من سلبيات السياحة.

6- يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة سياحيا.

7- يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط.

8- يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.

وقد أثبتت التجارب في العديد من دول العالم أنه يمكن تحقيق عائدات سياحية دائمة من خلال اعتماد التخطيط السليم والمناسب، ويمكن لهذه العائدات أن تتضاعف في حال استمرار التخطيط الواعي والناضج الذي يسعى لتحقيق مجموعه من الأهداف أهمما[46]:

**ثانيا: أهداف التخطيط السياحي**

1- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها؛

2- ضبط و تنسيق التنمية السياحية التلقائية و العشوائية؛

3- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية أينما كان ذلك ضروريا؛

4- مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة الأقل حد ممكن؛

5- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها؛

6- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية؛

7- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية؛

8- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة؛

9- توفير التمويل من الداخل والخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية؛

10- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

**ثالثا: عوامل نجاح التخطيط السياحي:**

- يمكن تلخيص أهم عوامل نجاح التخطيط السياحي في النقاط التالية:[47]

[46] غنيم محمد عثمان ، التخطيط السياحي و التنمية ، الأردن ،2004ص ص 45-46.

[47] محمد عمر مؤمن ، التخطيط السياحي ، المكتب الجامعي الحديث ، الأردن 2004،ص 103 .

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وأن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- وأن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- وعلى أن تكون هذه الصناعة جزاء من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
- وعلى أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية.

## المطلب الثالث: المستويات المكانية للتخطيط السياحي

تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن أربعة مستويات رئيسية هي:[48]

### 1- التخطيط السياحي على المستوى المحلي

يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المكاني متخصصا وتفصيلية أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

– التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية و منشآت النوم؛

– الخدمات و التسهيلات السياحية؛

– مناطق و عناصر الجذب السياحي؛

– شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة و المتنزهات والمحميات؛

– نظام النقل على الطرق و المطارات ومحطات السكك الحديدية؛

تسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى المكاني بدراسات جدوى اقتصادية أولية وكذلك دراسات التقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، و كذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ. وكذلك قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي، وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك.

### 2- التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي

يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على جوانب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

[48] غنيم محمد عثمان ، مرجع سابق ، ص 48.

- بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط بها من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها.
- هياكل الإيواء بأنواعها و كافة الخدمات السياحية الأخرى،
- السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية،
- برامج الترويج والتسويق السياحي،
- برامج التدريب والتعليم، والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب تحليل الآثار والمردودات،
- مراحل واستراتيجيات التنمية وبرمجة المشاريع.

والتخطيط السياحي في المستوى الإقليمي متخصص وتفصيلي بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، علما أن مستوى التخصيص يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج البلاد الصغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

**3- التخطيط السياحي على المستوى الوطني**

يغطي التخطيط السياحي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصا وتفصيلا وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

**4- التخطيط السياحي على المستوى الدولي**

تقتصر عمليات التخطيط السياحي في هذا المستوى على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجنب السياحي التي تتوزع جغرافيا في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية. إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي. والجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل منظمة السياحة العالمية غالبا ما تشارك في مثل هذا النوع من التخطيط و أحيانا تقدم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.

## المطلب الرابع : العلاقات الأربعة للتخطيط السياحي و خصائص التخطيط السياحي الجيد

### أولا: العلاقات الأربعة للتخطيط السياحي

#### 1- علاقة التخطيط بالنشاط الاقتصادي Economie

إن نجاح النشاط السياحي في أي منطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بمستويات الأنشطة التي يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق زيادة متواصلة في الدخول وإمكانية الاقتصاد المحلي على امتصاص هذه الدخول واستخدامها.

#### 2- علاقة التخطيط بالبيئة Environnement

نجد أن السياحة والبيئة هي نفس الشيء، على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل الجنب السياحي المتمثلة في المناخ والمناظر البيئية الطبيعية والشواطئ وغيرها، أو في عوامل جنب من صنع الإنسان كالمناطق التاريخية الأثرية والحديثة وغيرها، وهنا تبدو نقطة هامة تتعلق بضرورة المحافظة على الأصول البيئية .

#### 3- علاقة التخطيط بالقادمين إلى المنطقة السياحية Enrichement

يكون من الملائم تهيئة المقيمين لتزويد السائحين بالمعلومات التي تتيح لهم المتعة الذهنية، فإن تزاوج كل من الإمتاع النفسي والإثراء الذهني، يجعل السائحين أكثر رغبة في زيارة المنطقة مرة أخرى.

#### 4- علاقة التخطيط بتدفق النقد الأجنبي Exchange

وإذا كان التخطيط يهدف إلى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، فإن نجاح التخطيط السياحي يقاس، بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة بمدى قدرته على زيادة التدفق من النقد الأجنبي إلى الدولة سواء من خلال عائدات السياحة الدولية أو من خلال انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي.

### ثانيا: خصائص التخطيط السياحي الجيد

يمتاز التخطيط السياحي الجيد بأنه يركز على المنتج السياحي وكذلك على عمليات الترويج والتسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة والمستدامة، والتخطيط السياحي الجيد لا بد أن توفر فيه كذلك عدة مواصفات أخرى أهمها[49];

1- تخطيط مرن مستمر وتدريجي يقبل إجراء أي تعديل إذا ما تطلب الأمر بناء على المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة.

[49] سهام ،بجاوية ، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية ، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2015 ،ص 49.

2- تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، القافية، البيئية، السكانية،... الخ.
3- تخطيط تكاملي، تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، حيث كل جزء مكمل للأجزاء الأخرى، وكل عنصر يؤثر ويتأثر ببقية العناصر.
4- تخطيط مجتمعي، بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.
5- تخطيط بيئي يحول دون تدهور عناصر الجنب السياحية الطبيعية والتاريخية، ويعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنه.
6- تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ، أي أن لا تجاوز أهدافه حدود الإمكانيات والطموح ولا تخرج عن دائرة ما هو متاح وكامن من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
7- تخطيط مرحلي منظم، يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة.
8- تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام له مدخلات وعمليات ومخرجات محددة، ويمكن التأثير في هذه التكوينات وتوجيهها .

**الاستنتاج :**

لقد سمح البحث البيبليوغرافي من الإلمام أكثر بالمفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالسياحة، حيث قمنا بحصر المفاهيم الأساسية للموضوع و تبسيطها قدر الإمكان، كما أعطينا تعاريف مسقاة من مختلف المراجع التي اعتمدناها.

في المبحث الأول عرفنا مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها وأبعادها وفي الاخير قدمنا بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المصطلح. في المبحث الثاني قمنا بتعريف مصطلح التنمية السياحية وعناصرها وكذا اشكالها وأهدافها بعدها تطرقنا لمراحل اعداد خطة التنمية السياحية . و في المبحث الثالث قمنا بتعريف مفهوم التخطيط السياحي ثم أعطينا مزاياه و أهدافه و بعد ذلك أوضحنا مميزات التخطيط السياحي الجيد و في الأخير أعطينا الأبعاد الزمنية و كذا المستويات المكانية التخطيط السياحي خلاصة القول أن السياحة هي ظاهرة اجتماعية، واقتصادية و سياسية، تنميتها يقتضي سياسة التوجيه تخطيط العمليات التنموية واستراتيجية الاختيار الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف التنموية.

في الفصل الموالي سنقوم بدراسة سياسة التنمية السياحية التي انتهجتها الجزائر.

# الفصل الثاني

# سياسة التنمية السياحية في الجزائر

**تمهـــيد :**

تفطن النشاط السياحي في الجزائر إلى الموارد السياحية التي تزخر بها البلاد، حيث بدأ في استغلالها منذ إنشاء اللجنة الجزائرية التي "بواسطة الإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة في الجزائر

لتأطير النشاطات السياحية التي بدأت في التوسع تم إنشاء فدرالية للسياحة ينضوي تحتها عشرون نقابة سياحية، و فدرالية خاصة بالفنادق تتلقيان الدعم المالي من الحكومة .

و من أجل تشجيع النشاط السياحي و توسيع طاقات الإيواء تم إنشاء القرض الفندقي مكلف بمنح القروض في المجال السياحي. كما تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي السياحي لغرض تنمية السياحة و الذي واصل نشاطه في الجزائر.

ورثت الجزائر منشآت فندقية و سياحية تقدر طاقة إيوائها ب 5922 سرير منها 2966 ساحلية و 2380 حضرية و 486 صحراوية و 90 مناخية. و كان الشغل الشاغل للسلطات أنداك هو تسيير المنشآت الموروثة، و حماية الموارد السياحية التي تزخر بها البلاد، لذا كانت أولى الخطوات التي قامت بها الدولة هي إطلاق دراسات أولية قصد تقييم المؤهلات السياحية من أجل وضع سياسة مناسبة لتنمية القطاع السياحي.

ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لتنمية هذا القطاع و ما هي النتائج التي توصلت إليها؟

## المبحث الاول :سياسة التنمية السياحية في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث عن التوجهات العامة لسياحة في الجزائر و هيكلة القطاع السياحي و التخطيط السياحي و كيفية اثر عمليات التنمية على اداء القطاع السياحي

### المطلب الأول: التوجهات العامة لسياحة في الجزائر

بإعداد الميثاق السياحي اتسمت ملامح التوجهات السياحية في الجزائر، و التي تمحورت أساسا حول تطوير السياحة الخارجية نضرا لما لها من قدرة على جلب العملة الصعبة " ... لكن السياحة الخارجية هي التي تسمح ببلوغ نتائج مثيرة سواء بزيادة الدخل القومي أو جلب العملات الخارجية..."[50] كما تساهم بصفة فعالة في إدماج الجزائر في الأسواق الدولية، و التعريف بالمقومات الطبيعية و التاريخية و الثقافية التي تزخر بها البلاد.

[50] La charte du tourisme de 1966, archive du ministère du tourisme et de l'artisanat, traduction de l'étudiant.

تعتبر السياحة أيضا عاملا يساهم في إرساء التوازن الإقليمي حيث يمكن عبرها تنمية أقاليم معزولة تتمتع بمؤهلات سياحية كالمناطق الجبلية و الصحراوية و بعض المناطق الساحلية " هو عامل للتنمية الإقليمية ،خاصة و في غالب الأحيان، يسمح بتطوير نشاط اقتصادي و خلق مناصب شغل جديدة في إقليم فقير و محروم اقتصاديا، وكذا يمنع النزوح غير المجدي و الموهم إلى المدن"[51]

حدد الميثاق السياحي المبادئ العامة للسياسة الوطنية لتنمية السياحة التي تتلخص فيما يلي:

- تثمين الموارد الطبيعية؛
- مركزية الاستثمارات السياحية؛
- إرساء التوازن الإقليمي؛
- إعطاء الأولوية للسياحة الخارجية؛

و كانت الأهداف العامة لهذه السياسة تتمثل في:

- توسيع طاقات الإيواء؛
- إنشاء منظومة للتكوين السياحي و الفندقي؛
- خلق مناصب الشغل؛
- جلب العملة الصعبة و زيادة الدخل القومي.

و قد انصبت كل الجهود على إنجاز منشآت سياحية و فندقية موجهة أساسا للاستجابة لمتطلبات السياح الأجانب.

عرفت السياحة تحولا كليا لتعطي الأولوية لتطوير السياحة الداخلية من أجل التكفل باحتياجات المواطنين، خاصة الطبقة الشغيلة التي تحتاج للترويج و التسلية و الترفيه لاسترجاع قواها "الراحة أمر ضروري للعمال الذين يشتغلون باستمرار في الإنتاج و الذين يبدون حاجة إلى العطل، الشيء الذي يخلق للدولة ضرورة تنظيم النشاطات الترفيهية و التوفير للعمال خلال عطلهم نشاطات سليمة و مفيدة لصحتهم"[52]

لم يكرس الميثاق الوطني ضرورة التكفل باحتياجات المواطنين من حيث السياحة فقط، بل حث على التوازن في توزيع المنشآت عبر التراب الوطني و تكييفها حسب خصوصيات المجتمع الجزائري حيث نص على:

" يجب على القطاع السياحي الأخذ بعين الاعتبار و بصفة صارمة متابعة الاستجابة لحاجيات المواطنين من حيث الإيواء السياحي و إنشاء هياكل ملائمة و موزعة على كامل التراب الوطني و قادرة على الاستجابة لمتطلبات العائلة الجزائرية الناجمة عن التطور الذي تعرفه البلاد. و يجب مواصلة و إنهاء البرنامج المهم

[51] La charte du tourisme de 1966, même référence

[52] La charte nationale de 1976, archive du ministère du tourisme et de l'artisanat, traduction de l'étudiant.

الذي هو في طور الإنجاز و العمل على إطلاق عمليات عمومية، وطنية، جهوية أو خاصة التي تسمح بتجهيز جميع مناطق البلاد بمنشآت الإيواء"[53]

حدد الميثاق الوطني المبادئ العامة لسياحة الجديدة التي تتلخص فيما يلي:

- إعطاء الأولوية للسياحة الداخلية؛
- لا مركزية الاستثمارات السياحية؛
- فتح المجال للاستثمار الخاص؛
- إرساء التوازن الإقليمي.

و قد تجلت بوضوح الأهداف العامة لسياحة الجديدة منها ما يلي :

- إنهاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز؛
- جرد و حماية المؤهلات السياحية و إعداد الخريطة السياحية للجزائر؛
- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛
- تدعيم قدرات الدراسة و الإنجاز؛
- ترقية الصناعة التقليدية؛
- ترقية السياسة الوطنية للتنشيط و الترفيه؛
- تطوير و ترقية السياحة الخارجية؛
- تثمين مهنة الفندقة و السياحة؛
- إنشاء مناصب الشغل.

## المطلب الثاني: هيكلة القطاع السياحي

### أولا: الجهاز الإداري

من أجل تأطير العمل الذي تقوم به لترقية القطاع السياحي، قامت الدولة بإنشاء وزارة للسياحة تتكون من مصالح مركزية و ثلاث مندوبيات جهوية.

إلى جانب ديوان الوزير تتشكل المصالح المركزية من[54]:

- المكتب المركزي للدراسات و التخطيط و الإحصائيات: تتلخص مهامه في إنجاز الدراسات و التحقيقات الضرورية لوضع برامج الوزارة، جمع الإحصائيات الخاصة بالنشاطات السياحية، تنظيم و تطوير التكوين، التوثيق و مد مصالح الوزارة بالوثائق الضرورية لإنجاز أعمالها. و قد ساهم هذا المكتب بصورة فعالة في إعداد السياحة التي اعتمدتها الدولة فيما بعد.

[53] La charte nationale de 1976, archive du ministère du tourisme et de l'artisanat, traduction de l'étudiant.

[54] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12المؤرخ في 27 ديسمبر1963

- مديرية الإدارة العامة: تتلخص مهامها في تسيير الموارد البشرية، تحضير و تسيير الميزانية و الوسائل العامة.
- مديرية السياحة: تتلخص مهامها في مراقبة المنشآت السياحية و السهر عل تطبيق القوانين، توجيه النشاطات السياحية و كذا ترقية و تطوير السياحة.

لمسايرة تحولات السياحة شهدت وزارة السياحة عدة عمليات في إعادة التنظيم و التي نسردها كما يلي:

- **عملية إعادة التنظيم في سنة 2014**: تم إعادة تنظيم مديرية السياحة التي أصبحت تدعى مديرية التنمية السياحية و تتلخص مهامها في التنظيم و العلاقات العامة.
- **عملية إعادة التنظيم في سنة 2015**: تم إعادة بعث مديرية السياحة حيث أسند إليها مهام الدراسات التقنية من أجل التكفل بالمشاريع التي يتم برمجتها في المخطط الثلاثي. كما أسند إليها التكوين المهني و ذلك لإعداد الموارد البشرية اللازمة لتسيير المنشآت السياحية التي سيتم إنجازها.

وأسند إليها أيضا التنظيم و العلاقات العامة بينما أعفيت من مهام المراقبة و التفتيش التي أسندت إلى مديرية جديدة و هي مديرية المراقبة و التي كلفت أيضا بالإشراف على المصالح الخارجية للوزارة، كما تم إنشاء مكتب المنظمات الدولية للاهتمام أكثر بالسياحة الدولية.

- **عملية إعادة التنظيم في سنة 2016** : بعد النتائج المخيبة التي تحققت في إطار المخطط الثلاثي، تم إنشاء مديرية التهيئة السياحية في مكان مديرية السياحة و التي كلفت بالدراسات التقنية و المشاريع و كذا التكوين المهني، الشيء الذي انعكس إيجابيا على القطاع حيث تحسنت النتائج في المخططين الرباعيين الأول و الثاني.

كما تم إلحاق التنظيم و الشؤون العامة بمديرية المراقبة التي أصبحت تدعى مديرية التنظيم و المراقبة.

و أنشئ أيضا مكتب العلاقات الخارجية و مكتب النظام العام اللذان ألحقا بالأمانة العامة.

أما على الصعيد المحلي فقد تم إنشاء مديريات للسياحة و الصناعة التقليدية على مستوى تسع ولايات و بعد ذلك عممت على باقي الولايات.

- **عملية إعادة التنظيم في سنة 2017**: بمقتضى هذه العملية تم تنظيم المصالح المركزية لوزارة السياحة في ثلاث مديريات عامة و هي المديرية العامة للوصاية و التنظيم و المراقبة، التي أسند إليها كل ما يتعلق بالشؤون القانونية، المنازعات و متابعة ملفات المنظمات الدولية.

كما أسند إليها ممارسة مهام الوصاية على المؤسسات التابعة للقطاع السياحي و هذا تمهيدا لإعادة هيكلتها.

تم أيضا إنشاء المديرية العامة للتخطيط و التنمية السياحية التي أسند إليها إعداد مشاريع برامج التنمية السياحية في إطار المخططات التنموية و مراقبة تنفيذها، مراقبة تهيئة المناطق المخصصة للنشاطات

السياحية، التكوين السياحي و الفندقي و كذا إعداد المقاييس السياحية و متابعة تطورها. كما تم إنشاء المديرية العامة للإدارة و الوسائل التي أسند إليها تسيير الموارد البشرية و المالية و المادية التابعة للوزارة.

– **عملية إعادة التنظيم في سنة 2018 :** الشيء الجديد في هذه العملية هو إنشاء المفتشية العامة التي وضعت تحت سلطة الوزير و كلفت بإعلامه بالسير العام للإدارة كما أعطيت لها صلاحيات المراقبة و القيام بكل التحقيقات المكلفة بها.

– في سنة 2019 ألحق الجهاز الإداري للقطاع السياحي بوزارة الثقافة يديره نائب وزير مكلف بالسياحة. الشيء الإيجابي فيه أنه تم إنشاء مديرية للترقية السياحية نظرا لما للنشاط من أهمية، مديرية فرعية للحمامات المعدنية لتطوير السياحة الداخلية، و كذا مكتب برامج الإستثمار الخاص تكريسا لسياسة التفتح على القطاع الخاص و تشجيعه على الإستثمار في السياحة.

– اما في اواخر سنة 2019 لم يكن هناك أي تنظيم بسبب وباء كورونا .

**ثانيا: إنشاء المؤسسات الإنتاجية**

من أجل سد الفراغ في ميدان التسيير الناجم للجزائر، تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة، الذي أسندت إليه مهام تسيير الأملاك الشاغرة ذات الطابع السياحي، إنجاز و تسيير منشآت سياحية و فندقية جديدة و الترقية السياحية عبر فروعه في الخارج.

و من أجل ترجمة توجهات الاستراتيجية السياحية المنبثقة عن الميثاق السياحي و كذا تجهيز القطاع بوسائل التسيير و الإنجاز لتنفيذ البرامج المسطرة، قامت بتدعيم هياكل القطاع السياحي حيث تم :

- إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية التي أسند إليها مهام تنظيم الرحلات السياحية
- إعادة تحديد مهام الديوان الوطني الجزائري للسياحة المتمثلة في تنفيذ مشاريع القطاع وترقية السياحة
- إدماج النادي السياحي الجزائري في القطاع السياحي
- إنشاء الشركة الوطنية للمنشآت الحموية (SONATHERME) و أسند إليها تسيير المنشآت الحموية و المناخية.
- إنشاء الشركة الوطنية للفندقة و السياحة (SONATOUR) حيث أسند إليها تسيير المنشآت السياحية و الفندقية، و بعد ذلك تم دمجها مع الوكالة السياحية الجزائرية في مؤسسة واحدة هي(ALTOUR)
- إنشاء مؤسسة الأشغال السياحية من أجل إنجاز مشاريع القطاع السياحي.

**ثالثا: إعادة هيكلة مؤسسات القطاع السياحي:** إن "إنجاز المشاريع المبرمجة في المخططات التنموية أدى إلى زيادة طاقات استيعاب الحظيرة الفندقية، حيث أصبح تسييرها معقد جدا مما أدى إلى تردي نوعية

الخدمات وتسجيل عجز مالي كبير"[55]، و من أجل التحكم أكثر في تسيير الحظيرة الفندقية و تحسين نوعية الخدمات، قامت الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات السياحية حيث تم :

- حل الشركة الوطنية للفندقة و السياحة (ALTOUR)؛
- حل الفروع الخارجية للديوان الجزائري للسياحة؛
- إنشاء الشركة الوطنية للفندقة الحضرية(SNHU) حيث أسند إليها تسيير المنشآت الفندقية الحضرية؛
- إنشاء الديوان الوطني للمؤتمرات و الندوات (ONCC) حيث أسند إليه تسيير المنشآت التي يتم فيها عقد المؤتمرات و الندوات؛
- إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) حيث أسند إليها مهمة إنجاز الدراسات المتعلقة بالقطاع السياحي و متابعة الأشغال للتقليل من التبعية لمكاتب الدراسات الأجنبية.

و من أجل تكريس سياسة اللامركزية، تقريب مراكز القرار من وحدات الإنتاج و كذا خلق هياكل سهلة التحكم فيها، تمت إعادة هيكلة ثانية لمؤسسات القطاع حيث تم حل كل من الشركة الوطنية للفندقة الحضرية(SNHU) الديوان الوطني للمؤتمرات و الندوات (ONCC) الشركة الوطنية للمنشآت الحموية (SONATHERME) لتنشأ ثمانية عشر مؤسسة جهوية و محلية (ولائية).

كما تم:

- وضع مؤسسة الأشغال السياحية تحت وصاية وزارة السكن و التي قامت بإعادة هيكلتها في أربع مؤسسات جهوية؛
- إنشاء المؤسسة الوطنية لتسيير و تطوير الإستثمار السياحي.(ENGDIT)

## المطلب الثالث: التخطيط السياحي:

**أولا: المخططات التنموية:** من أجل دفع عجلة التنمية في البلاد لجأت الدولة إلى وضع مخططات تنموية تتكفل بكامل القطاعات الاقتصادية، و منها القطاع السياحي و هي:

- **المخطط الثلاثي** : وفقا للسياسة السياحية التي تبنتها الدولة كانت أهداف هذا المخطط تطوير السياحة الدولية و ذلك بالتركيز على السياحة الساحلية و الصحراوية ، توسيع قدرات الإيواء و ذلك ببرمجة إنجاز 11690 سرير و إنجاز مؤسسات التكوين في الفندقة و السياحة. لكن في نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز إلا 2736 سرير و مركزين للتكوين في الفندقة بكل من وهران و قسنطينة.

[55] B.HEDDAR, rôle socioéconomique du tourisme, cas de l'Algérie, OPU 1988, p 58

تجدر الإشارة أن فندق "الحماديين" ببجاية الذي خصصت له الدولة غلافا ماليا يقدر ب 23 مليون دينار تم تسجيله أثناء هذا المخطط.

- **المخطط الرباعي الأول:** لقد تواصلت جهود التنمية في إطار هذا البرنامج بنفس المنطق، حيث أولي للسياحة الخارجية أهمية أكبر. فكان الهدف هو إكمال إنجاز البرامج التي لم يتم إنجازها في المخطط الثلاثي و التي قدرت ب 8954 سرير، كما تمت برمجة 14810 سرير جديدة. لكن في نهاية المخطط لم يتم إنجاز إلا 6484 سرير.

تجدر الإشارة أنه عند نهاية هذا المخطط تم إنهاء أشغال فندق الحماديين ببجاية و معهدين للتكوين بكل من تيزي وزو و بوسعادة و ميناء التسلية بسيدي فرج.

- **المخطط الرباعي الثاني:** كان الهدف هو بلوغ طاقة إيواء تقدر ب 50000 سرير في نهاية المخطط و ذلك بإنجاز المشاريع المتبقية من المخططين السابقين التي تقدر ب 17280 سرير و برمجة 17578 سرير جديدة. في هذا المخطط أعطيت أهمية للمنشآت الحضرية خاصة بعد التقسيم الإداري، كما تمت برمجة إنجاز مخيمات صيفية بطاقة إيواء تقدر ب 7500 سرير منها مخيم بولاية بجاية. و خلال هذا المخطط تم إنهاء أشغال المعهد العالي للتكوين بالأوراس.
- **المخطط الخماسي الأول** : جاء المخطط الخماسي الأول وفقا للسياسة السياحية الجديدة التي انبثقت عن الميثاق الوطني و كذا توجيهات الدورة الثالثة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في فيفري 2022، حيث أعطيت أهمية كبيرة للسياحة الداخلية نضرا للطلب المتزايد عليها. و لذلك تم التركيز على إنجاز المحطات الحموية و المخيمات الصيفية، حيث تمت برمجة إنجاز 14000 سرير.

كما تم برمجة:

- إنجاز دراسات مخطط التهيئة السياحية للجنوب و مخطط التهيئة السياحية لشمال البلاد؛
- تهيئة موقعين لاستقبال المنشآت التي ستنجزها الدولة أو متعاملين سياحيين أخرين؛
- إنجاز معهدين للتكوين بكل من الجزائر و وهران و كذا ثلاثة مراكز بكل من الرمشي، الأغواط و بسكرة.

تجدر الإشارة أن خلال هذا المخطط تم برمجة فندق الزيتون على مستوى مدينة بجاية.

- **المخطط الخماسي الثاني** : عكس المخططات السابقة لقد تم اعتماد نظرة بعيدة الأمد، حيث تم تسطير برنامج إلى غاية سنة 2019 و ذلك لاستدراك العجز من حيث قدرات الإيواء، و كانت التوقعات إنجاز منشآت فندقية تتسع ل 116000 سرير، منها 41000 سرير أفاق سنة 1990 و 75000 سرير أفاق سنة 2019، من بينها 600 سرير برمج إنجازها بولاية بجاية.

كما تمت برمجة:

- دراسات عامة لثلاثة مواقع مناخية بكل من ولايات تيارت، المدية، جيجل؛

- دراسات تقنية و إنجاز أشغال ثلاثة مواقع ساحلية في كل من وهران، الشلف و بجاية؛
- دراسات تقنية ل 15 موقع حموي؛
- تنقيب و حماية 15 منبع حموي؛
- دراسات تقنية و إنجاز أشغال ثلاثة مواقع بالجنوب التي سيتم تحديدها بعد نهاية الدراسات العامة التي هي في طور الإنجاز؛
- إنجاز 23 وكالة سياحية و 39 حظيرة للوكالات و 04 حظائر جهوية؛
- إقتناء حافلات و سيارات لنقل السياح وتجديد تجهيزات بعض المؤسسات؛
- عمليات تكوين (تحسين المستوى، تكوين مختص)؛
- إنشاء 28780 منصب شغل.

و قد تم تقييم كلفة إنجاز هذا البرنامج ب 19 مليار دينار، بمعدل 1,58 مليار كل سنة.

**ثانيا: مكانة القطاع السياحي في المخططات التنموية**

رغم الاهتمام الذي أبدته الدولة بالسياحة في الميثاق السياحي لسنة 2022 و الميثاق الوطني ، إلا أن الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع خلال المخططات التنموية التي عرفتها هذه المرحلة تعتبر ضئيلة جدا، حيث لم يخصص للسياحة إلا 7,98 مليار دينار ما لا يمثل إلا 0,51 **%** من الاعتمادات الكلية. الشيء الذي يسمح لنا بالقول أن القطاع السياحي لم يحض بمكانة في مستوى المؤهلات الطبيعية و الثقافية التي تزخر بها البلاد.

**الشكل رقم01: توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات الاقتصادية**

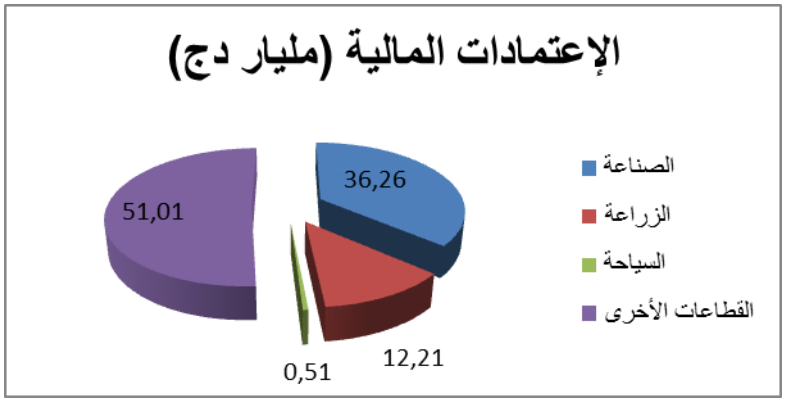


**المصدر :اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

و بالمقارنة مع القطاعات الأخرى( الشكل رقم01)، نستنتج أن القطاع السياحي لم يدرج في القطاعات التي تتمتع بالأولوية، فعلى سبيل المثال كانت حصة السياحة خلال المخطط الثلاثي لا تمثل إلا 2,94 **%** من الإعتمادات المالية الكلية، في حين كانت حصة الصناعة تمثل 53,43 **%** لتقفز إلى 57,30**%** في المخطط الرباعي ثم إلى 61,14 **%** في المخطط الرباعي ، بينما إنخفضت حصة القطاع السياحي في هذين المخططين لتصبح على التوالي 1,78**%** و 1,28 **%**، و هذا يمكن تفسيره بالخيارات الاقتصادية للدولة التي راهنت على الصناعات المصنعة.

**الشكل رقم02: تطور الاعتمادات المالية عبر المخططات التنموية**

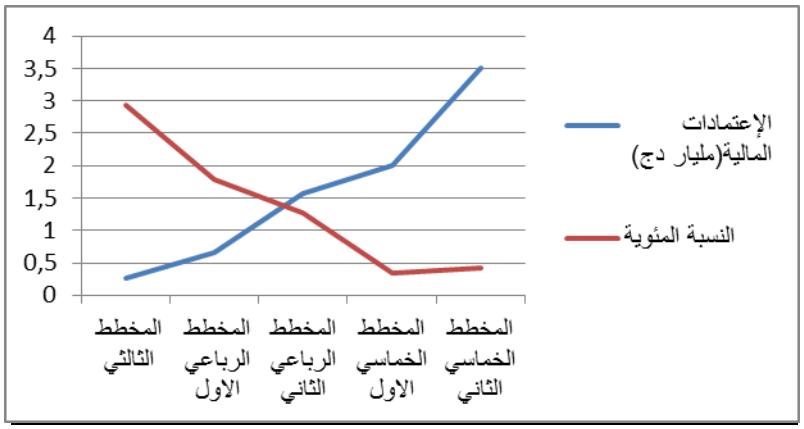


المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

ما يلاحظ أن حجم الأموال المخصصة للاستثمار قد تطور إيجابيا من مخطط لآخر(الشكل رقم02)، حيث ازداد حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع السياحة من 0,27 مليار دينار خلال المخطط الثلاثي ليبلغ 3,50 مليار دينار خلال المخطط الخماسي الثاني، أي أن الغلاف المالي قد تضاعف أكثر من اثني عشر مرة، هذا لا يعكس إهتمام أكثر بالقطاع السياحي لأن نسبة المبالغ المخصصة للسياحة أخذت تتناقص من مخطط إلى أخر، حيث كانت النسبة المئوية 2,94 **% في** المخطط الثلاثي لتبلغ أدنى نسبة لها (0,35 **%** ) خلال المخطط الخماسي الأول، و هذا يدل على أن قطاع السياحة لم يشكل خلال هذه المرحلة أولوية للدولة.

**الجدول رقم01: توزيع الإعتمادات المالية على القطاعات الاقتصادية**

| | المخطط الثلاثي | | المخطط الرباعي | | المخطط الرباعي | | المخطط الخماسي | | المخطط الخماسي | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاعات | الإعتمادات (مليار دج) | (%) | الإعتمادات (مليار دج) | (%) | الإعتمادات (مليار دج) | (%) | الاعتمادات (مليار دج) | (%) | الإعتمادات (مليار دج) | (%) | الإعتمادات (مليار دج) | (%) |
| الصناعة | 4,90 | 53,43 | 20,80 | 57,30 | 74,10 | 61,14 | 211,7 | 37,76 | 252,6 | 30,49 | 564,1 | 36,26 |
| الزراعة | 1,90 | 20,71 | 4,35 | 11,98 | 8,90 | 7,34 | 59,4 | 10,59 | 115,42 | 13,93 | 189,97 | 12,21 |
| السياحة | 0,27 | 2,94 | 0,65 | 1,78 | 1,56 | 1,28 | 2 | 0,35 | 3,50 | 0,42 | 7,98 | 0,51 |
| القطاعات الأخرى | 2,10 | 22,90 | 10,50 | 28,94 | 36,64 | 30,24 | 287,4 | 51,27 | 456,86 | 55,15 | 793,5 | 51,01 |
| المجموع | 9,17 | 100 | 36,30 | 100 | 121,20 | 100 | 560,5 | 100 | 828,38 | 100 | 1555,55 | 100 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية**

**ثالثا : استهلاك الإعتمادات المالية**

إلى جانب ضآلة الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع، فإن نسبة استهلاكها التي تمثل الإستثمارات الفعلية لم تتعدى 55,01% و الذي لا يمثل إلا 4,39 مليار دينار، و هذا يترجم بوضوح نقص التحكم في تنفيذ المشاريع.

**الجدول رقم02 :استهلاك الإعتمادات المالية**

| المخططات التنموية | الإعتمادات المالية المبرمجة (مليار دج) | الإعتمادات المالية المستهلكة (مليار دج) | النسبة المئوية ( %) |
|---|---|---|---|
| **المخطط الثلاثي** | **0,27** | **0,133** | **49,25** |
| **المخطط الرباعي** | **0,65** | **0,46** | **70,76** |
| **المخطط الرباعي** | **1,56** | **0,93** | **59,61** |
| **المخطط الخماسي** | **2,00** | **0,99** | **49,50** |
| **المخطط الخماسي** | **3,50** | **1,88** | **53,71** |
| **المجموع** | **7,98** | **4,39** | **55,01** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

نظرا لنقص الخبرة في تنفيذ المشاريع، كانت نسبة إستهلاك الإعتمادات المالية خلال المخطط الثلاثي ضعيفة إذ لم تبلغ نسبة 50 % ، ثم تحسنت في السبعينيات حيث بلغت أقصى نسبة لها خلال المخطط الرباعي الأول التي تقدر ب 70,76 % ، الفترة التي تزامنت مع إنشاء المؤسسات المتخصصة في إنجاز المشاريع السياحية، لكن إنخفضت هذه النسبة إلى أقل من 50 % خلال المخطط الخماسي الأول لتتحسن قليلا في المخطط الخماسي الثاني حيث بلغت 53,71 % ، يمكن إدراج هذا الإنخفاض في إطار الآثار السلبية لعمليتي إعادة الهيكلة التي عرفتها مؤسسات القطاع السياحي .

**الشكل رقم03: تطور نسبة استهلاك الإعتمادات المالية**

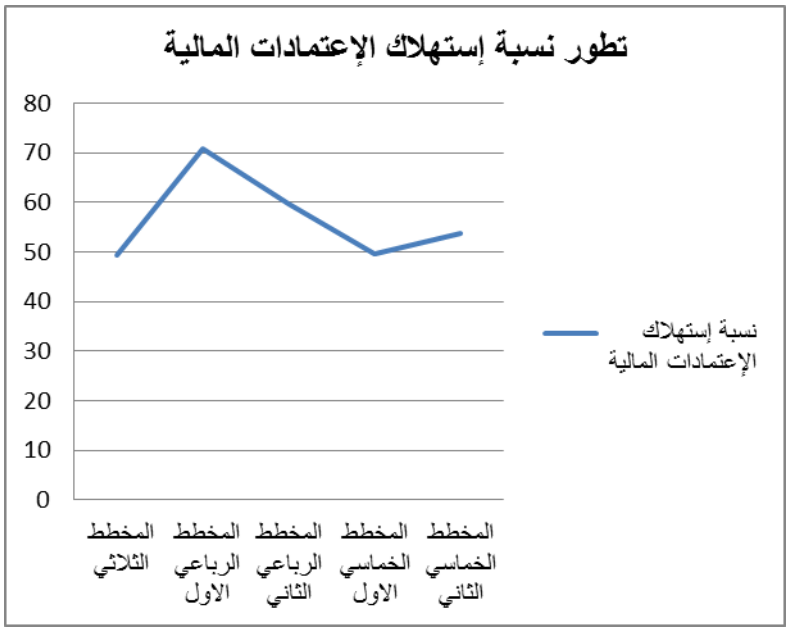


**المصدر : اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

**الشكل رقم 04: تطور الإعتمادات المالية المبرمجة و المستهلكة**

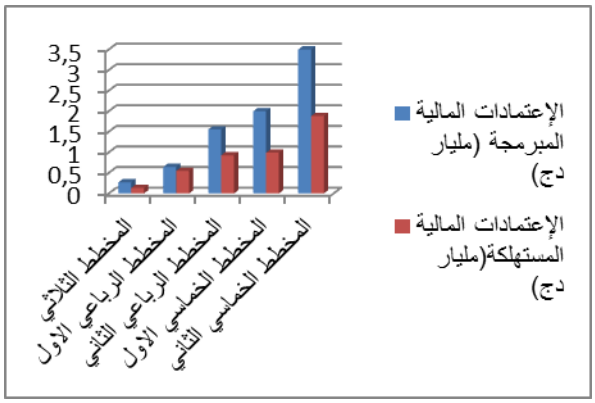


**المصدر : اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.**

**ثالثا : الإنجازات**

نضرا لضعف قدرات الإنجاز فإن الأهداف المسطرة لم يتم بلوغها، فالفجوة بين المشاريع المنجزة و المشاريع المبرمجة كبيرة جدا، بحيث لم تبلغ نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة إلا 33,48 %، ما يفسر العجز الكبير من حيث منشآت الإيواء الذي تعرفه البلاد.

**الجدول رقم03:الإنجازات الفندقية**

| المخططات التنموية | عدد الأسرة المبرمجة | عدد الأسرة المنجزة | النسبة المئوية (% ) |
|---|---|---|---|
| **المخطط الثلاثي** | **11 690** | **2 736** | **23,40** |
| **المخطط الرباعي** | **14 840** | **6 484** | **43,69** |
| **المخطط الرباعي** | **17 578** | **7 586** | **43,15** |
| **الفترة ما بين 2019-2022** | **لم تبرمج بسبب وباء كورونا** | / | / |
| **المخطط الخماسي** | **14 000** | **2 250** | **28,92** |
| **المجموع** | **58 108** | **19 456** | **33,48** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

ما يلاحظ أن نسبة انجاز المشاريع المبرمجة في المخطط الثلاثي كانت ضعيفة نضرا لضعف قدرات الإنجاز، ثم تحسنت لتستقر عند حدود 43 % أثناء المخطط الرباعي و المخطط الرباعي ، الفترة التي تزامنت مع إنشاء مؤسسات القطاع خاصة مؤسسة الأشغال السياحية المتخصصة في إنجاز المشاريع السياحية .

تجدر الإشارة أن:

- المنشآت التي أنجزت خلال المخطط الخماسي الأول تدخل في إطار إنهاء أشغال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز و التي كانت ضمن برامج المخططات السابقة. بينما لم ينجز أي مشروع من المشاريع المبرمجة في إطار المخطط الخماسي الأول و المقدرة ب 14000 سرير نضرا "لإبرام عقود برامج مع مؤسسة الأشغال السياحية التي تعاني من صعوبات مالية، حيث لم تتمكن من تجاوزها رغم إستفادتها من دفع مسبق يقدر ب 59,5 مليون دينار و بعد ذلك ألحقت بوزارة السكن حيث أعيد هيكلتها" [56].

كما تم إنجاز:

- 1800 سرير مخيمات من بين 7500 مكان تخييم التي كانت مبرمجة
- مركب المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج.

---

- [56] L'avenir de l'industrie touristique (propositions pour un projet de développement à long terme) ministère de la culture et du tourisme- mai 1986- Page 17

في غياب حصيلة رسمية للمخطط الخماسي الثاني، يمكن أن نقول أن العمليات التي تم إنجازها هي:

- دراسات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لجنوب البلاد .
- إنهاء مرحلتين من دراسات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للساحل.
- الحصيلة الحموية التي سمحت بالتعرف على 202 منبع حموي عبر الوطن.
- تحديد و تصنيف 174 منطقة توسع سياحي التي تم التصريح بها.

المرجح أن كل المشاريع الفندقية المبرمجة في إطار المخطط الخماسي الثاني لم يتم إنجازها، نضرا للأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد .

و في أخر مرحلة الإقتصاد الموجه بلغت طاقات الإيواء 48332 سرير موزعة كما يلي:

**الجدول رقم04: توزيع المنشآت الفندقية المنجزة**

| طبيعة المنشآت | حضرية | ساحلية | مناخية | معدنية | صحراوية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **طاقة الإيواء (سرير)** | 22 428 | 13 327 | 6 331 | 5 116 | 1 130 | 48332 |
| **النسبة المئوية (%)** | 46,40 | 27,57 | 13,09 | 10,58 | 2,33 | 100 |

Source : Ahmed Tessa, Economie touristique et aménagement du territoire, [57] OPU,Alger1993 p14

من خلال الجدول رقم04، نستطيع القول أن جهود التنمية السياحية قد إنصبت على المدن و المناطق الساحلية، أين تركزت معظم المنشآت الفندقية حيث استحوذت المدن (خاصة الجزائر العاصمة) على46,40 **%**، و المناطق الساحلية على 27,57 **%** من الأسرة، بينما لم يكن نصيب المناطق الداخلية و الصحراوية مجتمعة إلا 12577 سرير أي 26,02 **%** من المنشآت، منها 6 331 سرير بالمناطق الجبلية و 5 116 سرير حول الحمامات المعدنية. ولم يخصص إلا 1130 سرير للمناطق الصحراوية رغم أهمية السياحة الصحراوية في جلب السياح الأجانب و كذا العملة الصعبة، هذا التوزيع لا يعكس بتاتا توجهات السياسة السياحية التي ركزت على ضرورة إرساء التوازن الإقليمي.

**رابعا: التكوين**

يعتبر المورد البشري عنصر أساسي لأية عملية تنموية، و لا يمكن لأية سياسة تنموية أن تنجح دون توفر أيدي عاملة مؤهلة، كانت الجزائر تعتمد على مركز التكوين الكائن ببن عكنون، و أمام محدودية طاقاته لجأت للتكوين في الخارج حيث بلغ عدد المكونين 176 إطار من كل الفئات.

تطبيقا لتوجيهات السياسة السياحية المنبثقة عن الميثاق السياحي، تم إنشاء خمس مؤسسات تكوين و هي:

[57] أبركان فؤاد، السياسات السياحية و التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة 2010 ص91

– المعهد العالي للفندقة و السياحة بالجزائر العاصمة بسعة 150 مقعد مخصص لتكوين الإطارات العليا(المدرسة العليا للسياحة حاليا)

– معهدين تكنولوجيين للفندقة و السياحة بكل من تيزي وزو و بوسعادة بطاقة 320 مقعد لكل واحد منهما.

– مركزين لتكوين الأعوان التنفيذيين في كل من قسنطينة و وهران بطاقة 100 مقعد لكل واحد منهما.

تمكنت هذه المؤسسات من تكوين 238 3 متربص، إلا أن هذا العدد يعتبر غير كافي إذ لا يغطي إلا 35,92 **%** من إحتياجات المنشآت المنجزة خلال نفس الفترة ، لأن حسب معايير المنظمة الدولية للسياحة فإن حاجة هذه المنشآت تقدر ب 013 9 عامل من كل الفئات.

**الجدول رقم05: حصيلة التكوين للفترة 2015-2017**

| الفئات | العدد |
|---|---|
| **إطارات في الفندقة و السياحة** | **50** |
| **تقنيون سامون في الفندقة و السياحة** | **390** |
| **تقنيون في الفندقة و السياحة** | **538** |
| **أعوان مؤهلون في الفندقة** | **1 640** |
| **تحسين المستوى لعمال الفندقة** | **620** |
| **المجموع** | **3 238** |

**المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

تم برمجة توسيع القدرات الوطنية للتكوين في المجال السياحي لتبلغ 2300 مقعد، حيث برمج إنجاز معهدين بكل من الجزائر العاصمة و وهران و ثلاثة مراكز للتكوين بكل من الرمشي، الأغواط و بسكرة، لكن نضرا للأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة لم يفلح القطاع في تجسيدها بل تم غلق مركزي وهران و قسنطينة، و لم يبقى للقطاع إلا ثلاث مؤسسات تكوينية، معهدين لتقنيات الفندقة و السياحة في كل من تيزي وزو و بوسعادة و معهد عالي بالجزائر العاصمة.

رغم تقلص قدرات التكوين إلا أن هذه المؤسسات ساهمت في تكوين 398 3 عون موزعين كما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم06: حصيلة التكوين للفترة2017-2019**

| الفئات | العدد |
|---|---|
| إطارات في الفندقة و السياحة | 238 |
| تقنيون في الفندقة و السياحة | 408 |
| أعوان مؤهلون في الفندقة | 2412 |
| آخرون | 340 |
| المجموع | 3 398 |

**المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

**المطلب الرابع: أثر عمليات التنمية على أداء القطاع السياحي**

يمكن تقييم أثر الفعل التنموي على أداء القطاع السياحي من خلال العناصر التالية:

**أولا: توافد السياح**

يعتبر توافد السياح الأجانب على بلد ما معيار أساسي لتقييم أداء القطاع السياحي و كذا نجاح العمليات التنموية التي تم تنفيذها. بلغ عدد السياح الأجانب الذين استقطبتهم الجزائر خلال الفترة الزمنية 2005-2019 حوالي 360 921 1 سائح بمعدل سنوي يقدر ب 170 240 سائح و لم يبلغ التوافد السنوي طوال هذه الفترة عتبة 000 300 سائح.

**الجدول رقم07: تطور عدد السياح 2005-2019**

| السنوات | غير المقيمين | المقيمين | المقيمين الأجانب | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 235 853 | 377 432 | 141 109 | 734 394 |
| 2007 | 226 025 | 390 685 | 141 743 | 758 453 |
| 2009 | 237 242 | 447 276 | 154 909 | 839 427 |
| 2011 | 250 210 | 575 167 | 153 106 | 978 483 |
| 2013 | 249 006 | 659 148 | 183 418 | 1 091 572 |
| 2015 | 296 516 | 740 569 | 219 529 | 1 256 614 |
| 2017 | 184 795 | 704 686 | 208 159 | 1 097 635 |
| 2019 | 241 713 | 917 848 | 238 703 | 1 398 264 |
| المجموع | 1 921 360 | 4 812 811 | 1 440 676 | 8 174 847 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات**

الجدير بالذكر أن توافد السياح الأجانب خلال نفس الفترة لم يحقق أية قفزة نوعية، فكان تطور عدد السياح الأجانب الوافدين متذبذبا، حيث بلغ أقصى حد له سنة 2009 ب 516 296 سائح، ليتقلص إلى أدنى حد له السنة الموالية ب 795 184 سائح بفارق يقدر ب 111721 سائح.

**الجدول رقم08: تطور عدد السياح لفترة 2012-2019:**

| السنوات | غير المقيمين | المقيمين | المقيمين الأجانب | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 2012 | 290 980 | 1 733 216 | 291 090 | 2 315 250 |
| 2013 | 321 478 | 2 300 173 | 288 675 | 2 910 326 |
| 2014 | 278 301 | 1 600 302 | 256 144 | 2 134 747 |
| 2015 | 285 072 | 1 745 773 | 289 616 | 2 320 461 |
| 2016 | 409 365 | 2 142 641 | 324 811 | 2 876 817 |
| 2017 | 407 353 | 2 814 977 | 306 623 | 3 528 953 |
| 2018 | 347 745 | 1 939 923 | 248 034 | 2 535 702 |
| 2019 | 250 571 | 1 078 833 | 361 57 | 1 363 551 |
| المجموع | 2 590 865 | 15 355 838 | 2 039 104 | 19 985 807 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات**

مقارنة بالفترة السابقة ارتفع عدد السياح الأجانب الذين استقبلتهم الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 2012 و سنة 2019 ب669505 سائح أي ما يمثل 34,84 % ليبلغ 865 590 2 سائح. و إن كان الارتفاع محسوسا إلا أن التذبذب يبقى سمة تطور عدد السياح خلال هذه الفترة، حيث لم يتمكن القطاع السياحي من إحداث أية وثبة جديرة بالذكر و لم يبلغ التوافد السنوي طوال هذه الفترة عتبة النصف مليون سائح، فكان أقصى حد بلغه ب 365 409 سائح، بينما استقبل المغرب 000 900 1 سائح أجنبي و استقبلت تونس000 500 1 سائح أجنبي في نفس السنة.

**الجدول رقم09: توافد السياح الأجانب على دول شمال إفريقيا 2016-2019**

| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| المغرب | 1 600 000 | 1 800 000 | 1 800 000 | 1 900 000 | 7 100 000 |
| تونس | 2 100 000 | 1 400 000 | 1 400 000 | 1 500 000 | 6 400 000 |
| الجزائر | 320 000 | 340 000 | 340 000 | 400 000 | 1 471 000 |
| المجموع | 4 020 000 | 3 470 000 | 3 540 000 | 3 800 000 | 14 971 000 |

**المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

بالمقارنة إذا مع دول شمال إفريقيا نلاحظ أن الفرق كبير في التوافد الأجنبي، ما يقارب خمس مرات عدد السياح الذين توافدوا على الجزائر، ما يقارب أربع مرات عدد السياح الذين توافدوا على الجزائر، رغم أن الإمكانيات السياحية لهذين البلدين لا تضاهي الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر.

**ثانيا: العائدات من العملة الصعبة**

يعتبر جلب العملة الصعبة من الأهداف الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر، لكن مقارنة بما تدر به القطاعات الأخرى كالمحروقات و الزراعة يبقى نصيب القطاع السياحي ضعيف جدا، حيث لم تتمكن عائداته السنوية من بلوغ 200 مليون دولار و لو مرة واحدة .

**الجدول رقم10: إيرادات القطاع السياحي في الجزائر من العملة الصعبة من 2010-2019**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات (مليون دولار أمريكي) | 115 | 152 | 197 | 152 | 135 | 91 | 137 | 101 | 85 | 95 |

**المصدر: وزارة السياحة و الديوان الوطني للإحصائيات**

على غرار توافد السياح على الجزائر، اتسمت العائدات السنوية من العملة الصعبة بالتذبذب أيضا، حيث ارتفعت من 115 مليون دولار أمريكي سنة 2010 لتبلغ أقصى حد لها سنة 2012 ب 197 مليون دولار، ثم أخذت تتناقص إلى أن بلغت 91 مليون دولار سنة 2015 ، و بعد ذلك تزايدت لتتعدى المائة مليون دولار سنتي 2014-2017 لتتقلص إلى أدنى حد لها في السنة الموالية ب 85 مليون دولار، ثم تحسنت قليلا سنة 2016 حيث بلغت 95 مليون دولار.

**الشكل رقم05 : توزيع إيرادات دول شمال إفريقيا من السياحة من 2017 إلى 2019**

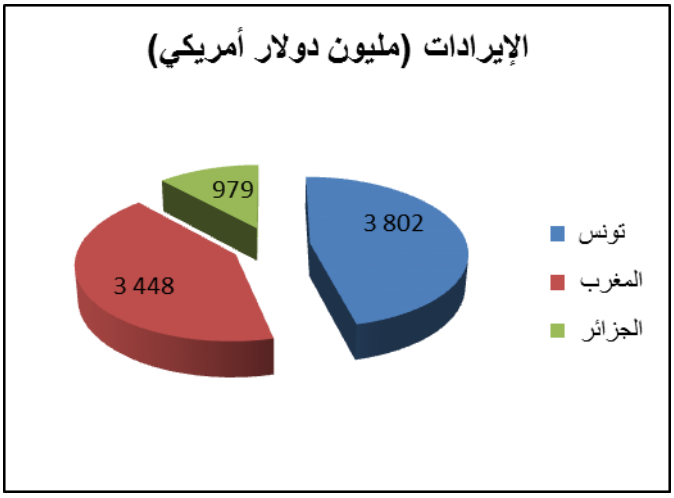

**ثالثا: المساهمة في الناتج الداخلي الخام**

بالنضر إلى حجم الإستثمار في السياحة و كذا توافد السياح الأجانب على الجزائر، فإن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام لا يمكن أن تكون معتبرة، بحيث لم يستطيع القطاع في أحسن أحواله أن يبلغ نسبة مساهمة 0,5 % في الفترة 2017-2019، في حين بلغت المساهمة السنوية المتوسطة 7 % بالنسبة للزراعة، 5,7 % للصناعات الخفيفة و 5,65% للصناعة الثقيلة.

**الجدول رقم11: تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام من 2016 إلى 2019**

| القطاعات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| **الزراعة** | 7,20 | 6,6 | - | - |
| **الصناعات الخفيفة** | 5,40 | 5,80 | 5,80 | 5,80 |
| **الصناعة الثقيلة** | 5,40 | 5,20 | 5,40 | 6,6 |
| **السياحة** | 0,46 | 0,38 | 0,31 | 0,32 |
| **القطاعات الأخرى** | 82,74 | 82,02 | 88,49 | 87,28 |
| **المجموع** | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر: إحصائيات القطاع السياحي**

**رابعا: خلق مناصب الشغل**

يعتبر القطاع السياحي من أحسن القطاعات إنشاءا لمناصب الشغل، فحسب المنظمة العالمية للسياحة، يسمح إنجاز كل سريرين بإنشاء منصب عمل مباشر، و كل منصب عمل مباشر يحدث ثلاثة مناصب غير مباشرة.

**الجدول رقم12: تطور مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2012 إلى 2022**

| السنوات | 2012 | 2015 | 2017 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| **مناصب الشغل المباشرة** | 12 689 | 13 000 | 9 757 | 10 897 |
| **مناصب الشغل غير مباشرة** | 38 067 | 39 000 | 29 271 | 32 691 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

بالنضر إلى ما توفره القطاعات الأخرى كالصناعة و الزراعة من مناصب الشغل، تعتبر مساهمة قطاع السياحة متواضعة جدا، بحيث لم يتمكن القطاع بعد نهاية المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين الأول

و الثاني من توفير إلا 689 12 منصب عمل مباشر، ثم تطور هذا العدد ليبلغ 000 13 منصب عمل سنة2015 ، و بعد استكمال عمليتي إعادة الهيكلة تقلص عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي إلى 9757 سنة 2017، و في أواخر مرحلة الإقتصاد الموجه بلغ عدد مناصب الشغل 897 10 منصب مباشر و 691 32 منصب غير مباشر.

تفطنت **الجزائر للأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للقطاع السياحي، حيث سعت إلى وضع سياسة سياحية من خلال** سن الميثاق السياحي ، الذي اعتمد مبدأ مركزية الإستثمارات السياحية و تطوير السياحة الخارجية، نضرا لما لها من قدرة على جلب العملة الصعبة. كما قامت بهيكلة القطاع السياحي حيث أنشئ جهاز إداري و مؤسسات إقتصادية مكلفة بالتسيير و الإنتاج.

عرفت السياحة تحولا كليا لتعطي الأولوية لتطوير السياحة الداخلية و إعتماد مبدأ لامركزية الإستثمار العمومي و فتح المجال للقطاع الخاص.

نظرا للخيارات الاقتصادية التي راهنت على الصناعات المصنعة، لم يحض القطاع السياحي بمكانة في مستوى المؤهلات الطبيعية و الثقافية التي تزخر بها البلاد، حيث كانت الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع خلال المخططات التنموية التي عرفتها هذه المرحلة ضئيلة جدا. و بسبب نقص التحكم في تنفيذ المشاريع كانت نسبة استهلاكها التي تمثل الإستثمارات الفعلية ضعيفة، و لذلك فإن الأهداف المسطرة لم يتم بلوغها.

كما تميزت هذه المخططات بغياب نضرة بعيدة الأمد، حيث كانت أقصى مدة لها خمس سنوات. إلى جانب ذلك فإن توزيع المنشآت المنجزة لم يراعي توجهات السياحة التي حثت على ضرورة التوازن الإقليمي، بحيث تركزت معظمها بالمدن الكبرى و المناطق الساحلية.

و بالمقابل لم يكن أداء القطاع السياحي في المستوى، حيث لم تستطيع الجزائر من استقطاب إلا نسبة ضعيفة من السياح الوافدين إلى شمال إفريقيا. و لذلك كانت حصتها من العملة الصعبة ضئيلة و مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام ضعيف، كما كانت أيضا مساهمته في إنشاء مناصب الشغل متواضعة جدا.

**تمهيد:**

بعد تفكك القطب الاشتراكي شهدت الدول التي تدور في فلكه تحولا جذريا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بما رافقها من تحرير للأسعار و فتح القطاعات الاقتصادية للاستثمار الخاص.

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر انهيار أسعار البترول و انخفاض عائداتها من العملة الصعبة، و كذا ارتفاع نسبة خدمات الديون الخارجية مما أدى إلى إعادة جدولتها. فانجر عنها خفض لقيمة الدينار و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي.

في ضل هذه الظروف فرضت نفسها فكرة الاعتماد على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، حيث عملت الدولة على تحفيز المستثمرين من خلال سن المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، و كذا قانون الخوصصة لسنة 1995 الذي تضمن فتح القطاع العمومي للمستثمرين الخواص.

على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، عرف القطاع السياحي تحولات كبيرة، حيث اعتمدت الدولة سياسة تنموية أكثر تفتحا، ما هي إذا التوجهات التي اعتمدتها لمواكبة المرحلة الجديدة؟ و ما هي النتائج التي توصلت إليه

## المبحث الثاني: سياسة التنمية السياحية في إطار الاقتصاد الحر

سنتناول في هذا المبحث عن السياحة و التحولات الاقتصادية و استراتيجية التنمية السياحية و الاثار التنموية على اداء القطاع السياحي

### المطلب الأول: السياحة و التحولات الاقتصادية :

تزامنت التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي بما يسمى العشرية السوداء، حيث عرفت البلاد أزمة متعددة الأبعاد أثرت و بصورة كارثية على أداء القطاع السياحي، إذ تخطت مؤشرات السياحة الجزائرية كل الخطوط الحمراء حيث سجل:

- تراجع ملفت للنضر لعدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر منذ بداية التسعينات، إذ لم يزر الجزائر سنة 1996 إلا 491 93 سائح أجنبي بعدما كان العدد يقدر 682 722 سائح سنة 1991.
- تراجع رهيب لعائدات السياحة من العملة الصعبة حيث تهاوت من 105 مليون دولار امريكي سنة 1990 إلى 28 مليون دولار سنة 1997.
- تقلص عدد عمال القطاع السياحي بقرابة 30 % بين سنتي 1990 و 1995 حيث إنخفض من 10897 عامل إلى 7723 عامل.
- تسجيل عجز مالي في ثلاثة عشر مؤسسة سياحية سنة 1993
- مساهمة ضئيلة في الناتج الوطني الخام حيث لم يبلغ مساهمة القطاع السياحي إلا نسبة 1,8% سنة 1999.

- تضرر صورة الجزائر من جراء مخلفات الأزمة الأمنية.

رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها البلاد، لم تبقى الدولة مكتوفة الأيدي حيث تم:

- إعادة بعث وزارة السياحة و الصناعة التقليدية سنة 1992

– و ضع أسس المنظومة القانونية و ذلك بسن القانون 99-01 المؤرخ في 6 يناير 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، حيث يحدد هذا القانون القواعد المتعلقة بالفندقة، والتي لها صلة بحقوق و واجبات الفندقي و الزبون و بناء المؤسسات الفندقية. و يهدف إلى حماية و تحديث و تطوير و ترقية القطاع الفندقي، تحسين نوعية الخدمات الفندقية و كذا وضع أخلاقيات مهنية و إرساء قواعد للنشاط الفندقي[58]. و القانون99-06 المؤرخ في 4 أفريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار، و الذي يهدف إلى تنظيم و ترقية النشاطات و الأسفار السياحية، وضع أخلاقيات مهنية و إرساء قواعد ممارستها، و كذا دعم الاحترافية و تحسين نوعية الخدمات[59].

- توسع قدرات الإيواء ب 275 13 سرير

## المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة أفاق 2022

في بداية السنة الحالية و من أجل إنعاش القطاع السياحي، قامت مصالح وزارة السياحة و الصناعة التقليدية بإعداد خطة عمل تحت عنوان" إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق 2022" و تصبو هذه الخطة إلى "بروز صناعة سياحية حقيقية مبنية على تثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية و الحضارية للبلاد، متمحورة حول أهداف واقعية و كمية و تتوفر على هيئات ووسائل تنظيمية و تمويلية مناسبة و متنوعة المصادر"[60]

عكس الفترات السابقة، اعتمدت الدولة سياسة أكثر تفتحا حيث سعت إلى إشراك كل فاعلي القطاع السياحي في العملية التنموية. و بكون السياحة قطاع أفقي و حساس يتأثر بكل ما يحدث في محيطه فقد عملت على تجنيد جميع الأطراف المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط السياحي.

### 1-أهداف الخطة

و قد حددت الخطة بلوغ الأهداف التالية:

- توسيع طاقات الإيواء السياحي
- ترميم و إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية
- تنويع المنتوج السياحي الجزائري
- تحسين الصورة السياحية للجزائر
- إدماج "المقصد السياحي الجزائري" في الإسواق الدولية

[58]القانون 99-01 المؤرخ في 6 يناير 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة

[59]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل21 ذي الحجة 1419،العدد24، ص12

[60] Élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie –horizon 2010-MTA- p 2

- زيادة تدفق السياح الأجانب على الجزائر و تنويع مصادر العملة الصعبة

وبلغة الأرقام فقد حددت الأهداف كما يلي:

- إنجاز 50.000 سرير جديد
- تجنيد 75 مليار دينار من الإستثمارات الخاصة
- بلوغ توافد 1,2 مليون سائح أجنبي و 000 980 من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج
- إنشاء 25000 منصب شغل مباشر و 000 75 منصب غير مباشر
- تحقيق عائدات من العملة الصعبة تقدر ب 1,6 مليار دولار أمريكي

**2-دور الدولة في تنفيذ الخطة**

عكس المرحلة السابقة أين كانت الدولة اللاعب الوحيد في ميدان التنمية الإقتصادية، فإن مقتضيات مرحلة الإقتصاد الحر يفرض عليها فتح المجال لمتعاملين خواص وطنيين أو أجانب و الإضطلاع بمهام المراقبة، الضبط و دعم النشاطات الإقتصادية.

و حسب معدي إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة أفاق 2022، فإن دور الدولة في تنفيذ هذه الإستراتيجية يقتصر على:

- دعم التنمية السياحية عبر التحكم في تسيير و استغلال العقار السياحي، تمويل التنمية السياحية و خوصصة النشاطات السياحية
- دعم النوعية عبر مواصلة عمليات ضبط و مراقبة النشاطات و المهن السياحية، التكوين و تحسين مستوى الموارد البشرية، تحسين المحيط و تكييف النقل حسب الطلب السياحي.
- الترقية السياحية و إدماج "مقصد الجزائر" في الإسواق الدولية

**03-أليات تنفيذ الخطة**

**الجهاز الإداري:**

من أجل ترجمة أهداف الإستراتيجية المعتمدة على أرض الواقع تم إعادة هيكلة الوزارة سنة 2019، حيث تم فصلها عن الصناعة التقليدية لتصبح وزارة للسياحة.

لكن في سنة 2018 تم إلحاق القطاع بوزارة البيئة و تهيئة الإقليم التي نظمت كالتالي:

- المفتشية العامة
- المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة
- المديرية العامة لتهيئة و جاذبية الإقليم
- المديرية العامة للسياحة
- مديرية التخطيط و الإحصائيات
- مديرية التنظيم و الشؤون القانونية
- مديرية التعاون

- مديرية المعلوماتية و الإتصال

**المنظومة القانونية:**

من أجل تنظيم و مراقبة وكذا ضبط النشاطات السياحية، قامت الدولة بتدعيم المنظومة القانونية بمجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية التالية:

- القانون 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية و كذا تدابير و أدوات تنفيذها و يهدف هذا القانون إلى[61]:
  - إحداث محيط ملائم و محفز من أجل ترقية الإستثمار و تطوير الشراكة في السياحة،
  - إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية،
  - إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع قدرات الإيواء و الاستقبال،
  - تنويع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية،
  - تلبية حاجيات المواطنين و طموحاتهم في مجال السياحة و الإستجمام و التسلية،
  - المساهمة في حماية البيئة و تحسين إطار المعيشة و تثمين القدرات الطبيعية الثقافية و التاريخية،
  - تحسين نوعية الخدمات السياحية،
  - ترقية و تنمية الشغل في الميدان السياحي،
  - التطوير المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية
  - تثمين التراث السياحي الوطني.
- القانون 03-02 المؤرخ في 17 فبراير 2003 يحدد القواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحيين للشواطئ و يهدف هذا القانون إلى حماية و تثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة و الإستجمام و الخدمات المرتبطة بها، توفير شروط تنمية منسجمة و متوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة و الصحة و الأمن و حماية البيئة، تحسين خدمات إقامة المصطافين و كذا تحديد نضام تسلية مدمج و متناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية[62].
- القانون 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 الذي يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، و يحدد هذا القانون مبادئ و قواعد حماية و تهيئة و ترقية و تسيير مناطق التوسع و المواقع السياحية. و يهدف إلى[63]:

- الإستعمال العقلاني و المنسجم للفضاءات و الموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة،

---

[61] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل19 فبراير 2003، العدد 11 ، ص5

[62] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل19 فبراير 2003،العدد 11، ص5

[63] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل19 فبراير 2003،العدد 11، ص15

- إدراج مناطق التوسع و المواقع السياحية و كذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

- حماية المقومات الطبيعية للسياحة، المحافظة على التراث الثقافي و الموارد السياحية من خلال استعمال و استغلال التراث الثقافي و التاريخي و الديني و الفني لاغراض سياحية

- إنشاء عمران مهيأ و منسجم و مناسب مع تنمية النشاطات السياحية و الحفاظ على طابعه المميز و من أجل تسهيل تطبيق هذه القوانين تم سن مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تخص المؤسسات الفندقية و كيفية إستغلالها و تسييرها، قواعد بناء المؤسسات الفندقية ، شروط و كيفيات إنشاء وكالة السياحة و الأسفار و استغلالها، كيفية إعداد مخطط التهيئة السياحية، كيفية الإستعمال و الإستغلال السياحيين للشواطئ

**التهيئة السياحية:**

قصد التحكم في تطور النشاط السياحي و توزيعه بصفة متوازنة على جميع الأقاليم، تكفلت الدولة بإعداد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، و كذا المخططات الولائية للتنمية السياحية و تسهر على تنفيذها على أرض الواقع.

كما يقع على عاتق الدولة الحفاظ على العقار السياحي و تهيئته و كذا التنازل عليه للمستثمرين، لذا قامت بإنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، التي أوكلت إليها مهام إنجاز مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي، حيث قامت هذه الأخيرة بإنجاز مخططات ل 22 منطقة توسع سياحي يتركز أغلبها على السواحل.

**الخوصصة:**

نضرا للوضعية التي كان يعيشها القطاع السياحي في العشرية السوداء، تحولت معظم مؤسسات القطاع إلى عبئ ثقيل على عاتق الخزينة العمومية، حيث سجلت ثلاثة عشر مؤسسة عجزا ماليا سنة 1993، لذا فكرت الدولة في خوصصتها نضرا لما للخوصصة من مزايا و نذكر من بينها:

- إرساء المنافسة و ما ينجم عن ذلك من تحسين مستوى الخدمات و الأسعار و كذا الإبداع
- التفتح على الأسواق الدولية نضرا لما يسمح به من تحويل المعارف في ميادين التسيير و التجارة.
- جلب العملة الصعبة و المساهمة في الحد من العجز في ميزان المدفوعات
- تدعيم خزينة الدولة بعائدات الخوصصة
- الحد من تدعيم المؤسسات العاجزة و تدعيم خزينة الدولة بمزيد من العائدات الجبائية
- تغيير الذهنيات و السلوكات و المواقف
- جلب الإستثمارات و خلق مناصب الشغل

في سنة 1997 قامت مصالح وزارة السياحة و الصناعة التقليدية بإعداد خطة لخوصصة مؤسسات القطاع، و التي تتلخص فيما يلي:

قبل عرض المؤسسات للخوصصة و من أجل التموقع في موضع قوة أثناء عملية التفاوض، يتعين على الدولة عرض مؤسسات قابلة للبيع، لأن المتعاملين الخواص لا يقبلون على مؤسسات مفلسة، لذا يتوجب على الدولة القيام ب:

- تشخيص وضعية المؤسسات قصد تقييمها
- إعادة تأهيل جزئي للمؤسسات

بعد الانتهاء من هاتين الخطوتين يتم عرض المؤسسات على مرحلتين و هي:

- مرحلة جس النبض: يتم فيها عرض عينة من الوحدات الفندقية و ذلك لمعرفة رد فعل المتعاملين و تقدير مواقفهم، في هذه المرحلة يتم البدء في عرض المشاريع في طور الإنجاز، كما يجب أن تكون العينة قليلة و ممثلة لجميع أنواع المنشآت (ساحلية، حضرية، صحراوية، حموية و مناخية).
- مرحلة عرض باقي الوحدات: ويتم فيها تصنيف الوحدات إلى ثلاث فئات أ،ب و ج حيث تمثل "أ" الفئة الحسنة و "ب" الفئة المتوسطة و "ج" الفئة الضعيفة. بالنسبة للفئة "أ" ستعطى الأفضلية للمجموعات المدمجة للدول المرسلة للسواح، كدول أروبا الغربية، أمريكا الشمالية و اليابان، الفئة "ب" ستعرض على مستثمرين أجانب غير مختارين ( مجموعات فندقية وكالات سياحية، بنوك، شركات التأمين) و مستثمرين جزائريين مقيمين بالبلاد أو بالخارج، و أخيرا الفئة "ج" موجهة لمستثمرين غير معينين كما يمكن التنازل عليها لصالح العمال.

**دعم الإستثمار:**

إلى جانب المزايا التي يستفيد منها المستثمرون في كل القطاعات و التي أقرها قانون الإستثمار، يستفيد المستثمرون في قطاع السياحة من المزايا التالية[64]:

- التكفل في إطار صندوق دعم الإستثمار بكل المصاريف المتعلقة بالترقية السياحية و كل المصاريف المتعلقة بدعم إنجاز مشاريع الإستثمار السياحي.
- تخفيض الضريبة عن فوائد الشركات السياحية من 25 % إلى 19 %
- الإعفاء من الضريبة عن فوائد الشركات بالنسبة للمؤسسات السياحية المنشأة، ما عدا وكالات السياحة و الأسفار و الشركات المختلطة.
- تستفيد الإستثمارات السياحية المنجزة بالولايات الشمالية أو الجنوبية من نسبة تخفيض على نسبة الفوائد على القروض البنكية ب 3% و4,5% على التوالي.
- تخفيض الرسم على القيمة المضافة إلى 7% بالنسبة للخدمات المتعلقة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية و الإطعام السياحي المصنف و السفر و كذا كراء سيارات النقل السياحي.
- تطبيق نسبة مخفضة لحقوق التسجيل بالنسبة لعمليات زيادة الرأسمال و إنشاء المؤسسات السياحية

[64] www.andi.dz

- من أجل تشجيع السياحة في الجنوب و الهضاب العليا يستفيد المستثمرون من تخفيض عن قيمة التنازل على الأراضي المخصصة لانجاز المشاريع السياحية بنسب على التوالي 50% و 80%

**1- الإستثمار السياحي الخاص:**

رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل تشجيع الاستثمار، إلا أن إقبال المستثمرين على القطاع السياحي لم يرق إلى المستوى المرجو، حيث لم يتم اعتماد لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2012 إلا 489 مشروع بكلفة إجمالية تقدر ب 445 886 مليون دينار منها ثلاث مشاريع لمستثمرين أجانب.

2- **الإستثمار العمومي:** إرتكزت جهود الدولة على خلق جو ملائم لتطوير النشاطات السياحية و ذلك بالقيام بعمليات مثل التكوين، إعادة تأهيل المنشآت السياحية و كذا تهيئة المواقع السياحية. و لكن الغلاف المالي المخصص للقطاع السياحي لم يكن كافيا لتحقيق النهوض به، حيث لم يستفيد إلا من 3,2 مليار دينار ما لا يمثل إلا 0,1% من الغلاف الكلي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، و هذا يبين أن الدولة لم تعطي الأهمية التي أبدتها للقطاع في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة أفاق 2019.

**الجدول13: البرنامج التكميلي لدعم النمو2018-2022**

| المحاور | القطاعات | الغلاف المالي | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| شروط حياة المواطنين | السكن | 555 | 29,01 |
| | الجامعة | 141 | 7,4 |
| | التربية الوطنية | 200 | 10,5 |
| | التكوين المهني | 58,5 | 3,1 |
| | الصحة العمومية | 85 | 4,5 |
| | مياه الشرب | 127 | 6,7 |
| | الشباب و الرياضة | 60 | 3,1 |
| | الثقافة | 16 | 0,8 |
| | توصيل الغاز و الكهرباء | 65,5 | 3,4 |
| | التضامن الوطني | 95 | 5,0 |
| | تطوير الإذاعة و التلفزيون | 19,1 | 1,0 |
| | المنشأت الدينية | 10 | 0,5 |
| | أعمال التهيئة العمرانية | 26,4 | 1,4 |
| | البرامج البلدية للتنمية | 200 | 10,5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | تنمية مناطق الجنوب | 100 | 5,2 |
| | تنمية مناطق الهضاب العليا | 150 | 7,9 |
| | **المجموع الجزئي** | **1908,5** | **46,0** |
| **تطوير المنشات القاعدية** | النقل | 700 | 16,8 |
| | الأشغال العمومية | 600 | 14,4 |
| | الموارد المائية | 393 | 9,4 |
| | التهيئة العمرانية | 10,15 | 0,2 |
| | **المجموع الجزئي** | **1703,15** | **41,0** |
| **دعم التنمية الإقتصادية** | الفلاحة و التنمية الريفية | **300** | 7,1 |
| | الصناعة | **13,5** | 0,3 |
| | الصيد | **12** | 0,3 |
| | ترقية الإستثمار | **4,5** | 0,1 |
| | **السياحة** | **3,2** | **0,1** |
| | المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية | **4** | 0,1 |
| | **المجموع الجزئي** | **337,2** | **8,1** |
| **عصرنة القطاع العام** | العدالة | **34** | 0,8 |
| | الداخلية | **65** | 1,5 |
| | المالية | **64** | 1,5 |
| | التجارة | **2** | 00 |
| | البريد و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال | **16,3** | 0,4 |
| | القطاعات الأخرى | **22,6** | 0,5 |
| | تطوير تكنولوجيات الإعلام و الإتصال | **50** | 1,2 |
| | **المجموع الجزئي** | **203,9** | **4,9** |
| **المجموع العام** | | **4152,75** | **100** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية**

## المطلب الثالث: الأثار التنموية على أداء القطاع السياحي

### توسيع طاقات الإيواء

**الجدول رقم14 : تطور طاقات الإيواء من 2010إلى 2022**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2014 | 2015 | 2017 | 2019 | 2020 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طاقات الإيواء | 53 812 | 67 087 | 66 523 | 72 567 | 77 473 | 82 034 | 82 808 | 84 869 | 92 377 |
| الزيادة | - | 13 275 | - 564 | 6 044 | 4 906 | 4 561 | 774 | 2 061 | 7 508 |

**المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و الديوان الوطني للإحصائيات**

خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى2022 ازدادت طاقات إيواء الحضيرة الفندقية ب 25290 سرير، إن كان هذا العدد يقارب ضعف ما أنجز في التسعينات إلا أنه يعتبر بعيدا جدا عن هدف إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة أفاق 2019 ، الذي يتمثل في إنجاز 000 50 سرير، حيث لم يتحقق منه إلا 50,58 % فقط.

**التوافد الأجنبي**

نضرا لتحسن الظروف الأمنية و عودة الاستقرار للبلاد عرف توافد السياح على الجزائر تزايدا مستمرا من سنة 2010 إلى سنة 2022 ، حيث بلغ عدد السياح الأجانب الذين زاروا الجزائر سنة 2019 حوالي 654 987 سائح بعدما كان لا يتجاوز 538 175 سائح سنة 2010. رغم النقلة النوعية التي عرفها توافد السياح على الجزائر، إلا أن الهدف المسطر و الذي يتمثل في استقطاب 1,2 مليون سائح أجنبي سنة 2010 لم يتم بلوغه، حيث لم يتحقق منه إلا 54,58 % فقط. بينما بلغ عدد الجزائريين المقيمين في الخارج و الذين زاروا الجزائر سنة 2010 حوالي 509 415 1 زائر، هذا العدد تعدى بكثير الهدف المسطر و الذي يقدر ب 000 980 زائر من الجالية المقيمة بالخارج.

**الجدول رقم15: دخول السياح عبر الحدود الجزائرية من2012 إلى 2022**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاجانب | 175 538 | 196 229 | 251 145 | 304 914 | 368 562 | 441 206 | 478 358 | 511 188 | 556 697 | 655 810 | 654 987 |
| الجزائريين المقيمين بالخارج | 690 446 | 705 187 | 736 915 | 861 373 | 865 157 | 1 001 884 | 1 159 224 | 1 231 896 | 1 215 052 | 1 255 696 | 1 415 509 |
| المجموع | 865 984 | 901 416 | 988 060 | 1 166 287 | 1 233 719 | 1 443 090 | 1 637 582 | 1 743 084 | 1 771 749 | 1 911 506 | 2 070 496 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الناتج الداخلي الخام**

**الجدول رقم16 : توزيع الناتج الداخلي الخام على القطاعات الإقتصادية في الفترة 2012-2019**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 10.1 | 10.6 | 10.2 | 8.2 | 8.0 | 8.0 | 7.0 | 10.0 |
| المحروقات | 35.6 | 38.5 | 40.7 | 47.4 | 48.4 | 46.3 | 47.9 | 33.5 |
| الصناعة | 8.1 | 7.3 | 6.8 | 5.9 | 5.6 | 5.4 | 5.0 | 6.2 |
| البناء و الأشغال العمومية | 9.9 | 9.2 | 8.9 | 8.0 | 8.4 | 9.3 | 9.2 | 11.8 |
| الخدمات | 34.6 | 32.6 | 31.7 | 28.7 | 28.58 | 29.2 | 28.85 | 36.2 |
| السياحة | 1.6 | 1.7 | 1.8 | 1.7 | 1.02 | 1.7 | 2.05 | 2.3 |

**المصدر :وزارة السياحة وOCDE**

رغم تحسن الأوضاع الأمنية و تزايد توافد السياح على الجزائر خلال العشرية الماضية، إلا أن مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج الداخلي الخام بقي ضعيفا جدا، حيث لم يساهم في أوج عطائه إلا ب 2.3% فقط. في حين ساهمت مثلا قطاعات المحروقات، الخدمات، البناء و الأشغال العمومية، الزراعة و الصناعة على التوالي ب**%** 33,5، 36,2 **%**، 11,8 **%** ، 10 **%** و 6,2 **%**

## الاستنتاج :

تميزت السياسة السياحية في الجزائر من الإستقلال إلى بداية تسعينات القرن الماضي بهيمنة الدولة على القطاع السياحي، إذ انفردت بمهام الإنجاز، التسيير، المراقبة و الضبط. ففي الفترة الأولى التي امتدت إلى نهاية السبعينات اعتمدت مبدأ مركزية الإستثمار و وجهت كل الجهود لتطوير السياحة الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة، و خلق مناصب الشغل. لكن شهدت هذه السياسة تحولا كليا في بداية الثمانينات، حيث انتهجت لامركزية الإستثمار و فتح المجال للإستثمار الخاص، فانصبت كل الجهود على تطوير السياحة الداخلية لتلبية الطلب الداخلي على السياحة، الذي ما فتئ يتزايد من سنة إلى أخرى. بالرغم من الإرادة التي أبدتها الدولة في الميثاق السياحي و الميثاق الوطني لتطوير القطاع السياحي، لم تولي السلطات أهمية كبيرة للسياحة، فحجم الأغلفة المالية التي خصصت لها خلال المخططات التنموية التي عرفتها مرحلة الإقتصاد الموجه كانت ضئيلة جدا. إلى جانب ذلك فإن نقص وسائل الإنجاز لم يسمح ببلوغ الأهداف المسطرة. و بالتالي لم تكن الموارد المسخرة كافية لإرساء قطاع سياحي قادر على منافسة جيراننا.

أثناء تسعينات القرن الماضي شهدت الجزائر تحولات إقتصادية و اجتماعية و سياسية عميقة تزامنت بما يسمى بالعشرية السوداء، حيث عاش فيها القطاع السياحي أوضاعا كارثية. في بداية القرن الحالي و من

أجل إنعاش السياحة انتهجت الدولة سياسة أكثر تفتحا، حيث سعت إلى إشراك كل فاعلي القطاع السياحي في العملية التنموية. إذ تم اعتماد إستراتيجية من أجل تنمية مستدامة للسياحة، حددت فيها أهداف واقعية. خلال هذه العشرية عرف أداء القطاع السياحي تحسنا ملحوظا لكن النتائج المحققة لم ترق إلى مستوى تطلعات القائمين على القطاع، و لم يتم بلوغ الأهداف المسطرة إلا جزئيا.

من خلال هذه الدراسة يتضح أن ضآلة الأغلفة المالية المخصصة للقطاع السياحي و الإخفاق في بلوغ الأهداف المسطرة و كذا عدم مراعاة التوازن الإقليمي في توزيع المنشآت، عوامل مشتركة لكافة السياسات السياحية التي انتهجتها الجزائر.

من أجل جعل الجزائر مقصدا سياحيا و رفعه إلى مصف المقاصد الممتازة على المستوى الأورو-متوسطي، تم اعتماد إستراتيجية مستقبلية تمتد إلى أفاق 2025، حددت فيها خمسة ديناميكيات كأدوات لبلوغ الأهداف المسطرة، كما تم برمجة عدد من المشاريع ذات الأولوية لإنجازها في المرحلة الأولى.

إن كان الوقت مبكرا لإعداد حصيلة للعمليات التنموية التي تنفذ في إطار هذه الإستراتيجية، إلا أن التحليل الأولي لقائمة المشاريع ذات الأولوية، قد أظهر أن توزيعها على الأقطاب السياحية المحددة، لم يراعي التوازن الإقليمي بل من شأنه أن يزيد من اختلال التوازن بين الشمال و الجنوب، و بين المناطق الشمالية.

## المبحث الثالث : واقع و أفاق التنمية السياحية

سنتناول في هذا المبحث عن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و نقاط قوة و ضعف السياحة في الجزائر و استراتيجية التنمية السياحية كما سنتناول اليات تنفيذ استراتيجية التنمية السياحية

تميزت العشرية الأولى من هذا القرن باستكمال دراسات المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، الذي تمخضت عنه خطة إستراتيجية طويلة المدى للنهوض بالقطاع السياحي.

### المطلب الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر. مخطط تتبناه الدولة بحيث:

- يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير، المدى المتوسط و المدى الطويل في إطار التنمية المستدامة.
- يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها و شروط تحقيقها.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 هو تركيبة من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم 2025، الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الإجتماعية، الفعالية الإقتصادية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

و بالتالي يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025، فهو الوثيقة التي تعلن من خلالها الدولة لجميع الفاعلين و جميع القطاعات و جميع

المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025. و إنطلاقا من هذا، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الإرتقاء بها لدرجة الإمتياز في المنطقة الأورو-متوسطية[65].

## المطلب الثاني: مؤهلات و نقاط ضعف السياحة الجزائرية

لقد سمحت دراسات المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتنمية السياحية بإنجاز تشخيص شامل للقطاع السياحي، حيث تم التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف للسياحة في الجزائر و التي نسردها كما يلي:

1- **نقاط القوة للسياحة الجزائرية:** حسب معدي المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، تكمن قوة السياحة الجزائرية في المنجم السياحي (المؤهلات السياحية الطبيعية و الثقافية) الذي تزخر به و الذي يتلخص في النقاط التالية:

- قدرات سياحية هامة و متنوعة لكنها غير مستغلة.
- مناخ معتدل و ملائم لمختلف النشاطات السياحية .
- خزان من الينابيع المعدنية المعتبرة ( أكثر من 200) ينبوعا معدنيا تم إحصاؤه
- شبكة هامة من المنشآت القاعدية: المطارات، الموانئ، الطرق السيارة، السكك الحديدية، الميترو، الترامواي، السدود، التحويلات المائية، وحدات تحلية مياه البحر، المحطات الكهربائية، شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- القرب من الأسواق الموفدة للسياح .
- السمعة المرتبطة بالسياحة الصحراوية و خاصة على الصعيد الدولي .

2- **نقاط الضعف:** تتلخص نقاط ضعف القطاع السياحي في الجزائر في النقاط التالية:

- غياب النضرة لمنتجات السياحة الجزائرية
- إيواء و فندقة جد ضعيفة و ذات نوعية رديئة
- نقص التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراف السوق من طرف القائمين على وكالات الأسفار
- نقص في التأهيل و أداء المستخدمين.
- ضعف نوعية المنتجات و خدمات السياحة الجزائرية.
- ضعف تغلغل تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في السياحة.
- وسائل نقل و تواصلية ضعيفة النوعية.

[65] احمد ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب1:تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص4

- بنوك و خدمات مالية غير ملائمة .
- أمن صحي و غذائي غير كاف.
- تسيير و تنظيم غير ملائمين للسياحة العصرية
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر .

## المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية أفاق 2015

على ضوء التشخيص الذي أنجز في المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، تم إعداد إستراتيجية طويلة المدى (أفاق 2015)، تهدف إلى تحويل الجزائر من بلد موفد للسياح إلى بلد مستقبل، و ذلك بإعادة بناء "مقصد الجزائر" و رفعه إلى مصف المقاصد الممتازة على المستوى الأورو-متوسطي، كما تهدف أيضا إلى:

- جعل السياحة أحد محركات النمو الإقتصادي .
- المساهمة في تطوير القطاعات الأخرى نظرا لما للسياحة من مفعول عليها.
- التوفيق بين تنمية السياحة و حماية البيئة.
- تثمين التراث التاريخي و الثقافي و الديني .
- تحسين صورة الجزائر و بصفة مستدامة.

وبلغة الأرقام فإن الأهداف سطرت خلال مرحلة الإنطلاقة (أفاق 2015 ) كما يلي:

- إستقطاب 2,5 مليون سائح
- إنجاز 40 000 سرير بمواصفات عالمية
- بلوغ 91 600 مقعد بيداغوجي بالنسبة لمؤسسات التكوين
- تجنيد 2,5 مليار دولار أمريكي كاستثمارات
- إنشاء 400 000 منصب شغل

## المطلب الرابع: آليات تنفيذ إستراتيجية التنمية السياحية أفاق 2025

من أجل بلوغ الأهداف السالفة الذكر ترتكز هذه الإستراتيجية على خمس أليات سميت ب "الديناميكيات الخمس" و هي:

### 1- الديناميكية الأولى: مخطط "الجزائر الوجهة"

لكي تصل الجزائر إلى المكانة التي رسمها لها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، يجب عليها أولا أن تكون حاضرة في الاسواق الرئيسية الموفدة للسياح و أن تجند جميع الطاقات المتاحة من أجل بناء وجهة سياحية تكون:

- منافسة على المستوى الدولي،

- قادرة على تلبية الإحتياجات الوطنية في التسلية، الراحة و العطل
- منتجة إقتصاديا و اجتماعيا

و لذلك يتم مرافقة هذا المخطط بإستراتيجية ترقية و اتصال قصد تقويم صورة الجزائر، و ذلك بالإعتماد على نقاط قوتها و "تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة، فالهدف هو زيادة شهرة الجزائر و إعطاء صورة شاملة جذابة، تلحق بها ذكريات بعض المناطق أو بعض المنتوجات السياحية خاصة الواعدة منها"[66].

و للمحافظة على هذه المكانة ينبغي أن تتميز وجهة الجزائر بمنتجات أصيلة، منفردة و متنوعة و " حتى يتسنى لها التموقع بشكل دائم بين الوجهات الدولية الأساسية ينبغي تحديد هوية واضحة، تكييف واسع للعرض حسب الطلب الدولي و الوطني و تطوير حملات الإتصال المؤثرة"[67].

و قد حدد مخطط التسويق الأسواق التي ينبغي إستهدافها و هي:

- السوق الداخلية .
- الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج .
- الأسواق التقليدية الموفدة للسياح (فرنسا، إسبانيا، إطاليا و ألمانيا).
- الأسواق الواعدة (بريطانيا، هولندا، النمسا و الدول الإسكندنافية) .
- الأسواق البعيدة و ذات مستقبل ( الصين، اليابان، روسيا، كندا و الولايات المتحدة الأمريكية) .
- دول الخليج .

من أجل ترجمة أهداف مخطط مقصد الجزائر على أرض الواقع سيتم:

❖ إنشاء "دار الجزائر" : وهي مؤسسة تتكفل بترقية السياحة يكون لها فروع على مستوى كل قطب من أقطاب الإمتياز، و تكون ممثلة على مستوى الأسواق الخارجية و تعتبر بوابة للسياحة الجزائرية، و قد حددت مهامها كما يلي:

- نشر و توزيع المعلومة خاصة باستعمال الأنترنت،
- ضمان مهمة علاقة الصحافة و العلاقات العمومية،
- تنظيم ورصد و مراقبة تطور الأسواق السياحية،
- تنظيم مشاركة مستهدفة لمحترفي السياحة الجزائريين في التظاهرات الدولية،
- ضمان تجديد صورة الجزائر بالخارج،
- تكييف العرض حسب الأسواق الدولية،
- الإعتماد على الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج كسفراء للجزائر.

---

[66] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب2:المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمس و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص23.

[67] ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، مرجع سابق، ص23 .

❖ وضع جهاز دائم للملاحظة و الرصد السياحي المسمى الجهاز الدائم للملاحظة و التقييم السياحي، بمثابة أداة إرشاد للسياسة السياحية في الرصد و المتابعة و التقييم، و جهاز ذكاء إقتصادي يكون مجهز ببنك معلومات، نظام إعلام جغرافي، موقع أنتيرنت و شبكة أنترانيت تربط كل الفاعلين (الإدارة المركزية، المديريات الولائية و جميع المؤسسات). و تتمثل مهمته في رصد و تحليل و معرفة تدفقات ارتياد الأسواق و تدفقات الإستثمار و تسيير أشغال المراقبة و متابعة الأوضاع السياحية الوطنية و الدولية.

❖ إنشاء شعار لعلامة "الجزائر" نضرا لما لها من أهمية في التسويق السياحي.

**2- الديناميكية الثانية: الأقطاب السياحية للإمتياز واجهات رمزية لبروز وجهة الجزائر**

حسب معدي المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فإن الأقطاب السياحية للامتياز هي فضاءات توفر مؤهلات سياحية نوعية ذات طبيعة تساعد على توطين منشآت سهلة البلوغ و ذات إشعاع.

فالأقطاب بطبيعتها إطار لتشكيل شبكات من الكفاءات، المعارف و المهن و الموارد (المادية و المالية) تساعد على الإبتكار و خلق القيم، و الإزدهار.

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للإمتياز في فضاء جغرافي معين، مجهز بمنشآت الإيواء و التسلية و النشاطات السياحية، و كذا دارات سياحية متفاعلة في إطار مشروع التنمية الإقليمية. يستجيب لطلب السوق و يتمتع بالإستقلالية الكافية للإشعاع على المستوى الوطني و الدولي.

يتمحور حول موضوع رئيسي (سياحة صحراوية، شاطئية، سياحة علاجية و صحية) من أجل التماسك في تموقعه، و يخوض أيضا في مواضيع شتى لكي لا يكون أحادي الوظيفة.

إن الأقطاب مستدعات أن تصبح واجهات رمزية لبروز وجهة سياحية للإمتياز مستدامة، منافسة، مبتكرة، أصيلة و ذات نوعية.

واعتمادا على ما سبق ذكره تم تحديد سبعة أقطاب سياحية للإمتياز و هي:

1. القطب السياحي للامتياز شمال-شرق ويشمل ولايات عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق اهراس و تبسة.
2. القطب السياحي للامتياز شمال-وسط ويشمل ولايات الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، عين الدفلة، الشلف، المدية، البويرة، بجاية و تيزي وزو.
3. القطب السياحي للامتياز شمال-غرب ويشمل ولايات وهران، مستغانم، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس و غليزان.
4. القطب السياحي للامتياز جنوب-شرق (الواحات) و يتشكل من ثلاث ولايات و هي بسكرة، غرداية و الواد
5. القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب (توات-لغرارة) و يتكون من ولايتي أدرار و بشار.
6. القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(طاسيلي ناجر) و يتكون أساسا من ولاية إليزي

7. القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الهقار) و يتكون أساسا من ولاية تمنراست

**3- الديناميكية الثالثة: مخطط جودة السياحة :**

لا يخفى على أحد أن السياح عند اختيارهم لوجهاتهم، يولون أهمية بالغة لنوعية المنتجات السياحية المعروضة عليهم ، و في هذا السياق تم إعداد مخطط الجودة الذي يهدف إلى:

- تحسين النوعية و تطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة لمحترفي السياحة.
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
- نشر صورة الجزائر و ترقيتها كوجهة نوعية.
- إعتلاء موقع ممتاز ضمن الوجهات السياحية العالمية.

في المرحلة الأولى يستهدف مخطط الجودة أربعة أنواع من الشركاء و هم :

- الفنادق المصنفة أو التي سيعاد تصنيفها و عددها مائتين (200)
- المطاعم الفاخرة
- وكالات السياحة و الأسفار
- الدواوين المحلية للسياحة الرئيسية

و يتم تنفيذ مخطط جودة السياحة باتباع الخطوات التالة:

- الإعلان عن أهداف مسعى مخطط جودة السياحة و تحديد إلتزاماته
- تقييم إلتزامات المحترفين على مستوى الإعلام و الإتصال، الإستقبال المشخص، كفاءة العمال، مراقبة الأماكن، النظافة و الصيانة و تثمين المورد المحلي
- إبرام عقود الرخص "النوعية السياحية" مع المؤسسات التي تنخرط في مسعى الجودة
- تثمين المحترفين بمنحهم شارة عليها "السياحة النوعية الجزائرية" توضع على مدخل مؤسساتهم

و يرتكز مخطط جودة السياحة على:

- مخطط تكوين نوعي و ذلك بتدعيم التأطير بمؤسسات التكوين، ضمان ميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية و إعداد مقاييس الإمتياز للتربية و التكوين السياحي.
- الإبتكار و استعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في التسيير و في التسويق

**4- الديناميكية الرابعة: مخطط الشراكة "العمومية –الخاصة"**

تعتبر السياحة نشاط ذو حساسية كبيرة يتأثر بكل ما يحدث في محيطه، و قصد النهوض بهذا القطاع، ينبغي إشراك كل الفاعلين الناشطين فيه و بصفة فعالة. في هذا الصدد تم اقتراح مخطط شراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، حيث توضح من خلاله دور كل واحد. يتم تجنيد كل الطاقات في إطار منظم، تتضافر فيه الجهود و تنسق فيه الأعمال من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية. إذ تقوم الدولة بتهيئة محيط ملائم لتطوير النشاطات السياحية، كإنجاز المنشآت القاعدية و توفير الخدمات العامة

و الأمن، و كذا صيانة المواقع السياحية و صورة البلاد. و القطاع الخاص يضمن الاستثمار و الاستغلال السياحي و تثمين القدرات السياحية و تسويقها.

فالسياحة قطاع أفقي يعتمد على جميع القطاعات الأخرى، نجاحه مرهونا بمدى التنسيق و التواصل قصد تحقيق ترابط السلسلة السياحية. و في هذا السياق يهدف مخطط الشراكة "العمومية – الخاصة" إلى:

- جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية (السفارات، القنصليات، المطارات، الموانئ، مراكز العبور...الخ)
- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية ( النظافة، المياه، التطهير، الطاقة، المواصلات...الخ)
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية و القرى السياحية للإمتياز
- صيانة الثروة الطبيعية و البيئية
- تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية و السريعة
- تحسين النوعية بالتكوين المستمر (الدائم)

و قد حدد معدوا هذا المخطط مسعى وصل السلسلة السياحية و جعلها منسجمة، و يتلخص هذا المسعى في الخطوات التالية:

- دخول المنافسة بصفوف منضمة
- إيجاد شراكة بين مختلف الفاعلين و العاملين في سلسلة الإنتاج و توزيع المنتجات السياحية ( منظمي الرحلات و الأسفار، أصحاب الفنادق، المطاعم، المنشطين و المرشدين)
- ربط المرقين و المطورين و المستثمرين بالبنكيين و الصيارفة من أجل إعداد مشاريع مربحة و دائمة
- تشجيع إنشاء مجموعات المصالح العمومية ( الناقلين، أصحاب الفنادق، منظمي الرحلات) من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية.

كما تم اقتراح إنشاء إطار للشراكة و التشاور الذي أطلق عليه "مجلس وطني للتنمية السياحية" ، كما ينشأ على مستوى كل ولاية "مجلس ولائي للتنمية السياحية" يكون فضاء للحوار و التفكير و التشاور.

**5-الديناميكية الخامسة: مخطط تمويل السياحة:**

تتميز الإستثمارات السياحية بتكلفتها الكبيرة و كذا طول مدة استرجاع المبالغ المستثمرة. و من أجل مرافقة المستثمرين في القطاع السياحي، يتم وضع مخطط تمويل السياحة، الذي يهدف إلى:

- حماية و مرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة و المتوسطة
- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان
- جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب

- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية
- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية

و يعتبر إنشاء بنك للإستثمار أداة فعالة لبلوغ أهداف مخطط تمويل السياحة، و الذي حددت مهامه باتخاذ الإجراءات التالية:

❖ إجراءات الدعم مع إلزامية الاكتتاب في مخطط جودة السياحة و التي تتخذ على شكل:
- مساهمات الصناديق الخاصة،
- تمويل مكيف لخصائص النشاط السياحي،
- تحفيزات خاصة موجهة للاستثمار في الهضاب العليا و الجنوب
- عمليات التأهيل في إطار صناديق التأهيل التابعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ الإجراءات التحفيزية لبعض الإختصاصات: نشاطات السياحة الصحراوية، النشاطات العلاجية و الصحية و الرفاهية ستشجع عن طريق:
- تكييف شروط القروض الممنوحة في إطار إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية و إنجاز مشاريع جديدة.
- تحفيزات ضريبية عن النشاطات السياحية العلاجية و الصحية و الرفاهية و الحمامات البحرية باعفائها عن الضريبة على القيمة المضافة.
- إنشاء صندوق تعاوني للضمان المالي للكفالات المفروضة على وكالات السياحة و السفر.

❖ إجراءات المساعدة في اتخاذ القرار (المساعدة في تقييم المخاطر): الهدف منها تشجيع الاستثمار بالسماح للمتعامل المبدع بتقليل المخاطر و تحديد شروط تحقيق المشروع، حيث يقوم بنك الإستثمار بالتكفل جزئيا بالدراسات الأولية (الخبرة الأولية، التشخيص، تصميم و تركيب المشروع، دراسة الجدوى).

❖ المساعدة لتمويل عتاد الإستغلال و ذلك لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة، و السماح لها بالتكيف مع السوق.

❖ إنجاز دفتر المستثمر و توزيعه على شبكة المستثمرين و يكون بمثابة دليل يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالسياحة الجزائرية و خاصة ما يتعلق بالإستثمار.

❖ **المشاريع ذات الأولوية أفاق 2015**

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في المرحلة الأولى مشاريع ذات أولوية، تكون بمثابة الإنطلاقة الفعلية لتنفيذ المخطط، تتوزع على الأقطاب السياحية للإمتياز كما هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول رقم 17: توزيع المشاريع ذات الأولوية أفاق 2015**

| الأقطاب السياحية للإمتياز | الفنادق من كل الفئات (سرير) | القرى السياحية للإمتياز(سرير) | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| **شمال وسط** | 9295 | 39849 | 49144 | 58,81 |
| **شمال شرق** | 5965 | 7378 | 13343 | 15,96 |
| **شمال غرب** | 10146 | 6852 | 16998 | 20,34 |
| **جنوب شرق (الواحات)** | 2092 | / | 2092 | 2,50 |
| **جنوب غرب(توات– لقرارة)** | 1513 | 92 | 1605 | 1,92 |
| **الجنوب الكبير(الطاسيلي)** | 150 | / | 150 | 0,17 |
| **الجنوب الكبير (الأهقار)** | 225 | / | 255 | 0,30 |
| **المجموع** | 29386 | 54171 | 83557 | 100 |

**المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**

رغم أن تحقيق التوازن الإقليمي يعتبر من الأهداف الأساسية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إلا أن التوزيع الإقليمي للمشاريع المبرمجة في المرحلة الأولى غير متوازن. إذ يتركز ما يقارب 95 % من المشاريع في شمال البلاد، خاصة في القطب السياحي "شمال وسط" الذي يستحوذ على 58,81 % من المشاريع، في حين لم يبرمج إلا ما يقارب 5 % من المشاريع في الأقطاب السياحية المتواجدة في جنوب البلاد، رغم المؤهلات السياحية الهائلة التي تزخر بها هذه المناطق. هذا التوزيع سيزيد من اختلال التوازن بين الشمال و الجنوب و بين المناطق الشمالية.

من أجل انتشال القطاع السياحي من الأوضاع الكارثية التي عرفها في تسعينات القرن الماضي و النهوض به، اعتمدت الدولة سياسة أكثر تفتحا حيث سعت إلى إشراك كل فاعلي القطاع السياحي في العملية التنموية، ففي مطلع القرن الحالي سطرت خطة عمل تحت عنوان" إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفاق **2010**" حيث سطرت أهداف ينبغي بلوغها عند نهاية العشرية.

يبدو أن الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع الإستثمار السياحي الخاص، و كذا الموارد المالية المسخرة للقطاع في إطار البرامج التنموية، لم تكن كافية للنهوض بالسياحة، حيث لم ترق النتائج المحققة إلى مستوى تطلعات القائمين على القطاع السياحي و لم يتم بلوغ الأهداف المسطرة إلا جزئيا.

رغم تواضع النتائج، شهد أداء القطاع السياحي تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث عرف توسع في طاقات الإيواء، تزايد في توافد السياح الأجانب و العائدات المالية و كذا تحسن في المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

على ضوء التشخيص الذي أنجز في المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، أين تم تحديد نقاط ضعف و نقاط قوة القطاع السياحي، تم إعداد خطة إستراتيجية طويلة المدى (أفاق 2025 ) تهدف إلى تحويل الجزائر من بلد موفد للسياح إلى بلد مستقبل و ذلك بإعادة بناء "مقصد الجزائر" و رفعه إلى مصف المقاصد الممتازة على المستوى الأورو–متوسطي.

تجدر الإشارة إلى أن التوزيع الإقليمي للمشاريع التي اعتبرت ذات أولوية و المبرمجة إنجازها في المرحلة الأولى لم يراعي التوازن الإقليمي، و من شأنه أن يزيد من اختلال التوازن بين الشمال و الجنوب و بين المناطق الشمالية.

# الفصل الثالث

# واقع و افاق التنمية السياحية

# دراسة حالة بومرداس

**المبحث الأول: مقومات و جهود التنمية السياحية في ولاية بومرداس**

سنتناول في هذا المبحث مقومات التنمية السياحية و تاطير التنمية و انجاز منشئات استقبال و كذلك و التكوين و الترقية السياحية و الترقية الصناعية التقليدية

**المطلب الأول: مقومات التنمية السياحية**

أولا: تقديم عام لولاية بومرداس

بومرداس ولاية ساحلية تقع في الشمال المركـــزي للجزائر، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـــ 1456.16 كـم2، مع شريط ساحلي يبلغ طوله قرابة 107 كـم، ممتـد مـن بلدية بودواو البحري غربا إلى بلدية أعفير شرقا. أما حدودها الإداريـة، فمـن الجهـة الشمالية للولاية يحدها البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق ولاية تيزي وزو( منطقة جبلية)، ومن الناحية الغربية ولاية الجزائر العاصمة، أما من الجهة الجنوبيـة الشـرقية ولاية البويرة، ومن الجهة الجنوبية الغربية ولاية البليدة. وتشكل الولاية منطقة عبور بين العاصمة ومنطقة القبائل والجهات الشرقية للوطن، عن طريق وسائل مواصلات متعددة، فهي تبعد عن العاصمة ب 50 كـم، وعن المطار الدولي للجزائر(هواري بومدين) بـ 35 كم. وسميت الولاية بهذا الإسم نسبة للعالم والرجل الصالح "سيدي علي بن محمد بن أحمد البومرداسي"، الذي يعتبر أحد أعيان المدينة، ويعود نسبه إلى الخليفة علي بن أبـــــــي طالب وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما[68].

وقد انبثقـت ولاية بومرداس بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 والمتعلق بالتقسيم الإقليمي للبلاد، الذي قسمها إلى 38 بلدية و11 دائرة[69]، غير أن الأمر 97-14 لسنة 1997 المتعلق بالتنظيم الإقليمي لولاية الجزائر(محافظـة الجزائـر الكبرى آنذاك)، ضم بلديات ودوائر تابعة لولاية بومرداس، لتصبح الولاية تتشكل من 9 دوائر و32 بلدية، موزعة على الشكل التالي[70]:د

[68]- موقع الكتروني: www.interieur.gov.dz .عرض الولايات /ولاية بومرداس .

[69]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 84-09 ،مؤرخ في 04فيفري1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد .

[70]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الامر رقم 97-17 المؤرخ في :24 محرم 1418 موافق ل 31 مايو 1997 ،المتعلق بالتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر .

الجدول 18: التقسيم الاقليمي للبلاد .

| الدوائر | بلدياتها | المساحة كم$^2$ |
|---|---|---|
| بومرداس | بومرداس– قورصو– تيجلابين | 83.53 |
| برج منايل | برج منايل– جنات– لقاطة – زموري | 275.13 |
| بودواو | بودواو– بودواو البحري– بوزقزة قدارة– خروبة–أولاد هداج | 193.51 |
| يسر | يسر – شعبة العامر– سي مصطفى– تيمزريت | 190.31 |
| خميس الخشنة | خميس الخشنة– حمادي– الأربعطاش– أولاد موسي | 189.85 |
| الثنية | الثنية– عمال– بني عمران– سوق الحد | 167.87 |
| بغلية | بغلية– تاورقة – سيدي داود | 151.15 |
| الناصرية | الناصرية– أولاد عيسى | 85.38 |

المصدر : من اعداد الطالبتين .

وتعتبر دائرة برج منايل أكبر دوائر الولاية مساحة، أما أصغرها فهي دائـــرة بـــومرداس عاصمة الولاية ودائرة الناصرية المحاذية لولاية تيزي وزو.

تمتلك ولاية بومرداس خصوصية المناطق الساحلية الأخـرى المطلـة علـى الساحل الجزائري الغني بحقبه التاريخية الطويلة، المتميزة بمرور العديد من الحضـارات الراقية عليها، فيعود تاريخ المنطقة إلى فترة ما قبل التاريخ، كما مرت عليها مراحل تاريخية عديدة منها:

- ✓ المرحلة الفينيقية بين (500 ق.م–146 ق.م)
- ✓ المرحلة الرومانية بين ( 4 م–431م)
- ✓ المرحلة الوندالية( 431م– 534م)
- ✓ المرحلة البزنطنية بين (534م–707م)
- ✓ و في سنة 707م خضعت المنطقة لحكم الدولة الإسلامية، حيث فتحهـا الفـاتح موسى بن نصير .

**ثانيا: المقومات الطبيعية**

**الموقع الجغرافي:** تحتل ولاية بومرداس موقعا استراتيجيا هاما ، إذ تقع في الشمال المركزي للجزائر فيحدها شمالا البحر الابيض المتوسط ، ولاية الجزائر غربا وولاية البلدية من الجنوب الغربي في حين حدودها الشرقية مع ولاية تيزي وزو ، و الجنوبية مع ولاية البويرة.

تملك شريطا ساحليا على امتداد 107 كلم و تتربع على مساحة 1456.16 كلم$^2$ ، يقدر عدد سكانها بـ.940945 ساكن مقسمين على 09 دوائر و 32 بلدية.

انبثقت عن التقسيم الاداري الصادر في 1984/04/03 طبقا للمرسوم رقم 79/84 ،قربها من العاصمة الجزائر و المطار الدولي منحها مكانة مرموقة في جميع الميادين.

**التضاريس:** ان التنوع الطبيعي الذي ميز منطقة بومرداس جاء نتيجة لتنوع تضاريسها المشكلة من :

-منطقة الاراضي المستوية بنسبة 36.5%

-منطقة الهضاب و المرتفعات بنسبة 26.5%

-المنطقة الجبلية بنسبة 26%

**المناخ:** يسود ولاية بومرداس مناخ البحر الابيض المتوسط المتميز بالبرودة و الرطوبة شتاءا ،الحرارة و الجفاف صيفا ،فيما تسجل كمية تساقط الامطار نسبة تتراوح بين 500 الى 1300 ملم سنويا و ذلك في الفترة بين شهري أكتوبر و مارس.

يقدر المعدل الحراري السنوي بـ 18° على خط الشريط الساحلي و 25° بالمناطق الداخلية للولاية.

**الشواطئ:** إن الواجهة البحرية لولاية بومرداس تمتد من بلدية بودواو البحري غربا الى بلدية أعفير شرقا على طول 107 كلم مشكلا من شواطىء كريستالية تصنع لوحة بانورامية تشد كل متذوق للجمال، يتميز بحرها بمد و جزر ضعيف و عمق متوسط أما رمالها الناعمة و حصاها الرقيقة فهي نتاج عوامل التعرية للصخورو تجلبها مياه الوديان على غرار واد يسر وواد سيباو،أكثر الشواطىء تميزا تلك التي تنتهي برؤوس و إمتدادات صخرية داخل الماء مثل شاطئ الصخرة السوداء ،وشاطئ راس جنات .

هذه الشواطئ التي يبلغ عددها 64 منها 47 شاطئ مسموح للسباحة أعطت للولاية صبغتا سياحية ساحلية بامتياز، حيث تستقطب ملايين من المصطافين في كل سنة مما جعلها تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المصطافين بعد ولاية وهران سنة 2018 .

**الجدول رقم19: قائمة الشواطىء المسموحة للسباحة لموسم الاصطياف 2022**

| البلدية | الشاطئ | (الطول)م |
|---|---|---|
| بودواو البحري | مويلحة | 600 م |
| | بوزقزة | 400 م |
| | سيدي الخيثر | 1000 م |
| | المامارين | 400 م |
| | بن عبد الله | 1400 م |
| قورصو | القرصان | 600 م |
| | الربوة الخضراء | 1000 م |
| بومرداس | النورس | 400 م |
| | الصخرة السوداء | 700 م |
| | الدلفين | 600 م |
| | الشاطئ الازرق | 800 م |
| | الياسمين | 700 م |
| | الجوهرة | 600 م |
| | الشاطئ الاصيل | 500 م |
| | حديقة النصر | 500 م |
| | الصخرة المفتتة | 800 م |
| الثنية | الصغيرات | 450 م |
| | واد الليم | 400 م |
| لقاطة | البحرية | 600 م |
| | اليد الذهبية | 600 م |
| زموري | الدزيرة | 700 م |
| | التخييم | 1000 م |
| | الكثبان الرملية | 100 م |

| | | |
|---|---|---|
| | **الرمال الذهبية** | **800 م** |
| | **القبقاب** | **700 م** |
| | **غابة الساحل** | **700 م** |
| | **بن يونس** | **700 م** |
| | **الشويشة** | **1000 م** |
| | **حاج احمد** | **1200 م** |
| **جـــنـــــات** | **السطارة** | **1000 م** |
| | **واد الغراف** | **900 م** |
| | **المساكن السياخية جنات** | **1000 م** |
| | مازر | **900 م** |
| | **الحمادنة** | **1000 م** |
| | **عبد الويرث** | **900 م** |
| | **اولاد بونوة** | **800 م** |
| **سيدي داود** | **الازرق** | **800 م** |
| | **المنظر الجميل** | **1000 م** |
| | **الساحل** | **800 م** |
| | **عين السانية** | **700 م** |
| **دلس** | **صالين الغربي** | **800 م** |
| | **حجرة الزاوش** | **400 م** |
| | **شاطو فور** | **200 م** |
| | **تاقدمت** | **1200 م** |
| اعفيـــر | صالين الشرقي | **900م** |
| **المجمـــــــــــوع** | **47** | **35850 م** |

**الجدول رقم 20 : قائمة الشواطئ الممنوعة للسباحة**

| البلدية | الشاطئ | سبب الغلق |
|---|---|---|
| **بودواو البحري** | ***شاطئ قورارى*** ***شاطئ الكودية*** | انعدام المسلك للشاطئ تواجد ثكنة عسكرية |
| **الثنية** | ***المغارات*** | *شاطئ صخري* |
| **لقاطة** | ***جزء من شاطئ مندورة*** | غير مهيئ |
| **جنات** | ***شاطئ دار منديل*** | المدخل تابع لملكية خاصة |
| **سيدي داود** | ***دار الفرم*** ***اولاد طالب*** | المساحات المخصصة لوضع التجهيزات تابعة لمستثمرة فلاحية المساحات الخصصة لوضع التجهيزات تابعة لملكية خاصة |
| **دلس** | ***شاطئ قنقات*** ***شاطئ سيدي المجني*** ***شاطئ دار الحمام*** ***شاطئ الميناء القديم*** ***شاطئ الميناء*** | شواطئ صخريةغير متوفرة على المداخل |
| **اعفيـــــــر** | ***الشاطئ الروسي*** ***شاطئ واد حسار*** ***شاطئ الزاوية*** ***شاطئ غابة ميزرانة*** ***شاطئ سيدي سليمان*** | شواطئ صخرية غير متوفرة على المداخل |
| **المجمـــــوع** | **147 شاطئ** | |

**المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

يتواجد على مستوى ولاية بومرداس 17 شاطئ ممنوعة للسباحة لأسباب متعددة منها :

- شواطئ صخرية تشكل خطر على امصطافين .
- شواطئ لا تتوفر على مداخل .
- شواطئ متاخمة لاراضي ذات ملكية خاصة مما يحول دون توفير مدخل عمومي للشاطى .

**السدود:**

يتواجد بولاية بومرداس ثلاث سدود رئيسية تكتسي أهمية كبيرة للنشاط السياحي و هي سد قدارة ببلدية خروبة، سد الحميز ببلدية الربعطاش و سد بني عمران ببلدية بني عمران ،يمكن تطوير العديد من النشاطات السياحية على مستواها : السياحة الرياضية ، السياحة الجبلية والاستجمام ، سياحة المغامرات والصيد .

يقصدها السكان المحليون لممارسة هواية صيد الأسماك، الإستجمام و ممارسة السباحة رغم أنها ممنوعة على مستواها. بالاضافة الى سدود ثانوية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 21: السدود المتوفرة بالولاية

| السدود الموجودة | البلدية | قدرة الاستيعاب |
|---|---|---|
| قدارة | خروبة | 142391000 م$^3$ |
| سد الحميز | خميس الخشنة | 15527000 م$^3$ |
| سد بني عمران | بني عمران | 11850000م$^3$ |
| سد شندر | الناصرية | 1380000م$^3$ |
| واد الاربعاء | سيدي داود | 600000م$^3$ |
| واد العمارة | جنات | 600000م$^3$ |

**المصدر : الدليل الاحصائي لولاية بومرداس2022**

**الوديان:** تعتبر الوديان و مصباتها دعائم للتنمية السياحية نضرا لما لها من إمكانيات لتطوير النشاطات السياحية كسياحة الإستجمام، ممارسة الرياضات المائية، الصيد السياحي. يتواجد على مستوى ولاية بومرداس عدة وديان دائمة و أهمها واد سيباو ، واد يسر ،واد الحميز ،

**المنابع الحموية:** تتوفر ولاية بومرداس على امكانيات لتطوير السياحة الحموية حيث يتواجد على ترابها منبع حموي ذو خصائص علاجية مهمة و قد أسفرت التحاليل على ان هذا المنبع صالح لمعالجة العديد من الامراض (انظر الجدول رقم22 )

**جدول رقم22 : خصائص مياه المنبع الحموي ثلاث**

| تعيين المنبع | البلدية | التدفق | درجة الحرارة | الخصائص العلاجية |
|---|---|---|---|---|
| **ثلاث** | **عمال** | **5 ل\ثا** | **30** | **علاج الامراض التنفسية والشعب** |

**الغابات:**تتربع الغابات بولاية بومرداس على مساحة 22951،49 هكتار اهمها غابة الساحل غابة الكحلة،غابة بني خلفون،غابة ميزرانة،غابة بغلية،. وتتكون أنواع الأشجار السائدة بها من الفلين، الصنوبر الحلبي،الأرز و شتى أنواع البلوط.

تكتسي هذه الغابات أهمية بالغة للتنمية السياحية حيث يمكن إستغلالها لتطوير العديد من النشاطات السياحية كالسياحة الترفيهية، التجوال على الأقدام و التجوال على الأحصنة، الصيد السياحي و كذا سياحة المغامرات...الخ.

لكن حسب مصالح محافظة الغابات لولاية بومرداس، لا توجد أية غابة مصنفة كغابة للتسلية كي يتم تهيئتها لاستقبال النشاطات السياحية، و لتجاوز هذا العائق تم اقتراح ثلاث مواقع غابية لتصنيفها كغابات التسلية، هي موزعة في الجدول رقم 23

**الجدول رقم 23: قائمة المواقع المقترحة للتصنيف كغابات التسلية .**

| الموقع | المساحة (هكتار) |
|---|---|
| غابة سيدي سوسن (جزئ من غابة بوعربي ) | 10ها09أر61سا |
| غابة القصر (جزء من غابة بغلة ببرج منايل) | 08ها97ار29سا |
| غابة اولاد سالم (جزئ من غابة خميس الخشنة ) | 08ها93ار23سا |
| المجموع | |

**المصدر: محافظة الغابات لولاية بومرداس2022 .**

**مناطق التوسع السياحي:** يلعب العقار دورا أساسيا في تطوير اي قطاع اقتصادي و يمثل دعامة أساسية للمنشات فبدونه لايمكن انجاز اي منشأة ، يتوفر القطاع السياحي بولاية بومرداس على 13

منطقة توسع سياحي بمساحة اجمالية تقدر بـ4893.3هكتار ، تقع 11 منطقة منها على الشريط الساحلي لحد الان لم يتم استغلال هذا العقار نظرا لعدم تهيئته ، في انتظار انطلاق عملية 3 مناطق خلال 2022 و هي الكرمة ،صالين و تاقدامت .

**الجدول رقم24: مناطق التوسع السياحي لولاية بومرداس**

| منطقة التوسع السياحي | البلدية | المساحة |
|---|---|---|
| بودواو | بودواو البحري<br>قورصو | 419 هـ |
| قورصو | قورصو | 173 هـ |
| قورصو2 | قورصو<br>بومرداس | 226 هـ |
| بومرداس | بومرداس | 194 هـ |
| الكرمة | بومرداس<br>الثنية | 175 هـ |
| زموري غرب | زموري<br>الثنية | 406 هـ |
| زموري شرق | زموري<br>لقاطة | 1862 هـ |
| رأس جنات | جنات | 463 هـ |
| واد سباو | سيدي داود | 520 هـ |
| تاقدمت | دلس | 162,5 هـ |
| صالين. | دلس اعفير | 137,5 هـ |
| الكحلة زيما | الاربعطاش | 140 هـ |
| ثلاث | عمال | 15.30 هـ |
| **المجموع** | | **4893.3هكتار** |

**المصدر :مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس 2022.**

**<u>الثروة الفلاحية:</u>** تعتبر الثروة الفلاحية عنصر أساسي لتطوير القطاع السياحي لأن هذا الأخير من أكبر القطاعات إحتياجا للمنتوجات الفلاحية. تقدر مساحة الأراضي الزراعية بولاية بومرداس ب 98454 هكتار.

و تتمثل أهم المنتوجات الزراعية في ولاية بومرداس في الخضروات،العنب ، التين و الزيتون، الحمضيات، الحبوب، الكروم ‘

**الثروة الحيوانية:** حسب مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس فإن الثروة الحيوانية بالولاية تعتبر قليلة بالمقارنة مع إمكانياتها حيث لا تتوفر الولاية إلا على 32741 رأس من البقر 45980 رأس من الغنم و 6020 رأس من الماعز.

**الثروات الصيدية:** إن ساحل ولاية بومرداس الذي يبلغ 107كم في الطول يوفر للولاية ثروة سمكية متنوعة و قد قدرت الكمية التي يمكن صيدها سنويا ب 5292،377 طن.

**الجدول رقم 25 : حجم الإنتاج الحيواني**

| النوع | الإنتاج (طن) | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| السمك الأبيض | **259.124** | **%5.03** |
| القنبر (السمك الأزرق) | **4841.223** | **%93.97** |
| Crustaces | **40.372** | **%0.78** |
| Mollusques | **109.406** | **%2.12** |
| **المجموع** | 5151.125 | |

**المصدر: الدليل الإحصائي لولاية بومرداس 2022**

يبين الجدول أن الولاية تنتج أنواع عديدة من السمك إلا أن حجم إنتاج السمك الأزرق الذي بلغ **4841.223** طن و الذي يمثل نسبة93.97 **%** من الإنتاج الإجمالي يجعلها إختصاصية في هذا النوع من السمك.

**ثانيا :الموارد البشرية** : يعتبرالمورد البشري العنصر الاساسي في أي عملية تنموية. و دراسة التركيبة البشرية لإقليم ما يمكن من معرفة الحركة الديمغرافية و استقاء مؤشرات التنمية و كذا الحاجيات المختلفة للسكان مما يساعد القائمين على التنمية في تخطيط المشاريع التنموية، ويعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على اداء المورد البشري .

**الحركة الديمغرافية بولاية بومرداس**

حسب تقديرات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بومرداس، بلغ عدد سكان هذه الأخيرة نهاية سنة 2016 حوالي 945 940 نسمة بزيادة تقدر بـ 864 18 نسمة و بكثافة سكانية تقدر بـ 646 نسمة /كلم$^2$.

تعتبر بلديات خميس الخشنة،بودواو ،برج منايل،اولاد موسى و حمادي الاكثر سكانا ب 905 365 نسمة مايمثل 38.88 % من مجموع سكان الولاية. اضافة الى ان بلديات اولاد هداج و بومرداس الاكثر كثافة

بـ 3745 نسمة /كلم2 و 2577 نسمة/كلم2 على التوالي بينما بلدية عمال الاقل كثافة بـ 165 نسمة /كلم2

**توزيع السكان حسب التجمعات السكانية**

**الجدول رقم 26 : توزيع السكان حسب التجمعات السكانية**

| التجمعات السكانية | عدد السكان | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| التجمعات السكانية الرئيسية | 544 323 | % 58 |
| التجمعات السكانية الثانوية | 280 272 | % 30 |
| المناطق المبعثرة | 116350 | % 12 |
| المجموع | 940945 | 100% |

**المصدر: الدليل الإحصائي لولاية بومرداس 2022**

إن معطيات الجدول رقم27 تبين أن توزيع سكان ولاية بومرداس حسب التجمعات السكانية غير متوازن لأن أغلبية سكان الولاية يقطنون في التجمعات السكانية الرئيسية حيث تستقطب هذه الاخيرة 58 % من السكان. بينما الجزء المتبقي فيتوزع على التجمعات السكانية الثانوية التي يتركز فيها 30 % و المناطق المبعثرة التي لا يقطنها إلا 12 %. يمكن تفسير هذا التوزيع بقدرة التجمعات السكانية الرئيسية على جذب السكان إليها نضرا لما توفره من ضروف أحسن للحياة حيث تتركز فيها معظم المرافق الضرورية و الخدمات العامة كما توفر فرص أكثر للسكن و العمل.

**ثالثا: التراث الثقافي و الصناعة التقليدية**

**الاعياد المحلية و التظاهرات الثقافية:** تعتبر الاعياد المحلية و التظاهرات من العوامل التي تساعد على تنمية النشاط السياحي لاسيما السياحة الثقافية و الريفية .يحتفل سكان ولاية بومرداس بعدة أعياد محلية و هي:رأس السنة الامازيغية يناير، عيد الزيتون،عيد التين، عيد العنب،عيد السردين .

**الصناعة التقليدية و الحرف:** هي صناعة و حرف تتوارثها الأجيال عبر العصور، و تعتبر مظهر من مظاهر التعبير عن عبقرية الإنسان و إحدى طرق استعراض المعارف المحلية، كما تعبر أيضا عن حضارة و ثقافة المنطقة و كانت في الماضي القريب أحد أعمدة النشاط الإقتصادي.

ولاية بومرداس مازالت تحافظ على العديد من الصناعات التقليدية منها صناعة الخزف الفني،السيراميك، السلالة،الدوم،الفخار، الحلي التقليدية النفخ على الزجاج.

بلغ عدد المسجلين لدى غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بولاية بومرداس سنة 2018، حوالي 6631 حرفي منهم 4345 في الصناعة التقليدية الخدماتية ما يمثل65.52% من الحرفين،1241 في صناعة

المواد ما يمثل 1871 % من الحرفيين و 1045 في الصناعة التقليدية الفنية ما يمثل 1871 % من الحرفيين[71].

**المطبخ البومرداسي التقليدي:** من أهم الاكلات الشعبية التي تميز المطبخ البومرداسي نجد الكسكسي بالحوت،رشتة بالعصبان كما تأثرت الولاية بالأكلات الشعبية التي تميز المطبخ العاصمي و القبائلي مثل : لحم الحلو،المثوم،شطيطحات، دولمات،بركوكس و غيرها.

**رابعا: المواقع التاريخية:** مازالت بعض المعالم التي تشهد على الزخم التاريخي للمنطقة و دورها في صنع الحضارة قائمة الى يومنا هذا منها ما صنف ومنها ما ينتظر التصنيف ونظرا للأهمية التاريخية تم تصنيف عدد من المواقع كتراث وطني و هي قصبة دلس، الموقع الاثري لزموري ، و الصخرة السوداء مقر تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة.

كما تم تسجيل عدة مواقع في الجرد الاضافي للولاية و هي المدرسة القرانية سيدي عمار بقصبة دلس، الموقع الاثري ذراع زق الطير بقرية طرفة بلدية يسر،المعلم التاريخي المسجد الكبير بقصبة دلس، الموقع الاثري ماركون ببلدية أعفير و ضريح الولي الصالح سيدي محمد الحرفي بقصبة دلس.

**خامسا:المنشات القاعدية،المرافق العمومية و النقل:**

**شبكات المواصلات**

**شبكة الطرقات:** تمتلك ولاية بومرداس شبكة كثيفة من الطرقات تغطي جميع بقاعها تتكون من الطرق الوطنية التي تربطها بالولايات الأخرى، طرق ولائية تربط مختلف المدن و طرق بلدية تعمل على تسهيل التواصل بين مختلف أرجائها.

12 طريق وطني يقدر طولها ب 281.965 كم ، طرق ولائية بطول 383.664 كم و طرق بلدية بطول 1348.5 كم .

**السكة الحديدية:** يبلغ طول خط السكة الحديدة بولاية بومرداس 67.5 كم تربط عاصمة الولاية بالشبكة الوطنية بها 07 محطات و05 مواقف.

**الموانئ:** تتوفر ولاية بومرداس على 03 موانىء مخصصة للصيد البحري و هي دلس ،زموري البحري و جنات الذي يعتبر مناء للصيد البحري والترفيه .

**شبكة المياه الصالحة للشرب:** يبلغ طول شبكة المياه الصالحة للشرب بولاية بومرداس 2645.8 كلم منها 1522 كلم قنوات محورية لتوصيل المياه و 1123.8 كلم تمثل طول شبكة التوزيع.

[71]- احصائيات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية بومرداس 2018 .

بلغت نسبة الربط المتوسطة 96 % لكن هذه النسبة ليست منتظمة على جميع تراب الولاية تتفاوت من بلدية إلى أخرى. المناطق التي لا تتوفر على شبكات التوزيع تتزود بالمياه من السدود الينابيع و الآبار.

كما تتوفر الولاية على محطة لتحلية ماء البحر ببلدية جنات ،تصل قدرة انتاجها اليومية الى 100000 م$^3$ توجه التزويد بلديات الولاية ،والجزئ المتبقي يوجه للجزائر العاصمة .

**شبكة الصرف الصحي:** يبلغ طول الشبكة1740.03 كلم بنسبة ربط متوسطة تقدر ب 86.50 % ما يعني أن الشبكة لا تغطي جميع التجمعات السكنية فالباقي يستعملون الحفر.

**شبكة الكهرباء:** تتوفر بومرداس على محطة إنتاج للكهرباء على مستوى بلدية جنات تلبي كل حاجيات الولاية و تصدر الفائض إلى الولايات المجاورة. حيث بلغت نسبة الربط إلى الشبكة99.5 % و حسب مصالح مديرية الطاقة فإن معظم السكنات التي لم يتم ربطها بشبكة الكهرباء هي سكنات تقع في الأحياء الجديدة أو سكنات منفردة تقع في المناطق النائية.

**شبكة الغاز:**

ان التغطية بالغاز الطبيعي لولاية بومرداس قد عرفت تطورا كبيرا خلال العشرية الاخيرة ، حيث بلغ عدد المنازل المربوطة 130433 وحدة مما يرفع نسبة الربط بالغاز الطبيعي الى 62.65%. هذا التأخر يشكل عائقا للتنمية السياحية لأن هذه المادة تعتبر ضرورية للمنشآت السياحية.

**شبكة الهاتف:**

يعتبر الهاتف من أكثر وسائل الإتصال إستعمالا في عصرنا هذا و قد انتشر بصفة مذهلة بعد اختراع الهاتف النقال. تتوفر الولاية على امكانيات معتبرة للاشتراك في الهاتف بنوعيه.

**شبكة الهاتف الثابت:** تتوفر الولاية في هذا النوع من الهاتف على 134207 خط ، وقد وصل عدد المشتركين 62491 مشترك الى غاية ديسمبر 2017 بنسبة 46.56 % و هذا يعني أن خطوط الهاتف الثابت متوفرة.

**شبكة الهاتف النقال:** تغطي هذه الشبكة كافة تراب الولاية بمتعامليها الثلاث حيث يمكن لكل شخص أن يقتني خط هاتفي بمجرد التقرب من نقاط البيع المنتشرة عبر كل أنحاء الولاية.

**شبكة الأنترنات ADSL:** تعتبر شبكة الانترنات من الوسائل الأكثر أهمية لأنها لا توفر فقط إمكانيات التواصل بل تمكن مستعمليها من الوصول إلى المعلومات في شتى المجالات في أي وقت و في أي مكان. تتوفر ولاية بومرداس على امكانيات هائلة للربط إلى هذه الشبكة و بالتدفق العالي (ADSL) حيث تبلغ طاقة التجهيزات المتوفرة 103168 جهاز و يبلغ عدد المشتركين 44568 مشترك .

كما يمكن الربط إلى الأنترنات باستعمال أجهزة متعاملي الهاتف النقال حيث يمكن لكل شخص أن يقتني جهازا بمجرد التقرب من نقاط البيع المنتشرة عبر كل تراب الولاية.

**المؤسسات البريدية:** يتواجد على تراب الولاية 64 مؤسسة بريدية موزعة عبر 32 بلدية .

**المرافق الصحية**

**المستشفيات:** يضم القطاع الصحي خمسة مؤسسات عمومية استشفائية (EPH) تقع ب بومرداس الثنية ،برج منايل ، دلس و الاربعطاش ،و أربعة مؤسسات عمومية للصحة الجوارية EPSP بكل من بلدية بومرداس خميس الخشنة ،برج منايل و دلس .

**تضم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية ثلاثة مستشفيات هي : 845 سرير**

- **مستشفى برج منايل 262 سرير**
- **مستشفى دلس 166 سرير**
- **مستشفى الثنية 296 سرير**
- **مستشفى بومرداس 32 سرير**
- **ستشفى الاربعطاش 89 سرير**
- **المرافق الثقافية:**
- **دور الثقافة و المراكز الثقافية:** تتوفر ولاية بومرداس على دار للثقافة تقع على مستوى مركز الولاية، تتضم بها التظاهرات الثقافية المهمة حيث تبلغ سعة قاعة العرض بها 500 مكان.

كما يتواجد على مستوى ولاية بومرداس08 مركزا ثقافيا تتوزع على التجمعات السكانية المهمة تتكفل هذه المنشآت بالنشاطات الثقافية كالمسرح، الموسيقى، الرسم، و القراءة، كما تحتضن التظاهرات الثقافية المبرمجة على مستوى الولاية، و تساهم بصورة كبيرة في التنشيط الثقافي، الجانب الذي يكتسي أهمية بالغة للقطاع السياحي،كما تتوفر الولاية على مسرحين ببرج منايل 90 مقعد و بلدية يسر 450 مقعد .

**المرافق الرياضية** : تعتبر نشاطات قطاع الشبيبة والرياضة عامل محرك للتكفل بفئة الشباب المحصورة اعمارهم بين 05 و 35 سنة و المقدر عددهم بولاية بومرداس ( 545334 شاب ) بنسبة 56.79% من مجموع السكان . من اجل التكفل الامثل بهذه الفئة العمرية من السكان وسد العجز في هذا المجال تم تصخير مجهودات جبارة من طرف السلطات الولائية ترجمتها عمليات اعادة تهيئة المؤسسات المتوفرة وتطويرها بما يتماشا و المعايير العالمية ، وكذا برمجة مشاريع جديدة رامية لسد العجز في هذا المجال .

**المؤسسات المتوفرة في هذا القطاع تتمثل في :**

- ✓ 32 ملعب بلدي 16 منها مغطاة بالعشب الاصطناعي.
- ✓ 08 قاعات متعددة الرياضات.
- ✓ 06 قاعات متخصصة ببومرداس،اولاد موسى،برجمنايل،بغلية،سيدي داود وحمادي
- ✓ 73 أرضية متعددة الاستعمالات.
- ✓ 12 مساحة لعب.

- ✓ 02 مسابح نصف اولمبية ببومرداس و يسر.
- ✓ ملعب متعدد الرياضات ببومرداس
- ✓ 06 دور شباب.
- ✓ 12 بيوت الشباب
- ✓ 12 قاعة متعددة الخدمات
- ✓ 10 مركبات رياضية جوارية.
- ✓ 01 مركب للتنس بقورصو

**الــنقل .**

**تتوفر الولاية على العديد من وسائل النقل نلخصها في التالي :**

1. **النقل البري :**

أ-الخطوط الوطنية :الخطوط بين الولايات التي تربط ولاية بومرداس بباقي ولايات الوطن تتميز بالتالي :

- عدد الخطوط المستغلة :72
- عدد المتعاملين :751
- عدد المركبات :
- 1002 عدد المقاعد المتوفرة : 32441

ب- الخطوط المحلية : و هي خطوط مستغلة في حدود الادارية للولاية :

- عدد الخطوط المستغلة :285
- عدد المتعاملين :1727
- عدد المركبات : 2074
- عدد المقاعد المتوفرة : 46937

2. **النقل بالسكك الحديدية :** هذا النوع من النقل مضمون ب 32 تنقل في اليوم مضمونة عن طريق 07 محطات وخمسة مواقف للقطارات .

**3- النقل الجوي :** بالرغم من عدم توفر الولاية على مطار ،يضمن التنقل الجوي للمسافرين من والى الولاية غير انه تجدر الاشارة الى ان المطار الدولي للجزائر هواري بومدين لايبعد عن مقر الولاية سوى ب 20 كم .

**المطلب الثاني: تأطير التنمية السياحية و انجاز منشات الاستقبال**

**أولا : تأطير التنميةالسياحية**

**مديرية السياحة و الصناعة التقليدية:** يسيرها مدير السياحة و الصناعة التقليدية و تتشكل من ثلاث مصالح و هي مصلحة الإدارة و الوسائل، مصلحة السياحة و مصلحة الصناعة التقليدية.

حسب المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية و يحدد مهامها و تنظيمها، تكلف بالمهام التالية:

- **في مجال السياحة**
- **في مجال الصناعة التقليدية**

**ثانيا: انجاز منشات الاستقبال:**

تعتبر الحظيرة الفندقية حجر الزاوية في التنمية السياحية، فلا يمكن الخوض في موضوع السياحة دون التفكير فيها. تتوفر ولاية بومرداس على حظيرة فندقية تتكون من 19 مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب كلية تقدر ب 2416سرير، كلها تابعة للقطاع الخاص بطاقة إجمالية و لا يمتلك القطاع العام أي مؤسسة على مستوى الولاية هذا يعكس بوضوح الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في إنجاز المؤسسات الفندقية.

**توزيع المؤسسات الفندقية حسب طبيعة المؤسسة**

**الجدول رقم 27: توزيع المؤسسات الفندقية حسب طبيعة المؤسسة**

| الطبيعة | العدد | طاقة الإيواء (سرير) | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الفنادق | 16 | 1416 | % 58،60 |
| قرى العطل | 01 | 900 | %37،25 |
| نزل الطريق | 02 | 90 | % 3،72 |
| المجموع | 19 | 2416 | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

من الجدول رقم 10نلاحظ أن المؤسسات الفندقية هي الغالبة في ولاية بومرداس هي الفنادق التي يبلغ عددها 16 فندق بطاقة إستيعاب تقدر ب 1416سرير ما يمثل 58 % من طاقة إستيعاب الحظيرة الفندقية

**تصنيف الحظيرة الفندقية حسب الصبغة**

**الجدول رقم 28 : تصنيف الحظيرة الفندقية حسب الصبغة**

| الصبغة | عدد المؤسسات الفندقية | طاقة الإيواء | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| شاطئي | 04 | 1062 | %43،95 |
| حضري | 15 | 1354 | %56،04 |
| المجموع | 19 | 2416 | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

إن معطيات الجدول رقم 28 تبين أن أكثرية المؤسسات الفندقية ذات صبغة حضرية حيث يبلغ عددها15 مؤسسة تتسع ل 1354 سرير ما يعادل 56 % من سعة الحظيرة الفندقية

**تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب :**

إن أغلبية المؤسسات الفندقية بولاية بجاية غير مصنفة، حيث يبلغ عددها 45 مؤسسة بسعة تقدر ب 2441 سرير مايمثل 59,50 % من طاقة إيواء الحظيرة الفندقية. و لا يتواجد إلا 28 مؤسسة فندقية مصنفة بطاقة إستيعاب تقدر ب 1879 سرير ما يعادل 40,50 % من طاقة إيواء الحظيرة الفندقية. إن عزوف المتعاملين عن تصنيف مؤسساتهم يرجع أولا لوجود الكثير منها لا تستجيب لمعايير التصنيف، و ثانيا لعدم وجود حوافز تدفعهم للتصنيف.

**الجدول رقم 29 : توزيع الفنادق المصنفة حسب درجة التصنيف**

| درجة التصنيف | عدد المؤسسات الفندقية | طاقة الإيواء | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| دون نجمة | 06 | 499 | %40،14 |
| نجمة واحدة | 06 | 534 | %42،96 |
| نجمتين | 01 | 48 | %3،86 |
| ثلاثة نجوم | 02 | 162 | %13،03 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **أربع نجوم** | **00** | **00** | **00** |
| **خمس نجوم** | **00** | **00** | **00** |
| **المجموع** | **15 سرير** | **1243 سرير** | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية**

ما يلاحظ من الجدول رقم29 أن ولاية بجاية تتوفر على مؤسستين فندقيتين مصنفتين في 03نجوم، حيث بطاقة إستيعاب تقدر ب 162 سرير ما لا يمثل إلا 13،03 % الطاقة الإجمالية للمؤسسات الفندقية المصنفة .

**المخيمات الصيفية**

يتواجد على مستوى الولاية 12مخيم مستغل خلال موسم الاصطياف 2019، بطاقة إيواء كلية تقدر ب 6543 سرير ويترقب دخول 03 مخيمات اخرى الاستغلال خلال موسم الاصطياف 2022 ليصل طاقة الايواء الى 7303سرير

**الإقامة عند الساكن**

يعتبر هذا النمط من الأنماط الأكثر تفضيلا من العائلة الجزائرية، حيث تقوم باستئجار مساكن عند الخواص في فصل الصيف لقضاء العطل. و قد شهد هذا النوع عدم رواج في ولاية بومرداس، لكن نضرا لصعوبة حصر هذه الظاهرة لا توجد معطيات دقيقة عليها ،و بغية حصر هذه الظاهرة و تقييم مفعولها و كذا إعطائها طابع قانوني قامت وزارة السياحة بسن قرار وزاري لتنظيم هذا النشاط لكن إقبال ملاك المنازل كان محتشما.

**المطاعم السياحية**

رغم تواجد الألاف من المطاعم على مستوى ولاية بومرداس، إلا أن عدد المطاعم السياحية المصنفة منعدم ، فإن مالكي المطاعم لا يقبلون على تصنيف مؤسساتهم لنفس الأسباب السالفة الذكر.

**الحمامات المعدنية:** تتوفر ولاية بومرداس منبع حموي ذات خصائص علاجية مهمة. و قد أسفرت التحاليل على أن مياه هذه المنابع صالحة لمعالجة العديد من الأمراض منها الرضوض المفصلية، الأمراض التنفسية، الأمراض المعوية، تجدر الإشارة أن هذا المنبع صنف كمطقة توسع سياحي و لم يستفد من دراسة مخطط تهيئة.

**المطلب الثالث : التكوين و الترقية السياحية**

**أولا: التكوين**

يعتبر التكوين حجر الزاوية في كل عملية تنموية، و لا يمكن لأية سياسة تنموية أن تنجح دون موارد بشرية ماهرة و مدربة، يتواجد بولاية بومرداس منشآت للتكوين على كل المستويات و هي:

- **التعليم العالي:** تعتبر بومرداس من أهم و اقدم الأقطاب الجامعية في البلاد حيث تتوفر على جامعة أمحمد بوقرة و التي بدورها تضم خمسة كليات ومعهد :
- كلية العلوم .
- كلية علوم المهندس
- كلية الكيمياء والمحروقات
- كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية ،و علوم التسيير .
- معهد الهندسة الكهربائية و الالكترونيك

بلغ عدد الطلبة فيها 409 21 طالب خلال السنة الجامعية 2018/2017 موزعين على 06 كليات

تشارك الجامعة في تنمية النشاطات السياحية و خاصة سياحة المؤتمرات و ذلك بتنظيم عدة ملتقيات وطنية و دولية و كذا منتديات، ندوات و محاضرات في شتى العلوم.

يمكن لها أن تساهم في تطوير السياحة عبر البحث العلمي و تكوين الإطارات، خاصة مع فتح تخصص ماستر تسويق سياحي و فندقي .

التكوين المهني : يضم قطاع التكوين المهني لولاية بومرداس :

- ✓ 19 مراكز للتكوين المهني بطاقة استيعاب تقدر ب: 5300 مقعد .
- ✓ 06 ملحقات بطاقة استيعاب تقدر ب: 720مقعد .
- ✓ 02 معهدين للتكوين المهني أحدهما متخصص في السياحة والفندقة بقدرة استيعاب تقدر ب: 750 مقعد

اضافة الى المعهد المتخصصة في الفندقة و السياحة، هناك بعض المراكز فتحت على مستواها أقسام للتكوين في الإختصاصات المتعلقة بالفندقة و السياحة .

**. ثانيا: الترقية السياحية**

**1- نشاطات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية**

من المعروف أن مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس هي هيئة إدارية تمارس ما يعرف بالتواصل المؤسساتي، مهمتها ليس إعداد منتجات سياحية و الترويج لها لتسويقها و إنما تتلخص في ترقية المقصد السياحي الذي يدخل في مجال صلاحياتها و الترويج للمواقع السياحية التي تزخر بها الولاية.

في غياب استراتيجية واضحة لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية يقتصر عملها الترقوي على النشاطات التالية:

- المشاركة في مختلف التظاهرات السياحية الوطنية كالصالون الدولي للسياحة و الأسفار بالجزائر العاصمة و ذلك للتعريف بالمقومات السياحية التي تزخر بها الولاية.

- المشاركة في التظاهرات السياحية الجهوية كعيد السردين بجيجل، مهرجان السياحة الجبلية بالبويرة .
- تقوم أيضا بإحياء اليوم العالمي للسياحة في 27 سبتمبر من كل سنة و اليم الوطني للسياحة في 25 جوان من كل سنة.
- تشارك أيضا في إحياء بعض المناسبات كعيد أول ايام الربيع، اليوم العالمي للساحل في 25 سبتمبر من كل سنة و اليوم العالمي للجبل الذي يصادف 11 ديسمبر من كل سنة.

- كما تقوم بإعداد و نشر دعائم سياحية من منشورات و مطويات للترويج للمقصد السياحي "بومرداس" و نذكر من بينها الدليل السياحي " و قرص مضغوط ، إنجاز و طبع خريطة سياحية لولاية بومرداس، في عصر التكنولوجيات الجديدة في الإعلام و الإتصال تم تحيين موقع الواب وفتح موقعين للتواصل الاجتماعي فيسبوك و موقع خاص بموسم الاصطياف 2022.

**02-نشاط وكالات السياحة و الاسفار**

تتواجد بولاية بومرداس 39وكالة للسياحة و الاسفار تسهر على تنظيم رحلات داخل و خارج الوطن. إن المهام الاساسية لوكالات السياحة و الاسفار تكمن في الترقية السياحية و الترويج للمنتجات السياحية، فإنها تلعب دور همزة وصل بين المنتج و المستهلك، لكن بالنظر إلى النشاطات التي تقوم بها وكالات السياحة و الأسفار المتواجدة في ولاية بومرداس نستطيع أن نقول أنها على هامش النشاط السياحي. إذ تتلخص نشاطاتها الاساسية في بيع تذاكر السفر، تنظيم العمرة و القيام بإجراءات طلب التأشيرات لدى القنصليات الاجنبية المعتمدة في الجزائر. إلى جانب هذه الخدمات تقوم بعض الوكالات بعرض خدمات إضافية كحجز الفنادق، الإرشاد السياحي، التامين عل السفر و تنظيم الرحلات.

أثناء زياراتنا الميدانية إلى بعض مقرات الوكالات لاحظنا أنها تروج لمنتجات أجنبية كالرحلات إلى تونس، المغرب، تركيا و دبي، و لكن لم نلاحظ أي منتج سياحي محلي معروض للبيع.
و استنتجنا من خلال حديثنا إلى وكلاء السياحة و الأسفار أن هذه الوكالات ليست منظمة في شبكات كما هو معمول به في الدول السياحية الكبرى و عملها يفتقد إلى التنسيق. كما لم نجد أثناء بحثنا على شبكة الانترنات أي موقع لهذه الوكالات على هذه الشبكة، في حين أن الانترنات في الدول المتقدمة يعد وسيلة أساسية للترويج و التسويق السياحي.

**3- نشاطات الحركة الجمعوية**

تتواجد على مستوى ولاية بومرداس ستة جمعيات تنشط في ميدان السياحة

**المطلب الرابع: ترقية الصناعة التقليدية**

تعتبر الصناعة التقليدية نشاط يكمل النشاطات السياحية ،حيث يوفر منتجات تدخل في تصميم المنتجات السياحية بغية دعم و ترقية هذه النشاطات استفاد16 (ستة عشر) من حرفي الولاية خلال سنة 2022

من اعانات في اطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية قدرة قيمتها ب 6000000.00 دج .

**المبحث الثاني: مؤشرات النشاط السياحي**

سنتناول في هدا المبحث عن التوافد على الحضيرة الفندقية و التوافد على مستوى الشواطئ كما نتحدث عن الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للنشاط السياحي

لذا يمكن تقييم النشاط السياحي عبر الموشرات التالية:

**المطلب الأول: التوافد على الحظيرة الفندقية**

يعتبر توافد السياح على منطقة ما من المؤشرات الأساسية التي يمكن عبرها تقييم النشاط السياحي في هذه المنطقة.

**الجدول رقم 30 : تطور التوافد على الحظيرة الفندقية من 2010 إلى 2018**

| التوافد | الجزائريين | | الأجانب | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | وصول | ليالي | وصول | ليالي | وصول | ليالي |
| 2013 | 92325 | 103474 | 67306 | 67306 | 159631 | 170780 |
| 2014 | 55171 | 62801 | 6838 | 6838 | 62029 | 69639 |
| 2015 | 67150 | 75805 | 5650 | 5650 | 72800 | 81455 |
| 2016 | 55191 | 62801 | 2244 | 7334 | 57435 | 70135 |
| 2017 | 56172 | 61823 | 4343 | 7920 | 60515 | 69743 |
| 2018 | 9442 | 11395 | 83745 | 98969 | 93187 | 110364 |
| 2019-2021 | وباء كورونا | | وباء كورونا | | وباء كورونا | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

إن تحليل معطيات الجدول رقم 30سمح لنا بالتوصل إلى ثلاث نتائج و هي:

- **طغيان السياحة الداخلية:** الأغلبية الساحقة من المتوافدين إلى الحظيرة الفندقية خلال العشرية الماضية هم جزائريون و لا يمثل الأجانب إلا نسبة قليلة، هذا يترجم بصورة واضحة أن شكل السياحة الذي يطغى في ولاية بومرداس هي السياحة الداخلية.

**الجدول رقم 31 :توافد الجزائريين و الاجانب من سنة 2010 إلى 2018**

**قصر مدة الإقامة:** مدة الإقامة في الحظيرة البندقية قصيرة جدا لا يصل معدلها يومين في أقصى حد لها، أي أن السياح الذين يقصدونها يقومون بزيارات عابرة و لا يمكثون فيها كثيرا. هذا يعني أن العائلة الجزائرية لا تقصد المؤسسات الفندقية لقضاء عطلها فيها، لان من المعروف عليها أنها عند الذهاب لقضاء العطلة تمكث في المكان أسبوعا كاملا على الأقل.

**التوافد الشهري على الحظيرة الفندقية سنة 2018**

**الجدول رقم 32 : تطور التوافد الشهري على الحظيرة الفندقية سنة 2018**

| التوافد | الأجانب | | الجزائريين | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأشهر | وصول | ليالي | وصول | ليالي | وصول | ليالي |
| جانفي | 113 | 208 | 3105 | 3250 | 3218 | 3458 |
| فيفري | 84 | 353 | 2291 | 2958 | 2375 | 3311 |
| مارس | 114 | 421 | 2692 | 3437 | 5181 | 3858 |
| أفريل | 100 | 401 | 2670 | 3410 | 2770 | 3811 |
| ماي | 500 | 510 | 6000 | 7022 | 6500 | 7532 |
| جوان | 500 | 500 | 6241 | 6421 | 6741 | 6921 |
| جويلية | 4234 | 4500 | 20243 | 25341 | 24477 | 29841 |
| أوت | 3297 | 4002 | 19913 | 23021 | 23210 | 27023 |
| سبتمبر | 400 | 400 | 13414 | 16720 | 13814 | 17120 |
| أكتوبر | 100 | 100 | 2123 | 2221 | 2223 | 2321 |
| نوفمبر | 00 | 00 | 2491 | 2572 | 2491 | 2572 |
| ديسمبر | 00 | 00 | 2562 | 2596 | 2562 | 2596 |
| المجموع | 9442 | 11395 | 83745 | 98969 | 93187 | 110364 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

حسب رأينا المتواضع، إن ضعف التوافد على الحظيرة الفندقية لا يعكس بتاتا حقيقة النشاط السياحي في ولاية بومرداس، لأن أغلبية العائلات الجزائرية لا تقبل على الفنادق بل تفضل تأجير شقق عند الأهالي لقضاء عطلهم، هذه الظاهرة انتشرت كثيرا في العشرية الماضية.

**المطلب الثاني: التوافد على الشواطئ**

**الجدول رقم 33 : تطور التوافد على الشواطئ بين سنة 2013 و 2018**

| السنة | التوافد على الشواطئ |
|---|---|
| 2013 | 10800000 |
| 2014 | 9641000 |
| 2015 | 11000000 |
| 2016 | 10200000 |
| 2017 | 13400475 |
| 2018 | 15010000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

نلاحظ من الجدول رقم 33 أن التوافد على الشواطئ قد سجل نقلة نوعية من سنة 2013 إلى سنة 2018 أين بلغ أقصى حد له ب 15010000 مصطاف ثم تراجع سنة 2014 ليتحسن قليلا في السنة الموالية و بعد ذلك تراجع تدريجيا إلى أن بلغ أدنى حد له سنة و يمكن إرجاع هذا التراجع إلى تزامن موسم الإصطياف مع شهر رمضان المعظم

**التوافد الشهري على الشواطئ موسم الإصطياف 2018**

**الجدول رقم 34 : تطور التوافد الشهري على الشواطئ موسم الاصطياف 2018**

| الأشهر | عدد المصطافين | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| جوان | 761400 | %5 |
| جويلية | 6690000 | %44،42 |
| أوت | 7118600 | %47.42 |
| سبتمبر | 440000 | %2.93 |
| المجموع | 15010000 | |

**المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية**

نلاحظ من الجدول رقم 34 أن العدد الاكبر من المصطافين يقبلون على الشواطئ خلال شهر أوت، حيث سجل 7118600مصطاف ما يعادل 47.42% من المتوافدين على الشواطئ خلال موسم الاصطياف، يمكن تفسير ذلك بميول الجزائريين إلى أخذ عطلهم السنوية أثناء شهر أوت الشهر الذي تشتد فيه الحرارة كثيرا.

كما نلاحظ أن الشهر الذي سجل فيه أقل عدد من المصطافين هو شهر جويلية الذي سجل خلاله 761400 و 440000مصطاف ما لا يمثل إلا 5و 2.93 % فقط من العدد الكلي للمصطافين، و يمكن إرجاع ذلك إلى تزامنه أولا بظهور نتائج كل الإمتحانات المهمة و كذا شهر رمضان المعظم الذي يفضل الجزائريون قضاءه في بيوتهم.

**الجدول 35: التوزيع الجغرافي للتوافد على الشواطئ لسنة 2018**

| المنطقة | البلدية | التوافد(مصطاف) | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الجهة الغربية | بودواو البحري | 773920 | %5.15 |
| | قورصو | 2076480 | %13.83 |
| | بومرداس | 5467480 | %36.83 |
| الجهة الشرقية | الثنية | 621910 | %%4.14 |
| | زموري | 2102670 | %14 |
| | لقاطة | 388460 | %2.58 |
| | **جنات** | **1790095** | **%11.92** |
| | **سيدي داود** | **878025** | **%5.84** |
| | **دلس** | **563130** | **%375** |
| | **اعفير** | **348310** | **%2.32** |
| **المجموع الكلي** | | **15010000** | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بجاية**

من الجدول نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من المصطافين يتجهون نحو شواطئ الجهة الغربية التي إستقطبت خلال موسم الإصطياف 2018حوالي 8317400مصطاف، ما يعادل55.4% من المتوافدين على شواطئ الولاية، و لم تستقطب شواطئ الجهة الشرقية إلا 6692600 مصطاف ما يمثل 44.6 % من المصطافين الذين زاروا شواطئ ولاية بومرداس. يمكن إرجاع هذا الإختلال في التوازن إلى عدة عوامل منها:

- عدد الشواطئ على مستوى الجهة الغربية أكبر منه على عدد الشواطئ المتواجدة في الجهة الشرقية
- تعتبر الشواطئ الجهة الغربية سهلة الولوج إليها نظرا لمظهرها الطبوغرافي
- توفر المنشآت القاعدية و مرافق الخدمات العامة على مستوى الجهة الغربية أكثر منه من الجهة الشرقية
- توفر منشآت الاستقبال من مخيمات و فنادق في الجهة الغربية أكبر منه على الجهة الشرقية

**المطلب الثالث: الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للنشاط السياحي**

**1- الأثر الإقتصادي**

**الجدول رقم 36: رقم أعمال المؤسسات السياحية سنة 2018**

| المؤسسات | رقم الأعمال (دج) | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| المؤسسات الفندقية | 555645650.68 | %98.17 |
| وكالات السياحة و الأسفار | 103342282.70 | %1.82 |
| المجموع | 565979934.38 | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

خلال سنة 2018حقق القطاع السياحي رقم أعمال يقدر675 ب مليون دينار جزائري منها 555 مليون دينار حققتها الحظيرة الفندقية ما يعادل 98.17% من الرقم الإجمالي، بينما لم تحقق وكالات السياحة و الاسفار إلا 10 مليون دينار ما لا يمثل إلا 1.82 % من رقم أعمال القطاع السياحي. تعتبر هذه الأرقام متواضعة جدا بالمقارنة برقم اعمال القطاع الصناعي أو الفلاحي.

هذه الارقام لا تعكس كل العائدات التي تدرها السياحة باعتبارها تساهم في رفع رقم أعمال القطاعات الأخرى كقطاع التجارة و النقل و الخدمات الأخرى.

**02-الأثر الإجتماعي**

**الجدول رقم 37 : مناصب الشغل في القطاع السياحي**

| المؤسسات | عدد مناصب الشغل الدائمة | عدد مناصب الشغل الموسمية | عدد مناصب الشغل الإجمالي | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الفندقية | 247 | 51 | 298 | %59.83 |
| وكالات السياحة و الأسفار | 200 | 00 | 200 | %40.16 |
| المجموع | 447 | 51 | 498 | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

يشغل القطاع السياحي 498 عامل في كل الفئات منهم 298 يشتغلون في المؤسسات الفندقية ما يمثل59.83 % من إجمالي عمال القطاع، بينما لا تشغل وكالات السياحة و الاسفار إلا 200 عاملا ما لا يمثل إلا 40.16% من العاملين في قطاع السياحة. و تعتبر مساهمة القطاع في إنشاء مناصب الشغل ضئيلة جدا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

**الجدول رقم 38 : توزيع السكان الناشطين فعلا حسب القطاعات الاقتصادية**

| *القطاعات* | *العدد* | حصة القطاع(%) |
|---|---|---|
| الفلاحة | 67357 | 12.91 |
| البناء والاشغال العمومية | 144083 | 27.62 |
| الصناعة العمومية | 74803 | 14.34 |
| الإدارة | 40926 | 7.84 |
| الخدمات | 102239 | 19.60 |
| الصناعة التقليدية | 16568 | 3.17 |
| التجارة | 75541 | 14.48 |
| اخرى | 521517 | |
| المجموع | | |

**المصدر: الدليل الإحصائي لولاية بومرداس2018**

حسب معطيات الجدول رقم 38 يقدر عدد الناشطين في قطاع السياحة و الصناعة التقليدية ب 16568 ما يمثل 3.17 % فقط من الأيدي العاملة و هذا يعتبر مؤشر عن التأخر الذي يشهده القطاع بولاية بومرداس و مدى مساهمته في التنمية الاجتماعية التي تعتبر ضعيفة بالمقارنة بقطاعات اخرى .

## المبحث الثالث: معوقات و افاق التنمية السياحية

سنتناول في هذا المبحث عن المعوقات الطبيعية و البشرية و الافاق للاستثمار السياحي و استراتيجية التنمية السياحية المحلية و كذلك نتحدث عن اقتراحات و توصيات من اجل التنمية المستدامة للسياحة

### المطلب الاول :المعوقات الطبيعية و البشرية

**أولا: المعوقات الطبيعية:**

**الزلازل:** تقع ولاية بومرداس في منطقة ذات نشاط زلزالي متوسط، الشيئ الذي يشكل عائقا للتنمية السياحية، و لذا يجب على القائمين على تهيئة المناطق السياحية أخذه بعين الإعتبار و ذلك باعتماد معايير البناء ضد الزلازل.

**ثانيا :المعوقات البشرية**

**التلوث بالمياه المستعملة:** مهما كان أصلها منزلي أو صناعي، عندما تلقى المياه المستعملة في الوسط دون معالجة تؤدي حتما إلى تدهور نوعيته و تلوثه، الشيئ الذي يشكل خطر على المواقع السياحية و الصحة العمومية.

فواد قورصو الذي تلوث كلية جراء رمي المياه المستعملة للمدن ، يجر كل هذه المياه إلى البحر الشيء الذي يشكل خطرا على السواحل. أثناء خرجاتنا الميدانية لاحظنا بعض من النقاط أين ترمى المياه المستعملة مباشرة في الشواطئ على غرار شاطىء القرصان.

**البناءات الفوضوية** :تشكل البناءات الفوضوية عائقا في وجه التنمية السياحية لأنها تكون توسعات لا تستجيب للمعايير العمرانية، فتؤدي إلى تشويه المناظر في الأحياء الحضرية بالمدن و في التجمعات السكانية الريفية أيضا،

**نهب الرمال:** تتعرض شواطئ ولاية بومرداس خاصة التي تقع بعيدا عن التجمعات السكانية إل عملية استنزاف رمال البحر عن طريق نهبها لاستعمالها في البناء، لوحظت هذه الظاهرة هذه الظاهرة لا تؤدي فقط إل تدهور الشواطئ و فقدان صبغتها السياحية بل تؤدي أيضا إلى تسرب مياه البحر إلى الاراضي الواقعة خلف الشواطئ، لتتسبب في ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية و فقدان خصوبة الأراضي الفلاحية.

**الحرائق** :يعتبر الغطاء النباتي موردا سياحيا معتبرا حيث يضفي طابعا جماليا على المواقع السياحية، و الحرائق من الاسباب التي تؤدي إلى فقدان الموارد السياحية، حيث تقضي كلية على الغطاء النباتي و تؤدي إلى تشويه المناظر. حسب مصالح محافظة الغابات سجل على مستوى ولاية بومرداس سنة 2018 أدى إلى تدمير الهكتارات من الغطاء النباتي من الغابات.

**تدهور المواقع التاريخية** :تعتبر المواقع التاريخية موردا سياحيا تساهم في جاذبية المقاصد السياحية، أثناء خرجاتنا الميدانية لاحظنا معالم التدهور بادية على الكثير من المواقع التي زرناها، هذا التدهور ناتج عن العوامل الطبيعية بفعل عمليات الظواهر الطبيعية كالحت و النحت من جهة و عن العامل البشري من جهة أخرى. ضف إلى ذلك إهمال هذه المعالم الذي يترجمه نقص أو غياب عمليات الصيانة و الترميم.

ثالثا :العوائق القانونية

**صعوبة الحصول على العقار** :إن مناطق التوسع السياحي هي مناطق حددت خصيصا لاستقبال المشاريع السياحية لكن لا يمكن التنازل على الأراضي الموجودة داخلها ما لم يتم إنجاز أشغال تهيئتها و لا يمكن تهيئتها دون مخطط التهيئة السياحية لهذه المناطق. و بسبب تأخر دراسات و أشغال التهيئة بقيت هذه المناطق دون استغلال منذ إنشائها سنة 1988. حيث تقابل طلبات المستثمرين بالرفض لنفس السبب. ما شكل عائقا أمام المستثمرين بشكل خاص و أمام التنمية السياحية بشكل عام.

إن المصادقة النهائية على ستة مخططات تهيئة سياحية من بين احدى عشر مخطا سيعطي دفعا قويا للاستثمار السياحي بالولاية.

**صعوبة الحصول على التمويل البنكي** :رغم توفر السيولة المالية على مستوى البنوك، إلا أن الكثير من المستثمرين مازالوا يعانون من صعوبات كبيرة للحصول على قروض بنكية لتمويل مشارعهم نتيجة الشروط **التعجيزية** التي مازالت البنوك تفرضها على أصحاب المشاريع، و هذا يشكل عائقا للتنمية السياحية.

## المطلب الثاني: أفاق التنمية السياحية

### أولا: الإستثمار السياحي

#### 1- الإستثمار في إطار البرنامج القطاعي

يمثل الإستثمار للقطاع السياحي ما يمثله الزرع للقطاع الفلاحي، فلا يمكن تنميته دون الاستثمار فيه، و في هذا السياق خصصت الدولة للقطاع السياحي غلافا ماليا يقدر بمليار و 131 مليون دينار خلال العشرية الماضية، منها 169 مليون دينار في إطار برنامج 2005-2009 و962000000دينار في إطار برنامج 2010-2014.

كل العمليات التي تضمنتها هذه البرامج تدخل في إطار تحسين ظروف استقبال السياح و تهيئة محيط ملائم لتطوير النشاطات السياحية، حيث إستفاد القطاع السياحي في إطار برنامج 2005 – 2009 من 962000000

كما إستفاد القطاع من عملية في إطار برنامج 2010 – 2014

كما اسفاد القطاع خلال سنة 2018 من عملية تهيئة ثلاث مناطق للتوسع السياحي بمبلغ قدر بـ41مليون دينار

**الجدول رقم 39 : الإستثمار في إطار البرامج القطاعية للتنمية**

| البرنامج | عنوان العملية | سنة التسجيل | الغلاف المالي (مليون دينار) | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|
| **برنامج 2005-2009** | دراسة ،انجاز و تجهيز مقر مديرية السياحة و الصناعة التقليدية مع سكن وظيفي | 2006 | 80000 | الاشغال منتهية |
| | دراسة و انجاز دار الصناعة التقليدية ببومرداس | 2007 | 89000 | الاشغال جارية |
| | **مجموع برنامج 2005-2009** | | **169000** | |
| **برنامج 2010-الى 2014** | دراسة تهيئة ثمانية شواطئ جديدة عبر ولاية بومرداس | **2010** | **16000** | العملية مغلقة |
| | دراسة تهيئة ثمانية مناطق توسع و مواقع سياحية مقترحة zest | **2010** | **28000** | **العملية مغلقة** |
| | دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية:SDATW | **2010** | **15000** | العملية مغلقة |
| | دراسة نضج و تحضير لانجاز مركز للصناعة التقليدية بدلس | **2011** | **2000** | العملية مغلقة |
| | تهيئة ثمانية شواطئ<br>قدواري، قورصو، بومرداس<br>مركز ،الصغيرات،الرمال<br>الذهبية،المحجر ،الشاطئالعائلي،و صالين غرب | 2011 | **336000** | العملية مغلقة |
| | انجاز و تجهيز مركز للصناعة التقليدية بدلس | **2013** | 70000 | العملية جارية |
| | اعداد مخطط التهيئة السياحية لاحدى عشرة منطقة توسع و مواقع سياحية | **2013** | **165000** | **العمية مغلقة** |
| | دراسة و اعداد الاعتبار و تهيئة موقعين | **2014** | **2000** | العملية مغلقة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | سياحيين:الميناء القديم–اصواف بدلس | | | |
| | دراسة و متابعة تهيئة ثلاثة دورات سياحية وبيئية :بني عمران،سد الحميز قاعدة الحياة الكحلة | **2014** | 3000 | **العملية مغلقة** |
| | دراسة و متابعة تهيئة و تجهيز 12 شاطئ مسموح للسباحة: صالين شرق،بودواو البحري،زموري الساحل،سوانين 01،المرملة،الكرمة شرق،الكرمة غرب،سوانين 02،حجرالزاوش،سيدي الخيثر،الدرك، مازر. | **2014** | **15000** | **العملية مغلقة** |
| | انجاز الواح توجيهية لمواقع سياحية عبر الولاية | **2014** | **10000** | **الاشغال منتهية** |
| | دراسة و انجاز مركز الصناعة التقليدية ببرج منايل | **2014** | **50000** | الاشغال منتهية |
| | دراسة و متابعة تهيئة و تجهيز 12 شاطئ مسموح للسباحة: بودواو البحري غرب،800 مسكن،بومرداس شرق،زموري شرق،زموري غرب،قبقاب،عائلي(عبد الويرث–ساحل بوبراك،ساحل،صالين غرب،صالين شرق جهة شاطئ الروس ) | **2014** | **250000** | الاشغال منتهية |
| **مجموع برنامج 2010–2014** | | | **962000** | |
| **تهيئة 03 مناطق توسع سياحي( برنامج خاص بالوزارة الاولي )** | | **2018** | **41000** | **الاشغال في طور الانجاز** |
| **المجموع** | | | **245163980** | |

**المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

**2– إستثمارات الجماعات المحلية**

نظرا لمحدودية إمكانيات البلديات، تخصص الولاية كل سنة مبالغ مالية على شكل إعانات للبلديات الساحلية و ذلك لتغطية تكاليف تحضير موسم الإصطياف، التي تتمثل أساسا في صيانة مراكز الحماية المدنية، صيانة المراحيض و المرشات، إعادة تهيئة المسالك المؤدية إلى الشواطئ و تزيين المحيط بالاضافة الى المبالغ المخصصة في اطار صندوق الجماعات المحلية.

**الجدول رقم 40 : المبالغ المخصصة لتحضير موسم الإصطياف**

| السنوات | المبالغ المالية المسخرة (دج) |
|---|---|
| 2013 | 30.000.000 |
| 2014 | 30.000.000 |
| 2015 | 30.000.000 |
| 2016 | 30.000.000 |
| 2017 | 30.000.000 |
| 2018 | 74.761.160.00 |
| 2019 | 167.272.004.37 |
| المجموع | 392.033.164.37 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

خلال العشرية الماضية خصصت الولاية 392 مليون دينار كإعانات للبلديات الساحلية من اجل تحضير موسم الإصطياف. و يلاحظ في الجدول أن أكبر مبلغ إستثمر سنتي 2017 و 2018 و ذلك لاستفادتهم من اعانات صندوق الجماعات المحلية

**3- الإستثمار السياحي الخاص**

**الجدول رقم 41 : وضعية مشاريع الإستثمار سياحي الخاص**

| وضعية المشاريع | عدد المشاريع | طاقة الإيواء | مناصب الشغل | قيمة الإستثمار (دج) |
|---|---|---|---|---|
| المشاريع في طور الإنجاز | 15 | 2109 | 881 | 25853.56 مليون دج |
| المشاريع المتوقفة | 06 | 562 | 429 | 2771.937 مليون دج |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **مشاريع لم تنطلق بها الأشغال** | **37** | **3243** | **1192** | **9937.517 مليون دج** |
| **المجموع** | **57** | **5914** | **2502** | **38563.25 مليون دج** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في دفع عجلة التنمية بالولاية، حيث بلغ عدد مشاريع الإستثمار السياحي 57 مشروعا بقيمة مالية تقدر38563.25 مليون دينار، منها 15 مشروع في طور الإنجاز و مشاريع بقيمة مالية تقدر ب25853.56مليون دينار متوقفة لعدة أسباب، أهمها اسباب مالية و تقنية كما يتواجد 37 مشروع ينتظر الشروع في إنجازها بقيمة إستثمار تقدر ب 9937.517دينار.

إستكمال إنجاز هذه المشاريع يسمح بتوسيع طاقات إيواء الحظيرة الفندقية ب 5914 سرير و إنشاء 2502 منصب شغل مباشر ومنصب شغل غير مباشر.

**الجدول رقم 42: برنامج تهيئة منطقة التوسع السياحي صالين**

| رقم الحصة | التخصيص | عدد الوحدات | المساحة ($م^2$) | طاقة الإيواء (سرير) | مناصب الشغل المستحدثة |
|---|---|---|---|---|---|
| **01** | **فنادق** | **07** | **2.36500** | **364** | **834** |
| **02** | **اقامات سياحية** | **15** | **2.169530** | **1795** | **2388** |
| **03** | **قري** | **13** | **2.125830** | **993** | **3978** |
| **04** | **شاليهات** | **01** | **29250** | **63** | **140** |
| **05** | **حضائر السيارات** | **03** | **2.37880** | //// | //// |
| **06** | **منطقة الخدمات** | **01** | **2.17740** | //// | //// |
| **07** | **منطقة العاب مائية** | **01** | **2.26280** | //// | //// |
| **08** | **مركز الحماية المدنية** | **01** | **21820** | //// | //// |
| **09** | **مركز الدرك الوطني** | **01** | **21810** | //// | //// |
| **خارج الحصص** | **مساحة الحصص** | //// | **2.410540** | //// | //// |
| | **مساحة خارج الحصص** | //// | **2.288860** | //// | //// |
| **المجموع** | | - | **2.639400** | 3215 | **6440** |

**المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بومرداس**

يتميز برنامج تهيئة منطقة التوسع السياحي بالتنوع، حيث لم يقتصر على اقتراح منشآت الإيواء فقط بل أدمج بعض المنشآت الخاصة بالتنشيط و التسلية و نادي للرياضة المائية، كما نوع أيضا من منشآت الإيواء حيث إقترح إلى جانب فندق فخم من فئة أربع نجوم، شقق–فندق من فئة أربع نجوم، مركب سياحي متنوع الإيواء و مركز فندقي و رياضي.

إن تجسيد هذا المشروع يسمح بتوسيع طاقة إيواء الحظيرة الفندقية ب 3215 سرير و إنشاء 6440 منصب شغل مباشر و منصب شغل غير مباشر.

**.المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية المحلية (المرجع (sdat boumerdes**

إن قراء ة الإستراتيجية المحلية للتنمية السياحية التي أقرها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية بومرداس أظهرت أنها صورة مصغرة للإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية أفاق 2025، حيث إرتكزت على خمس ديناميكيات كآليات للنهوض بقطاع السياحة و هي:

**1–بومرداس مقصد سياحي بامتياز**

تتمتع ولاية بجاية بصورة سياحية رائعة عل المشهد السياحي الجزائري بفضل السياحة الساحلية التي أعطتها صبغتها. و لتحويل بجاية إلى مقصد بمعنى الكلمة ينبغي:

–متابعة عملية عصرنة هياكل الاستقبال و مطابقتها للمقاييس المطلوبة

–تشجيع خلق وكالات السياحة و الاسفار التي تستجيب لتطلعات السياح

**المطلب الرابع: إقتراحات و توصيات من أجل تنمية مستدامة للسياحة**

خلال إنجاز هذه الدراسة تبين لنا أن هناك عدة عوامل تشكل عوائق للنشاط السياحي أدت إلى كبح عجلة تنمية هذا القطاع، منها عوامل خارجية تتعلق بالمحيط العام و عوامل داخلية تتعلق بقطاع السياحة و عليه فإن اقتراحاتنا من أجل تنمية مستدامة للسياحة ستمس المحيط العام و القطاع السياحي.

**1–اقتراحات لتحسين المحيط العام**

**إقتراحات لتطوير المنشأت القاعدية**

- الأخذ بعين الإعتبار التوافد السياحي في عملية تخطيط المنشآت القاعدية و المرافق العامة
- تعبيد الطرق غير معبدة على كل مستويات شبكة الطرق و إصلاح المقاطع الرديئة.
- الصيانة المستمرة لشبكة الطرق قبل و بعد فصل الشتاء التي تشهد خلاله بعض إنزلاقات التربة
- الإسراع في إنجاز المحطة البرية على مستوى الولاية و ذلك لتحسين ظروف استقبال المسافرين
- رفع حجم المياه الصالحة للشرب لان السياح يستهلكون بكثرة هذه المادة

- الصيانة المستمرة لشبكة المياه الصالحة للشرب للقضاء على التسربات و الإنقطاعات
- رفع نسبة الربط إلى شبكة الصرف الصحي و إنجاز محطات تطهير المياه المستعملة لكل التجمعات السكانية للحد من تلوث البيئة
- رفع نسبة الربط إلى شبكة الكهرباء و عصرنتها للحد من إنقطاعات للطاقة الكهربائية
- تغطية الولاية بشبكة توزيع الغاز الطبيعي و رفع نسبة الربط إليها

**إقتراحات لتحسين مستوى خدمات المرافق العمومية**

- تحسين التغطية بالمراكز البريدية خاصة على مستوى عاصمة الولاية و رفع مستوى الخدمات بها
- زيادة المرافق الرياضية للاستجابة لحاجيات السكان المحليين و السياح
- إنشاء مؤسسات إستشفائية جديدة للتكفل بالسكان و السياح و تحسين نوعية الخدمات على مستوى المنشأت الصحية
- تنظيم النقل البري للمسافرين و رفع مستوى المهنية لدى المتعاملين و ذلك لتحسين نوعية الخدمات
- ربط المواقع السياحية بشبكة نقل المسافرين
- إنشاء نظام محكم لتسيير النفايات على مستوى المدن و التجمعات السكانية الريفية للحد من التلوث
- تحسين مظهر المدن و التجمعات السكانية الأخرى و تشديد الرقابة على البناء للحد من ظاهرة البناء الفوضوي
- السهر على احترام المعايير أثناء إنجاز أشغال التهيئة الحضرية
- تنسيق عمل القطاعات المختلفة من اجل تحسين المحيط الإقتصادي و الإجتماعي و الحفاظ على البيئة الطبيعية

**2- <u>إقتراحات و توصيات لتحسين أداء القطاع السياحي</u>**

- إستغلال جميع الموارد السياحية المتاحة إستغلالا أمثلا و تنويع المنتجات السياحية للحد من ظاهرة الموسمية و ضمان نشاط سياحي دائم
- تنويع أنماط الإيواء و إنجاز منشآت ملائمة للمجتمع الجزائري
- توزيع المنشأت بصورة متوازنة و ذلك لتطوير جميع أشكال السياحة التي يمكن تطويرها على مستوى تراب الولاية
- تهيئة و تجهيز المواقع السياحية الطبيعية (الشواطئ، ، المغارات، الغابات، المنابع الحموية...)
- تثمين المواقع التاريخية و ترميمها و صيانتها لحمايتها من التدهور
- تثمين التراث الثقافي المادي و غير المادي و حمايته من الإندثار
- نشر الوعي السياحي بين السياح و تلقينهم كيفية التعامل مع المواقع السياحية الطبيعية و التاريخية أثناء زيارتهم لها

- إشراك جميع المتعاملين السياحيين في وضع مخطط للترقية السياحية لمقصد بومرداس من أجل زيادة جاذبيته
- حث المتعاملين السياحيين لإعداد منتجات سياحية محلية و الترويج لها
- حث وكالات السياحة و الأسفار لإنشاء شبكات وطنية من أجل تسويق فعال للمنتجات السياحية المحلية
- استغلال التظاهرات الثقافية للترقية و الترويج السياحي
- حث الجمعيات الناشطة في ميدان السياحة للدخول في برامج التبادل مع جمعيات أخرى داخل أو خارج الوطن
- حث متعامليي القطاع على استعمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في نشاطاتهم و خاصة النشاط الترقوي لأنها وسيلة ناجعة و سريعة المفعول
- الإسراع في إنجاز أشغال التهيئة لمناطق التوسع السياحي الكرمة،صالين و تاقدامت و توفير العقار المتواجد بهما للمستثمرين
- تسهيل إجراءات الحصول على العقار السياحي لدفع عجلة الإستثمار
- حث البنوك المتعاقدة مع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية على تطبيق الإتفاقيات المبرمة

حث البنوك الأخرى على تسهيل عملية منح القروض للمستثمرين في قطاع السياحة.

# الخاتمة العامة

## الخاتـــــمة العامـــــــة:

أبدت السلطات الجزائرية وعيا بأهمية القطاع السياحي و ضرورة الحفاظ على الموارد السياحية التي تزخر بها البلاد، حيث سعى القائمون على القطاع إلى و ضع سياسة التنمية السياحية، لكن تطور قطاع المحروقات و ارتفاع اسعاره لم تعتبر القطاع السياحي قطاعا استراتيجي او لم تولى له الاهمية الكافية التي يمّكن من خلالها خلق صناعة سياحية في مستوى الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد، كما لم تكن المجهودات المبذولة كافية لوضع أسس قطاع سياحي يستطيع منافسة حتى أقرب جيراننا.
فاتسمت السياسة السياحية بعدم وضوح الرؤية، ففي الجهة الأولى انصبت كل الجهود على تطو رّ السياحة الخارجية فتم الشروع في إنجاز منشآت موجهة لاستقطاب السياح الأجانب .بعد ذلك تغيرت الرؤية فتحولت السياسة السياحية تحولا كليا لإعطاء الأولوية للسياحة الداخلية، حيث انصبت الجهود على إنشاء مرافق في متناول المواطنين.

لقد بين الفصل الثاني من هذه الدراسة أن ضآلة الأغلفة المالية المخصصة للقطاع السياحي و الإخفاق في بلوغ الأهداف المسطرة، و كذا عدم مراعاة التوازن الاقليمي في توزيع المنشآت السياحية تعد سمات مشتركة لكافة الخطط السياحية التي انتهجتها الجزائر.

أثبتت الدراسة الميدانية أن ولايةٌ بومرداس تزخر بمؤهلات سياحية اكيدة و متنوعة تسمح لها بتطور العديد من أشكال السياحية إلا أن تحليل مؤشرات النشاط السياحي أظهر ضعفا في هذا النشاط و عدم توزعه بصفة متوازنة في المكان و في الزمان .فهو يرّتكز في معظمه في الشمال أ ينّ كّثر النشاط خلال موسم الاصطياف ويكّاد ينعدم في الفصول الأخرى.كما بينت الدراسة ايضا أن القطاع السياحي على شاكلة باقي مناطق الوطن، لا يسّاهم بصفة فعالة في التنمية المحلية للسياحة ، حيث كانت عائداته متواضعة و مساهمته في إنشاء مناصب الشغل ضئيلة.

يرّجع الركود الذي عّرفه النشاط السياحي بولاية بومرداس إلى عدة عوامل تعيق تطور هذا النشاط، منها عوامل خارجية تتعلق بالمحيط العام الذي تتطور فيه النشاطات السياحية، و منها عوامل داخلية تتعلق بالقطاع السياحي تتلخص العوامل التي تتعلق بالمحيط العام في صعوبة الوصول إلى بعض المناطق السياحية نظرا لضعف شبكة الطرق المؤدية إليها مما يؤدي لخلق ازدحام مروري في أوقات الذروة ،مما يؤدي إلى نفور السواح مع العزلة التي تعرفها بعض المواقع السياحية ( سد الحميز ، حمام ثلاث... الشيئ الذي شّكل عائقا لاستغلالها إضافة إلى عجز في شبكة توزع الكهرباء الشيء الذي يؤدي إلى انقطاعات التيار الكهربائي و ضعف التغطية بشبكة الغاز الطبيعي ، كما يلّاحظ نقص عدد رحلات القطار و تدنى مستوى الخدمات على متنه، نقص المهنية و تدنى مستوى الخدمات على شبكة النقل البري للمسافرين، نقص عدد المرافق البريدية و الصحية و الرياضية و تدنى مستوى الخدمات

بها بفعل الضغط الذي تشهده.

و تتلخص العوامل الداخلية التي تتعلق بالقطاع السياحي في غياب استراتيجية محلية للتنمية السياحية و عدم كفاية جهود التنمية للنهوض بالقطاع السياحي حيث يشّهد القطاع نقص في استغلال المؤهلات السياحية المتاحة، عجز كبير في الحظيرة الفندقية و توزيع غير متوازن للمؤسسات الفندقية المنجزة على تراب الولاية، إضافة إلى نقص كبير في المطاعم السياحية و نقص الاهتمام بتهيئة المواقع السياحية، و القليل منها التي تمت تهيئتها لأغراض سياحية لم يتم إنجاز أعمال التهيئة بها وفقا لدراسات مسبقة، نقص تجهيزٌ المواقع السياحية و رداءة التجهيزات الموجودة بها خاصة على مستوى الشواطئ، نقص مراكز التكوين السياحي المتخصصة، خاصة على المستوى العال مما أدى إلى نقص المهنية لدى المتعاملين في القطاع و تواضع مستوى الخدمات ،غياب استراتيجية للترقية السياحية اتسام النشاطات الترقوية بالفلكلورية و عدم الترويج للمنتجات المحلية .

كما يمّكن إرجاع تواضع أداء القطاع السياحي ايضا إلى عدة عوامل أدت إلى تدهور المواقع السياحية فشكلت بذلك عوائق لتنمية النشاطات السياحية و هي : التلوث بكل أشكاله، المحاجر، نهب الرمال، الحرائق ، البناءات الفوضوية ، إهمال المواقع التاريخية و القرى التقليدية .

و خلاصة القول يمّكن إرجاع ضعف وتيرة التنمية السياحية بولاية بومرداس بالدرجة الأولى إلى الساسة السياحية المنتهجة و التي اتسمت بعدم وضوح الرؤية و قصر مداها، و غياب التوازن الاقليمي في عملية توزيع الاستثمارات السياحية، حيث لم تستفد الولاية من أي مشروع ، و بالدرجة الثانية إلى جملة من العوامل الداخلية و الخارجية السالفة الذكر و التي أثرت سلبا على تنمية القطاع السياحي بالولاية.

رغم كل هذه العوائق إلا أن فاعل القطاع السياحي يوّاصلون بذل المجهودات من أجل تنمية السياحة، حيث خصصت الدولة استثمارات معتبرة و بادر المتعاملون الخواص بمجموعة من المشاريع الفندقية، تجسيدها يمّكن أن يدّفع عجلة تنمية القطاع السياحي ، كما تم وضع استراتيجية تنموية يمّكن انتهاجها أن يفّتح أفاقا واعدة للقطاع السياحي.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية**


- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص116.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 25.
- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،2013،ص55 .
- صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص17.
- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 31.
- طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من العدالة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص35
- عبد الخالق عبد الله، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسة الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 245.
- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية التلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 92.
- أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2012، ص ص72- 73.
- عبد القادر بلخضر، إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 99.
- ماهر عبد العزيز توفيق مبادئ إدارة الفنادق، دار زهران، الأردن، 1997، ص12-13-14.
- خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص32 ،33.
- بوعشة مبارك، التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،8/7 أفريل، 2008، جامعة سطيف، ص 55.

- بن طيب هديات خديجة، بينوت لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7/8 أفريل، 2008، جامعة سطيف، ص272.
- مرزيق عاشور، من التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الوطني حول البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية،06/07جوان، 2006، ص06
- راضية مدي، اليات تمويل مشاريع التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص تمويل، جامعة بسكرة، 2008/2009 ص 31
- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية و التنمية المستدامة، دار الحامد للنشر، الأردن، 2008، ص34
- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث مصر 2009 ص 113
- نشوى فؤاد، التنمية السياحية، دار الوفاء للنشر و التوزيع مصر 2008، ص 09.
- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية الاسكندرية 2006 ص6
- رضا محمد السيد، أساسيات الجغرافيا السياحية، الرمال للنشر و التوزيع عمان 2016 ص 105.
- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر و التوزيع، مصر 1998 ص 22.
- منال شوقي عبد المعطي أحمد، محاضرات في التنمية السياحية، دار الوفاء لدينا الطبع و النشر الإسكندرية.2013 ص 37.
- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 40 المؤرخ في: 2003/02/19
- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي مرجع سابق ص، ص 117- 118.
- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي و التنمية السياحية، مجلة جامعة تيشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)، 2006 ص21
- رضا محمد السيد ، أساسيات الجغرافيا السياحية ، الرمال للنشر و التوزيع- عمان الاردن 2016 ،ص98 .
- الروبي نبيل ، التخطيط السياحي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، 1987،ص 65
- غنيم محمد عثمان ، التخطيط السياحي و التنمية ، الأردن ،2004ص ص 45-46.
- محمد عمر مؤمن ، التخطيط السياحي ، المكتب الجامعي الحديث ، الأردن 2004،ص 103 .
- محمد الشيراوي عبد المنعم ،واقع وافاق مستقبل السياحية في البحرين، بيروت، دار الكنوز الأدبية ،2002، ص 39 .

- سهام ،بجاوية ، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية ، أطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2015 ،ص 49.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 12 المؤرخ في 27 ديسمبر 1963
- أبركان فؤاد، السياسات السياحية و التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة 2010 ص91
- القانون01-99 المؤرخ في 6يناير 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل21 ذي الحجة 1419،العدد24، ص12
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل19 فبراير 2003، العدد11، ص5
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ل19 فبراير 2003، العدد11، ص15
- وتابس ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب1:تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص4
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب2:المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمس و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص23
- موقع الكتروني. www.interieur.gov.dz :عرض الولايات /ولاية بومرداس.
- – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 84-09 ،مؤرخ في 04فيفري1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الامر رقم 97-17 المؤرخ في :24 محرم 1418 موافق ل 31 مايو 1997 ،المتعلق بالتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر .

– احصائيات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية بومرداس 2018

- **المراجع باللغة الفرنسية**

La charte du tourisme de 1966, archive du ministère du tourisme et
–de l’artisanat,
Traduction de l’étudiant.
La charte nationale de 1976, archive du ministère du tourisme et de
de l’étudiant.–l’artisanat, traduction
La charte nationale de 1976, archive du ministère du tourisme et de
de l’étudiant.–l’artisanat, traduction

B.HEDDAR, rôle socioéconomique du tourisme, cas de l'Algérie, OPU -1988, page 58

L'avenir de l'industrie touristique (propositions pour un projet de terme) ministère de la culture et du tourisme- -développement à long Page 17 mai 1986-

B.HEDDAR, rôle socioéconomique du tourisme, cas de l'Algérie, ENAL, -OPU 1988, page 108

Élément de la stratégie de développement durable du tourisme en MTA- page 2-Algérie -horizon 2010-

www.andi.dz

**Le développement des infrastructures en Algérie** : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? *Benabdalla CREAD Alger, page 25*